ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٣٥ - السنة الرابعة عشرة - جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ

تقدير كبير لدور المملكة الإقليمي والدولي من مسؤولي أوزبكستان والهند

المنشآت الصغيرة والمتوسطة..
بين المعوقات والحلول

- تعديلات في أنظمة قضايا تهريب المخدرات والمسكرات
- الموافقة على نظام الحماية من الإيذاء

محمد باتوك:
على البرلمانات المساعدة في تحقيق مطالب الشعوب

المنشآت الصغيرة والمتوسطة..
بين الواقع والحاجة للتطوير

د. محمد المهنا *

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يحظى باهتمام كبير في الدول المتقدمة والناشئة لما له من دور في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن توفير فرص العمل للمواطنين، لذلك تسعى الدول إلى دعم هذا القطاع وتطويره.

في هذا العدد من «الشورى» حرصنا على طرق هذا الموضوع بالتحقيق للتعرف على الصعوبات والمعوقات التي يواجهها هذا القطاع في المملكة، حيث كشف المشتغلون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن الكثير من الصعوبات التي تواجههم وتعيق تقدم هذا القطاع وتنميته وزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، أبرزها دخول المستثمر الأجنبي إلى هذا القطاع، حيث حوّل نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة الكثير من الأيدي العاملة الأجنبية إلى مستثمرين أجانب ينافسون المستثمر السعودي في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ استفادوا من النظام والميزات التي يقدمها لهم ودخلوا باب الاستثمار في هذا القطاع من أوسع أبوابه، بعكس المستثمر السعودي الذي تحكمه القيود والبيروقراطية وتحد من تطوير نشاط مؤسسته.

ومجلس الشورى بما يضمه من كفاءات وخبرات تسكن الوطنية في أعماق قلوبهم استشعروا معاناة المستثمرين السعوديين في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومرجعية هذا القطاع إلى أكثر من جهة، وغياب العمل على الارتقاء بالقدرات التنافسية للمنشآت المحلية، فقدم عدد من الأعضاء بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس مشروع مقترح إنشاء هيئة عامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تكون مظلة لجميع المنشآت في هذا القطاع وتعمل على دعمها لتحقيق دورها المهم في دعم الاقتصاد الوطني، وزيادة الفرص الوظيفية للمواطنين السعوديين وتوسيع وتطوير أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية، وقد درست لجنة الطاقة والاقتصاد مشروع مقترح نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم ناقشه المجلس مؤخراً وطرح العديد من الأعضاء ملحوظاتهم ومرئياتهم بشأن مواد النظام حرصاً منهم على أن يخرج نظام الهيئة من المجلس وفق الهدف المنشود وهو تطوير هذا القطاع وتنميته ليقوم بدوره في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير الفرص الوظيفية للشباب والفتيات خاصة وأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قطاع واسع وذو انتشار كبير في مختلف المدن والمحافظات والمراكز مما يوفر فرصاً وظيفية لمختلف شرائح المجتمع.

* رئيس التحرير

المحتويات

زيارة

تقدير كبير لدور المملكة الإقليمي والدولي من مسؤولي أوزبكستان والهند

أجرى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلال زيارتين رسميتين لكل من أوزبكستان والهند مباحثات مهمة مع مسؤولي البلدين الحكوميين والبرلمانيين.

وعبر المسؤولون في البلدين عن تقديرهم الكبير لدور المملكة وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على المستوى العالمي والإقليمي في نشر السلام وثقافة التسامح، ودعوا إلى المزيد من التعاون المشترك في المجالات كافة وعلى المستوى البرلماني خاصة.

8

تحقيق

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعوقات والحلول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قطب الحراك الاقتصادي في كل دولة لما تمثله من أهمية في دفع عجلة التنمية والازدهار على كافة الأصعدة التجارية والصناعية، وهي النشاط الأغلب في كل بلد، وتعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة هموماً تسببت في عرقلة نمو هذا القطاع الحيوي، نتطرق في هذا التحقيق إلى أبرز المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام نمو هذا القطاع والحلول التي يتطلبها الحراك الاقتصادي، وانطباعات المستثمر السعودي حول الاستثمار الأجنبي.

34

حوار

على البرلمانات المساعدة في تحقيق مطالب الشعوب

أكد عضو البرلمان التركي محمد باتوك أن على الحكام الاستجابة للمطالب المستحقة لشعوبهم طالما عبروا عنها بالطرق السلمية وعلى البرلمانات أن تترجم مطالب هذه الشعوب ترجمة دقيقة.

ودعا باتوك الشعوب العربية والإسلامية إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تصنيع ما تحتاجه من آلات بأيديها بدلاً من استيرادها من الغرب، واصفاً العلاقة بين الشعبين التركي والسعودي بأنها طيبة وودية.

46

دراسة

إدمان الإنترنت والبلاك بيري

تعد الإنترنت شبكة متعددة الأوجه والاستخدامات، فهي شبكة اتصالات تربط العالم كله، وتعزز المشاركة في المعارف والمعلومات، وتزيد من فرص التعليم والتدريب والتثقيف، الأمر الذي يجعلها الوسيلة الرئيسة لبناء مجتمع المعلومات، وواحدة من أهم الوسائل في عملية التنمية البشرية.

إلا أنها - وكأي تقنية جديدة- تحمل في ثناياها الإيجابيات والسلبيات، والمنافع والمساوئ، ومفتاح ذلك كله في يد المستخدم نفسه. د. جبريل العريشي يقدم دراسة عن هذا الموضوع.

58

ASH-SHURA
الشورى

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلس أو آراء مسؤوليه
للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة

12

- اختصاصات ديوان المظالم وتدني نسبة الإنجاز في مناقشات الأعضاء
- برنامج زمني لتنفيذ التسجيل العيني للعقار وإعادة النظر في أوضاع عقود النظافة في البلدية
- التوسع في إنشاء كليات التقنية والاستفادة من خريجي التدريب التقني والمهني في التشغيل الذاتي
- إعداد مشروع نظام شامل لزراعة الأعضاء في المملكة
- انتقاد لخدمة البريد السريع ومطالبات بدور أكبر للقطاع الخاص في الخدمات البريدية
- برنامج وطني لاستكمال متطلبات الاعتراف بالمستشفيات وفتح المزيد من فرص التدريب في البرامج الطبية
- تحديث نظام صندوق التنمية العقارية وإعداد إستراتيجية شاملة لمهامه تضمن حصول محدودي الدخل على سكن مناسب
- المجلس يوافق على نظام الغذاء

إتجاهات

11
د. صدقة فاضل

40
د. حامد الشراري

41
د. مفلح الرشيدي

53
أ. موسى السليم

57
د. زيد الرماني

66
د. عبد الله العسكر

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
على بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد
iss:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

في بيان لمجلس الشورى بمناسبة الذكرى السابعة لمبايعة خادم الحرمين الشريفين:

المملكة تعيش سنوات حافلة بالمنجزات والعطاء في عهد خادم الحرمين الشريفين

عبر مجلس الشورى عن اعتزازه بما تحقق من منجزات تنموية في العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - والذي يعد محطة بارزة في مسيرة الخير للنهضة التنموية التي تشهدها المملكة في شتى المجالات.

جاء ذلك في بيان أصدره مجلس الشورى في جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٢٥هـ، بمناسبة الذكرى السابعة لمبايعة خادم الحرمين الشريفين ملكاً للمملكة العربية السعودية والذي يوافق اليوم السادس والعشرين من شهر جمادى الآخرة.

وأكد مجلس الشورى في بيانه أن المملكة العربية السعودية عاشت في عهد خادم الحرمين الشريفين سنوات حافلة بالمنجزات والعطاء، ارتقت فيها البلاد في مدارج التقدم والتطور وسمت في سماء العز والازدهار، من خلال مسيرة الخير في وطن ينعم برغد العيش والأمن والآمان.

وقال إن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - دأب على سياسة التحديث والتطور للرقي بالمملكة وتقدمها في مختلف المجالات فعمل - أيده الله - على تطوير الأنظمة والتشريعات بما يواكب المتغيرات والمستجدات، وحارب الفساد من خلال جملة من النظم والقرارات أبرزها إنشاء هيئة عامة لمكافحة الفساد، وحث المسؤولين على تقوى - الله سبحانه وتعالى- وأداء واجبهم بأمانة وإخلاص.

وأشار مجلس الشورى إلى أن للملك عبدالله بن عبدالعزيز رؤية إستراتيجية لقضايا الوطن، يأتي في مقدمتها بناء قدرات بشرية مؤهلة قادرة على الحفاظ على مقدرات البلاد والنهوض بها لمصاف الدول المتقدمة، وتمثل ذلك بتطوير التعليم بشقية العام من خلال مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم والعالي من خلال إنشاء الجامعات في مختلف مناطق المملكة حيث ارتفع عدد الجامعات خلال عهده الميمون من ٨ جامعات إلى ٢٤ جامعة منتشرة في أرجاء الوطن إلى جانب الجامعات الأهلية والمعاهد الخاصة، إضافة إلى ابتعاث عشرات الالآف من أبناء وبنات الوطن للجامعات العريقة على مستوى العالم من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي بهدف إعداد أجيال متميزة لمجتمع معرفي مبني على اقتصاد العلم والمعرفة.

كما حرص - حفظه الله - على تنويع مصادر الطاقة في المملكة بدلاً من الاعتماد فقط على البترول ومشتقاته بالاستفادة من مصادر الطاقة المتنوعة التي تتوفر بالمملكة فأنشأ مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، إضافة إلى إنشاء ست مدن اقتصادية تهدف إلى توسيع الاقتصاد المتنامي غير النفطي، وتخفيف الضغط المتزايد على المدن الرئيسية الكبرى، وشمول منافع التنمية جميع مناطق المملكة.

وأشار مجلس الشورى في بيانه إلى أن خادم الحرمين الشريفين الذي نذر نفسه لخدمة شعبه والاهتمام به، ترجم ذلك بحزمة من الأوامر الملكية التي أصدرها - حفظه الله - العام الماضي لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومعالجة قضية الإسكان، ومشكلة البطالة، والرفع من أداء القطاع الصحي وغيرها من المجالات الحياتية.

ولفت النظر إلى أن اهتمام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بشعبه لم يشغله عن واجب الاهتمام بالحرمين الشريفين، وبضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزائرين، حيث أسس - حفظه الله - أكبر توسعة للحرم المكي الشريف، وتطوير جسر الجمرات، وتوسعة المسعى، وتأسيس قطار المشاعر، إضافة إلى مشروع الملك عبد الله لسقيا ماء زمزم، وغيرها من المشاريع التطويرية بالمشاعر المقدسة.

كما تعززت في هذا العهد الزاهر مكانة المملكة العربية السعودية إقليمياً ودولياً

بفضل من الله ثم بحنكة خادم الحرمين الشريفين وسياسته الحكيمة، حيث أصبح لها دور محوري في مختلف القضايا الدولية ووجود أعمق في المحافل الدولية، وفي صناعة القرار العالمي من خلال عضويتها في مجموعة العشرين الاقتصادية، وشكلت عنصر دفع قوي للصوت العربي والإسلامي في دوائر الحوار العالمي على اختلاف منظماته وهيئاته ومؤسساته، كما يبرز في هذا الإطار تبني الأمم المتحدة لدعوة خادم الحرمين الشريفين إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والتي أطلقها - حفظه الله - في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض عام ٢٠٠٥ بحضور وفود من أكثر من ٦٠ دولة.

وختم مجلس الشورى بيانه بتثمين دور خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهد الأمين في دعم مجلس الشورى وتعزيز دوره كشريك في السلطة التنظيمية حيث تبوأت مسيرة المجلس في هذا العهد دوراً رئيساً في تأصيل منهج الشورى، وأصبح للمجلس مكانة لائقة به ضمن خريطة المجالس النيابية على مستوى العالم العربي والإسلامي خاصة، وعلى المستوى العالمي عامة.

أدى القسم وعبر عن شكره للقيادة على الثقة الملكية

أمر ملكي بتعيين الدكتور محمد آل عمرو أميناً عاماً لمجلس الشورى

أعرب معالي أمين عام مجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – حفظهما الله – بمناسبة صدور الأمر الملكي بتعيينه أميناً عاماً لمجلس الشورى بالمرتبة الممتازة.

وكان معالي الدكتور آل عمرو قد تشرف بأداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في قصر السلام قائلاً: أقسم بالله العظيم، أن أكون مخلصاً لديني، ثم لمليكي وبلادي، وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل.

وقد هنأه خادم الحرمين الشريفين بهذه المناسبة متمنياً له التوفيق والنجاح في عمله لخدمة دينه ووطنه.

وأعرب معاليه عقب أدائه القسم عن اعتزازه بهذه الثقة الملكية مؤكدًا بأن هذه الثقة الغالية التي حظي بها تدفعه لبذل المزيد من الجهد والعطاء خدمة للدين والوطن.

داعيًا الله سبحانه وتعالى أن يكون عند حسن ظن القيادة الحكيمة، وأن يعينه على أداء مهام عمله وأن يعمل مع معالي رئيس مجلس الشورى ومعالي نائبه ومعالي مساعده وأعضاء المجلس ومنسوبيه على تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة وتلبية طموحات المواطنين. منوها بالجهود التي بذلها معالي الأمين العام السابق للمجلس الدكتور محمد الغامدي خلال سنوات دورتي المجلس الرابعة والخامسة الحالية.

وأكد آل عمرو أن المجلس يحرص كل الحرص على الارتقاء بأدائه وتعزيز دوره كشريك في السلطة التنظيمية والقيام بدور رئيس في تأصيل منهج الشورى الإسلامي وأخذ مكانة لائقة به ضمن خريطة المجالس المماثلة على مستوى العالم. مشيراً إلى الجهود الكبيرة التي بذلها ويبذلها خادم الحرمين وسمو ولي عهده الأمين في سبيل تحقيق المجلس لأهدافه التي أنشئ من أجلها.

وقال معاليه إن المجلس يحظى ولله الحمد بثقة كبيرة من القيادة لما يشكله المجلس من أهمية في صناعة القرار، فمنجزاته وقراراته أسهمت في تطوير أداء بعض أجهزة الحكومة ومؤسساتها والخدمات التي تقدم للمواطن، كما كان للمجلس دورٌ كبيرٌ في ما تحقق من أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة قائمة بما يستجيب للمستجدات والمتغيرات التي شهدتها المملكة. مشيراً إلى أن الثقة التي يحظى بها المجلس من القيادة الرشيدة، تدفع المجلس إلى بذل مزيد من الجهد لملامسة هموم المواطنين وإيجاد معالجات لبعض قضايانا الوطنية، وتقديم الرؤى والمقترحات بشأنها، إيمانًا منهم بأن إيجاد الحلول والمعالجة لتلك الهموم والحاجات هي من أنجع السبل لتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة التي تسعى إليها حكومة خادم الحرمين الشريفين في مختلف مناطق المملكة.

معالي الدكتور محمد آل عمرو

تاريخ ومكان الميلاد : ١٣٧٩هـ – بيشة – الثنية

حصل على الدكتوراة ومن قبلها الماجستير من جامعة أم القرى، بينما حصل على البكالوريوس من جامعة الملك فيصل.

قبل أن يصدر الأمر الملكي بتعيينه أميناً عاماً لمجلس الشورى في ١٤٣٣/٦/٢٥هـ، كان عضواً بالمجلس منذ ١٤٣٠/٣/٣هـ.

عمل معالي الدكتور محمد آل عمرو أستاذاً مشاركاً لأصول التربية الإسلامية والمقارنة في جامعة الملك خالد، وعميداً لكلية المعلمين في بيشة منذ ١٤١٩/٥/١٧هـ، إضافة إلى عمله مشرفاً على كلية العلوم والآداب في بيشة منذ ١٤٢٩/٤/٢٠هـ.

وشغل معاليه مناصب عدة منها: عضو مجلس منطقة عسير التعليمي، ووكيل كلية المعلمين في بيشة لشئون الطلاب، ورئيس قسم التربية وعلم النفس بكلية المعلمين في بيشة، عضو لجنة أهالي منطقة عسير، نائب رئيس اللجنة الفرعية للتنمية السياحية في بيشة والرئيس التنفيذي.

وله العديد من المؤلفات منها: مهارات الحوار الفعال وعلاقتها ببعض السمات الشخصية على ضوء التربية الإسلامية، أثر التكامل بين الجسم والعقل والروح في بناء الشخصية السوية من منظور إسلامي،وغيرها من المؤلفات.

مجلس الشورى:

العلاقات بين المملكة ومصر قوامها روابط الدين والأخوة والمصير المشترك

نوه مجلس الشورى بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – في تعزيز أواصر العلاقات الثنائية المتميزة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية الشقيقة وتجاوز جميع محاولات المغرضين الذين يسعون للنيل من هذه العلاقة، وما توجيهه – أيده الله – بعودة سفير المملكة العربية السعودية في جمهورية مصر العربية الشقيقة إلى القاهرة ومباشرة أعماله، وإعادة فتح السفارة والقنصليتين في كل من الإسكندرية والسويس، بعد الأزمة العابرة التي تعرضت لها السفارة السعودية، إلا دليل قاطع على حرص خادم الحرمين الشريفين على استمرار العلاقات بين البلدين بوصفهما ركنين أساسيين في العلاقات العربية/ العربية والعمل العربي المشترك.

جاء ذلك في مستهل أعمال جلسة المجلس العادية التاسعة والعشرين التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأشاد المجلس في بيان تلاه معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله الغامدي بالزيارة التي قام بها إلى المملكة وفد مصري رفيع المستوى ضم عدداً من أعضاء مجلسي الشعب والشورى وأبرز القيادات السياسية وقادة الرأي والفكر في جمهورية مصر العربية برئاسة معالي رئيس مجلس الشعب الدكتور سعد الكتاتني ومعالي رئيس مجلس الشورى الدكتور أحمد فهمي للتأكيد على عمق ومتانة أواصر المحبة والأخوة والصداقة التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين.

ووصف البيان العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بالعلاقات المتجذرة قوامها روابط الدين والأخوة والمصير المشترك، وستسهم هذه الزيارة بإذن الله تعالى في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين إلى آفاق أوسع مما كانت عليه، فقد أثبت أبناء الكنانة أن ما قام به بعض الأشخاص لن يؤثر في العلاقات بين البلدين بل يزيد من متانتها وقوتها بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين، ويعزز دورهما المحوري في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية.

وأكد المجلس على أهمية دور وسائل الإعلام في البلدين في تجلية الصورة وطبيعة الروابط الأخوية الوثيقة بين البلدين قيادة وشعباً، وأن جميع الممارسات المسيئة التي تصدر من البعض ما هي إلا نشاز لا يمكن تعميمه.

إلى ذلك وافق المجلس على قيام صندوق التنمية العقارية بإعداد إستراتيجية شاملة لمهامه تأخذ في الاعتبار حصول المواطن وخاصة ذوي الدخول المنخفضة على السكن في الوقت والسعر المناسب، وإشراك القطاع الخاص في تمويل وبناء وحدات سكنية ميسرة التكلفة.

تقدير كبير لدور المملكة الإقليمي والدولي

رئيس مجلس الشورى يزور أوزبكستان والهند ويجري مباحثات مهمة مع مسؤولي البلدين

اجرى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلال زيارتين رسميتين لكل من أوزبكستان والهند مباحثات مهمة مع مسؤولي البلدين الحكوميين والبرلمانيين.

حيث قام معاليه بزيارة رسمية إلى جمهورية أوزباكستان تلبية لدعوة من معالي رئيس مجلس الشيوخ الأوزبكي العيزار صابروف، إلتقى خلالها معالي وزير الخارجية الأوزبكي عبدالعزيز كاملوف ومعالي رئيس الغرفة التشريعية الأوزبكية ديلارام تاشمحدوفا وعدداً من كبار المسؤولين في جمهورية أوزباكستان.

وتركز البحث خلال اللقاءات على سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة وأوزباكستان وتطويرها في مختلف المجالات بما يخدم مصالح شعبي البلدين، إلى جانب القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

كما عقد معاليه جلسة مباحثات مشتركة مع معالي رئيس مجلس الشيوخ الأوزبكي تناولت دفع مجالات العمل البرلماني المشترك وتعزيز عمل لجان الصداقة البرلمانية بين المجلسين.

ضم وفد المجلس في زيارته لجمهورية أوزباكستان عضوي مجلس الشورى الدكتور ثامر بن ناصر الغشيان، والدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، ومدير عام العلاقات العامة والإعلام في المجلس الدكتور عبدالرحمن بن عثمان الصغير.

وقد نوه معالي رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية أوزباكستان الغيزار صابروف بالجهود الكبيرة التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - لخدمة حجاج بيت الله الحرام من خلال تنفيذ وإقامة المشروعات في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والمدينة المنورة والمناطق التي يرتادها حجاج بيت الله التي تهدف لراحة وطمأنينة الحجاج حتى يتمكنوا من تأدية مناسكهم بيسر وسهولة .

وأشاد خلال لقائه رئيس مجلس الشورى بمستوى العلاقات المتميزة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية أوزبكستان، مشيراً إلى أنها تزداد رسوخاً منذ اعتراف المملكة العربية السعودية رسمياً باستقلال أوزباكستان في عام ١٩٩١م وما أعقبها من زيارات متبادلة بين المسؤولين من البلدين.

وأكد أهمية زيارة وفد مجلس الشورى إلى أوزباكستان وما ستؤسس له من منطلقات للتعاون البرلماني بين الجانبين وتبادل وجهات النظر والزيارات والتنسيق المشترك بين المجلسين إزاء مختلف القضايا التي تهم البلدين الشقيقين .

فيما عبر معالي رئيس مجلس الشورى عن ارتياحه للتطورات التي تشهدها العلاقات بين البلدين الصديقين من جهة وبين مجلس الشورى ومجلس الشيوخ الأوزبكي من جهة أخرى .

وأبان أن زيارة وفد مجلس الشورى إلى أوزباكستان تأتي استمراراً لنهج المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في التواصل مع مختلف دول العالم بما يخدم مصالح شعب المملكة العربية السعودية وقضايا الأمتين العربية والإسلامية، وتأتي في إطار البحث في سبل دعم وتطوير مجالات التعاون بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات .

من جهة أخرى اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى مع معالي رئيسة المجلس التشريعي الأوزبكي ديلارام تاشمحدوفا في مقر المجلس في طشقند.

وتم خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات وخاصة المجال البرلماني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بين مجلس الشورى والمجلس التشريعي بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين .وفي ختام المباحثات تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة .

كما استقبل معالي وزير الخارجية في جمهورية أوزباكستان عبدالعزيز كاملوف في مقر وزارة الخارجية في طشقند معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأشاد وزير الخارجية الأوزبكي خلال اللقاء بالعلاقات المتميزة بين البلدين، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية تعد من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال جمهورية أوزباكستان عام ١٩٩١م، مؤكداً حرص جمهورية أوزباكستان على تطوير العلاقات بين البلدين في العديد من المجالات خاصة الاقتصادية والبرلمانية.

وعبر معالي رئيس مجلس الشورى من جانبه عن ارتياحه لمستوى العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، منوهاً بالدور الكبير والمهم الذي قام به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وفخامة رئيس جمهورية أوزباكستان من أجل توطيد وتمتين هذه العلاقات .

من جهة أخرى قام معالي رئيس المجلس بزيارة رسمية إلى جمهورية الهند استقبله خلالها دولة رئيس الوزراء الهندي الدكتور مانموهان سينغ في مقر الحكومة في العاصمة نيودلهي، بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الهند الدكتور سعود بن محمد الساطي.

ونقل معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب

رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية حفظهما الله، لدولته وتمنياتهما للهند حكومة وشعباً مزيداً من التقدم والازدهار.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى بالمستوى المتميز الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين، مؤكداً حرص واهتمام المملكة العربية السعودية على توثيق وتعميق علاقاتها مع جمهورية الهند في شتى المجالات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

واستعرض دولة رئيس الوزراء مع معالي رئيس مجلس الشورى عدداً من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك لاسيما مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية، كما تم بحث سبل تعزيز العلاقات التي تربط المملكة والهند وتنميتها بما يفتح المجال لآفاق تعاون أرحب.

من جانب آخر، نوهت معالي رئيسة مجلس النواب بجمهورية الهند السيدة ميرا كومار، بالمواقف والمساعي الحثيثة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، وحرصه الدؤوب تجاه تحقيق السلام والأمن والاستقرار لدول العالم وشعوبها.

وأكدت خلال لقائها معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ والوفد المرافق له بمقر البرلمان الهندي بنيودلهي، اعتزاز بلادها بما يجمعها من علاقات صداقة وطيدة مع المملكة.

وأعربت رئيسة مجلس النواب الهندي عن شكرها وتقديرها للمملكة العربية السعودية حكومةً وشعباً نظير ما يحظى به حجاج ومعتمرو وزوار الحرمين الشريفين من أبناء المسلمين في الهند من رعاية واهتمام، وما يوفر لهم من خدمات.

وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة والهند، واستعراض مسيرة التعاون بين البلدين في شتى المجالات، كما ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون الثنائي على الصعيد البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الهندي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين الصديقين.

حضر اللقاء أعضاء وفد مجلس الشورى الدكتور منصور أبا الخيل، والأستاذ يوسف الميمني، والدكتور سعدون السعدون.

وكان معالي رئيس المجلس والوفد المرافق له قد حضروا جانباً من جلستي مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، وسجل معاليه كلمتين في سجلي الزوار بالمجلسين..

في ذات السياق استقبل دولة نائب رئيس جمهورية الهند رئيس مجلس الشيوخ محمد حامد الأنصاري في مكتبه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في إطار زيارته التي قام بها للهند على رأس وفد من مجلس الشورى.

ونوّه دولة نائب رئيس جمهورية الهند خلال اللقاء بالعلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والهند التي شهدت تطوراً وتنامياً بعد الزيارة التاريخية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - إلى جمهورية الهند عام ٢٠٠٦ م حيث دفعت بالعلاقات نحو آفاق أوسع لتشمل العديد من المجالات وبخاصة الاقتصادية والتجارية، مشيراً إلى الزيارة التي قام بها إلى المملكة دولة رئيس الوزراء الهندي ما نموهان سينغ عام ٢٠١٠ م.

من جهته نقل معالي رئيس مجلس الشورى لدولته تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظهما الله - ، مؤكداً حرص المملكة على تعزيز علاقاتها مع جمهورية الهند وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين.

وجرى خلال اللقاء استعراض السبل الكفيلة بدعم وتعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، وتطوير التعاون البرلماني بين مجلس الشورى ومجلس الشيوخ الهندي بما يخدم المصالح المشتركة.

وفي سياق متصل بحث معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلال اجتماعه مع معالي وزير الصحة بجمهورية الهند غلام ناني آزاد علاقات التعاون بين المملكة العربية السعودية والهند في المجال الصحي، وسبل دعمها وتطويرها، مشيراً إلى وجود كوادر طبية من أبناء الهند يعملون في المستشفيات الحكومية والخاصة بالمملكة في مختلف المجالات الطبية الأمر الذي يجسد مدى ما وصلت إليه العلاقات بين البلدين في هذا المجال.

من جهة أخرى اجتمع أعضاء مجلس الشورى أعضاء الوفد المرافق لمعالي الرئيس وهم الدكتور منصور أبا الخيل والأستاذ يوسف الميمني والدكتور سعدون السعدون مع رئيس وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الهندية السعودية في مجلس النواب الهندي، حيث تم استعراض العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب الهندي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين لتطوير هذه العلاقات وتنميتها عبر الزيارات المتبادلة بين أعضاء اللجنتين.

واستقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مقر إقامته بفندق أوبروي في نيودلهي معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية بجمهورية الهند إي أحمد.

وتركز الاجتماع على استعراض العلاقات بين المملكة والهند وسبل تنميتها وتعزيزها في مختلف المجالات.

ونوه معالي الوزير الهندي خلال اللقاء بالخدمات التي تقدمها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للحجاج والمعتمرين بصفة عامة ولأبناء المسلمين في الهند بصفة خاصة.

وأكد خلال الاجتماع رغبة الهند في تطوير علاقاتها مع المملكة إلى آفاق أوسع بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين، مشيراً في هذا السياق إلى الزيارة التاريخية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى جمهورية الهند بعد توليه - أيده الله - مقاليد الحكم التي أسهمت في تنمية العلاقات بين البلدين وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما. حضر اللقاء سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الهند سعود الساطي، وأعضاء وفد المجلس المرافق لمعاليه.

منصب «الرئيس» في حكومة أميركا

د . صدقة يحيى فاضل *

كلما حان موعد الانتخابات "الرئاسية" الأمريكية، مرة كل أربع سنوات (كما هو معروف) يلاحظ هذا الاهتمام الواسع، الذي يلقاه هذا الحدث، دون حدث آخر ملازم له، وهو: الانتخابات التشريعية (الكونجرس). وذلك في شتى بقاع الأرض، ومن كافة الناس. والواقع أن هذا الاهتمام له كثير مما يبرره. فالولايات المتحدة - وخاصة الآن – هي الدولة العظمى الأكبر (القطب الوحيد) في عالم اليوم. وهي الدولة التي تؤثر في معظم مجريات الأحداث السياسية الدولية، في كل أرجاء هذا العالم. ومسلم به أن تلك الأحداث هي الوقائع الأهم... لأنها (أي تلك الأحداث السياسية الدولية) تؤثر في كل جوانب الحياة، لمعظم الناس المعنيين. حتى إن بعض الكتاب الأوروبيين طالب – تندراً – بأن يشارك كل مواطني العالم في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأمريكية.

ومعروف أن الحكومة (أي حكومة) هي عبارة عن: السلطة العليا العامة، في البلاد (أي بلاد) بفروعها الثلاثة: التشريع والتنفيذ والقضاء. أي أن السلطة الحكومية هي في الواقع عبارة عن: ثلاث سلطات... وليس سلطة واحدة. وأن هذه السلطات في الحكومات الديمقراطية تكون شبه منفصلة وأكثر وضوحاً واستقلالية عنها في الحكومات غير الديمقراطية. ويلاحظ أن هذه المعلومة كثيراً ما تكون غائبة، حتى في الوسط المتعلم والمثقف، في أغلب العالم العربي. ومعروف أن رئيس جمهورية دولة الولايات المتحدة الأمريكية يمثل سلطة واحدة فقط، من سلطات حكومة الولايات المتحدة، هي: السلطة التنفيذية... فرئيس الجمهورية له كافة صلاحيات التنفيذ خلال فترة رئاسته.

ورئيس الجمهورية في النظام الديمقراطي/ الرئاسي (وهو نوع حكومة الولايات المتحدة، الآن) ليس له سلطات تشريعية، أو قضائية تذكر. فهو "منفذ" بصفة أساسية.

صحيح أن رئيس الجمهورية الأمريكية يضع السياسة العامة للبلاد، خلال فترة رئاسته، ولكن هذا الرئيس لا يستطيع أن يعمل أي شيء مهم لا توافق عليه الغالبية في السلطة التشريعية (المتمثلة في الكونجرس الأمريكي بمجلسيه). ولهذا، تعتبر السلطة التشريعية (البرلمان) هي أهم السلطات في الحكومات الديمقراطية بخاصة. وصحيح أن على السلطة التشريعية الكثير من القيود، من قبل السلطتين الأخريين (التنفيذية والقضائية) بما يجعل كل السلطات – في كثير من الأحيان – متساوية، من حيث القوة والوزن والصلاحية. ومع ذلك، غالباً ما ترجح كفة السلطة التشريعية – في أغلب أنواع الحكومات الديمقراطية – على السلطتين الأخريين.

إن هذه الحقيقة، تعني أن من يحكم الولايات المتحدة (خلال فترة زمنية معينة، ووفق الدستور الأمريكي) هم ما يلي:

- السلطة التشريعية، وتتكون من مجلسين:

الشيوخ: وعدد أعضائه ١٠٠ عضو.

النواب: وعدد أعضائه ٤٣٥ نائباً.

- السلطة القضائية: وتتجسد في المحكمة العليا، المتكونة من ٩ قضاة.

- السلطة التنفيذية: وتتجسد في: رئيس الجمهورية زائداً نائبه. بالإضافة إلى ١٣ وزيراً، و ٤٠ مديراً عاماً لوكالة فيدرالية مستقلة.

وعندما نستثني الوزراء والمديرين العامين للهيئات المستقلة، ونجمع عدد "حكام" أمريكا، نجد أن هذا العدد هو ٥٤٦ حاكماً - إن صح التعبير. صحيح أن رئيس الجمهورية (رئيس الحكومة) هو: أهم وأشهر هؤلاء الحكام، وسلطاته هي الأكبر، والأوسع. حيث إنه يملك – كما قلنا – كافة صلاحيات التنفيذ... ويسهم في رسم السياسة العامة (الداخلية والخارجية) للبلاد، ولكنه (أي هذا الرئيس) ليس هو المسؤول الأوحد... وليس له من الصلاحيات التشريعية والقضائية شيء يذكر.

ومع ذلك، يهتم الناس بالرئيس الأمريكي وبمنصبه وانتخابه، أكثر من غيره.... لأن الرئيس هو: واجهة النظام السياسي الأمريكي... وعامة الناس لا ترى سواه حاكماً لأمريكا.. لهذا، نشهد هذا الاهتمام بالرئيس، دون اهتمام مماثل بالانتخابات التشريعية وما ينجم عنها.

إن حالة عدم اهتمام الناس – بشكل ملحوظ – بانتخابات السلطة التشريعية تثير بعض الاستغراب لدى كثير من علماء السياسة الأمريكيين وغيرهم. ولكن هذه الدهشة سرعان ما تزول... إذا أخذ المرء في اعتباره ما ذكرناه من أسباب تجعل الرئيس الأمريكي- في أعين العامة – صاحب أقوى سلطة... أو "أقوى رجل في العالم"... وهو أمر لا يمكن أن يكون صحيحاً إلا إذا قلنا: الرئيس ومعه السلطتان الأخريان.

وبمناسبة انتخابات الرئاسة الأمريكية للعام ٢٠١٢ م، والتي ستعقد يوم أول ثلاثاء من شهر نوفمبر القادم، نشير إلى: أن هذا اليوم سيشهد (أيضاً) انتخاب كامل أعضاء مجلس النواب (٤٣٥ نائباً) وثلث أعضاء مجلس الشيوخ (٣٤ شيخاً) بالإضافة إلى انتخاب الرئيس، ونائبه (هذا أن استبعدنا انتخابات الحكومات المحلية)... وكالعادة، سيحظى انتخاب الرئيس بمعظم الضوء والاهتمام. وسوف يتكرر هذا المشهد، ولن تكترث غالبية الناس كثيراً بانتخابات النواب والشيوخ...

وكما هو معروف سيكون مرشح الحزب الديمقراطي الرئيس "باراك أوباما"، بينما سيكون "ميت رومنى" مرشح الحزب الجمهوري في هذه الانتخابات. وأن نتيجة هذه الانتخابات الرئاسية الأولية، تؤكد انفراد الحزبين السياسيين الأمريكيين الكبيرين بمقاليد السياسة الأمريكية... كما أن "طريقة" ترشيح كل من المرشحين، تدعم "احتكار" قلة الصفوة، في كل من هذين الحزبين، للسلطة، وللترشيح للمناصب الكبرى. وكل ذلك يمثل شرخاً لا يستهان به في الديمقراطية الأمريكية الحالية... ولكن هذا الشرخ لا يلغي ديمقراطية النظام الأمريكي – إن كان يعكس (بالفعل) تفضيلات الناخبين الأمريكيين. وهذا موضوع يحتاج إلى شروحات طويلة.

* عضو مجلس الشورى

يهدف لضمان الحماية من الإيذاء وتقديم المساعدة والمعالجة وتوفير الإيواء والرعاية الاجتماعية

المجلس يوافق على نظام الحماية من الإيذاء

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام الحماية من الإيذاء، ويتكون مشروع النظام من سبع عشرة مادة تهدف إلى ضمان الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وإلى تقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته. كما يهدف المشروع إلى نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه، ومعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء وإيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء بحالاته المتعددة.

د. ثامر الغشيان

وعرف مشروع النظام الإيذاء بأنه: «أي شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر بما له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية، ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم».

وأوجب مشروع النظام على كل من يطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً، ويعفى المبلغ حسن النية من المسؤولية إذا تبين أن الحالة التي بلغ عنها ليست حالة إيذاء وفقاً لأحكام هذا النظام.

وحدد النظام الإجراءات الواجب اتباعها عند تلقي بلاغٍ عن حالة الإيذاء التي يجب على الجهات المختصة والشرطة اتباعها، وتعاقب إحدى مواد النظام بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد عن خمسين ألف ريال أو بإحدى العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من أفعال الإيذاء وفي حالة العودة تضاعف العقوبة، وأجاز النظام للمحكمة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية .

وتتبع مواد مشروع النظام من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، الذي تحكمه المملكة في مختلف شؤونها وأنظمتها، كما يأتي انسجاماً مع التزام المملكة بالاتفاقات الدولية، التي انضمت إليها مثل اتفاق حقوق الطفل، واتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاق الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاق مناهضة التعذيب .

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٢٢هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع النظام، تلاها رئيس اللجنة الدكتور ثامر الغشيان، فأوضح رداً على رؤية بعض الأعضاء أن هذا النظام منقول من ثقافة غير ثقافتنا، وفلسفة النظام ومنطلقاته وبيئته لا تناسب مجتمعنا، وترى اللجنة أن هذا التحفظ محل تقدير؛ إلا أن اللجنة ترى أنه قد استجدت في المجتمع أشكال من الإيذاء لم تكن موجودة في الماضي كالمخدرات، وانتشار وسائل الإجرام، وإثارة الشهوات، وغيرها، مما وسع من مساحة التصرفات اللامسؤولة. وقد قال عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- في سن الأنظمة: «تُحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور». وليس في مشروع النظام ما يخالف أحكام المشروع فيما ظهر لها بل فيه حماية ووقاية مع تزايد حالات الإيذاء وأثرها السلبي على المجتمع، والحل هو دعم دور الحماية واختيار من هم في محل الأمانة والثقة.

وأضاف أن هذا النظام هو مشروع مكمل لمشروع نظام حماية الطفل الذي

جاء القرار السامي بالفصل بينهما، ولذلك توسع مشروع نظام حماية الطفل في التعريفات وحالات الإيذاء والإهمال وخلا من إجراءات الضبط والتحقيق والإيذاء، بينما اقتصر مشروع الحماية من الإيذاء على تعريف شامل له سواء كان جسديًا أو جنسيًا أو نفسيًا من ثم فصَّل في الآليات.

وقال د. الغشيان: إن الإيذاء المراد في النظام هو الإيذاء غير المشروع وهو أمر معلوم. أما الحالات الأخرى وإن اشتملت على شيء من الإيذاء كبعض الممارسات الطبية والعلاج والعقوبات الشرعية؛ فهي مستثناة، ومن غير

المناسب أن يقال في اسم النظام: مشروع نظام الحماية من الإيذاء غير المشروع.

وأوضح رئيس اللجنة أن التحفظ الوارد على المادة «الثالثة» والتي تنص على أهمية الإبلاغ عن حالات الإيذاء بمجرد الاطلاع عليها فوراً يؤدي إلى عدم الإبلاغ والسكوت عن الظلم والتواكل؛ وبالتالي يتخلى الكثيرون عن مسؤولياتهم في معالجة هذه الظاهرة السلبية.

وأشار إلى أن اللجنة ذهبت في مشروعها السابق إلى أن الجهة المختصة بتلقي البلاغات ومتابعتها هي وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد عادت اللجنة إلى الوزارة فوجدت أن التوجه الآن، سيكون جهة واحدة – ستنشأ مستقبلاً– تكون هي الإدارة الموحدة مدعومة بإمكانات بشرية، ويطلق عليها الآن الشرطة المجتمعية نواتها في مكة المكرمة؛ ولذلك كان تعريف الحكومة هو الصحيح وقد عادت اللجنة إليه، حيث إن هذه الإدارة تعد إدارة لمعالجة حالات الإيذاء ابتداءً بالإبلاغ وانتهاء بالإيذاء، ومن المعلوم أن منسوبي الوزارة يحتاجون إلى دعم السلطة لمزاولة نشاطهم وحمايتهم وهذا ما سيكون عليه الحال في الجهة المختصة.

وأفاد أن اللجنة بادرت بوضع مادة جديدة تختص في أن تتولى المحكمة المختصة النظر في الدعوى المرفوعة ضد المتهم بارتكاب حالة إيذاء، وهذه المادة لها نظائر في بعض الأنظمة، ولكن اللجنة أخذت بتحديد العقوبة لمن ارتكب حالة إيذاء بحد أدنى وحد أعلى، وعند التحديد نظرت إلى الأنظمة المماثلة كالأردن ومصر وغيرها، علماً بأن العقوبة لا يلجأ إليها إلا بعد استنفاذ الإجراءات التي نصت عليها مواد مشروع النظام من «الرابعة» إلى «الثانية عشرة»؛ إذ قد يكون الأمر يسيراً فيحل في إطار الأسرة، وقد يكتفى بالإيواء لفترة محدودة سواءً للمعتدي أو المعتدى عليه.

وعرضت بعض المواد الجديدة للمناقشة ومنها المادة الثالثة عشرة والتي نصت على العقوبة والغرامة لمن ارتكب فعلاً من أفعال الإيذاء، وأبدى الأعضاء بشأنها عدة ملحوظات حيث أيد أحد الأعضاء الأخذ بها، لاسيما أنها أتت استجابة لما طلبه المجلس في الكثير من المداخلات عند مناقشة هذا النظام.

وقال عضو آخر: إن إيراد العقوبة في النظام يضمن الجدية في التطبيق، كما أن العقوبات الواردة في المشروع يحسن تحديدها بالتفصيل حتى يعلم من يتعدى هذا النظام العقوبة التي ستكون بحقه، كما يلحظ أن المادة مختصرة، فهناك أنواع مختلفة من الإيذاء فصّلت في التعريف وبعض مواد النظام، ولكن في العقوبة أجملت ولم تفصل.

واقترح أحد الأعضاء تحديد جهة التحقيق في الواقعة أو الإشارة إلى النظام الذي يعالج هذه الجزئية كنظام الإجراءات الجزائية، حيث إن المادة «الحادية عشرة» لا تعالج ذلك.

ولحظ أحد الأعضاء أن العقوبة حددت الحد الأدنى للعقوبة بالحبس شهراً وغرامة خمسة آلاف ريال وقد يكون الإيذاء لا يستحق العقوبة فيما يراه القاضي، لاسيما وأن الإيذاء متنوع فقد يكون على الأخ والولد في نطاق الأسرة، أو غيرها. لذا، يحسن الرجوع إلى مشروع الحكومة وتكون المحكمة هي التي تنظر في هذا الإيذاء.

واقترح عضو آخر أن يكتفى بالحد الأعلى وأن يترك الحد الأدنى للقاضي، لاسيما وأن هناك إيذاءً لا يستدعي العقوبة، وعدم حذف المادة «الثانية عشرة» من مشروع الحكومة، لاسيما وأنها تنص على جهة الاختصاص في النظر وإيقاع العقوبة على مرتكب جريمة الإيذاء.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن مشروع النظام تضمن أفعالاً وتصرفات قد يكون في بعضها قيام بدور طبيعي أو بممارسة حق شرعي. واقترح ترك تحديد العقوبة للمحكمة المختصة التي ستنظر في الفعل وتوقع عليه العقوبة المناسبة.

ولحظ أحد الأعضاء أن عودة اللجنة لمشروع الحكومة في المادة «الأولى»

يُخرج الإيذاء في الأماكن العامة خارج نطاق الأسرة، وعليه فإن الحاجة تبدو ماسة جداً لحماية الأعراض من الإيذاء في الأماكن العامة، واقترح العودة إلى دراسة المشروع المقدم للمجلس لإخراجه في نظام مستقل لحماية الأعراض.

ورد رئيس اللجنة بأن غالبية الملحوظات تؤيد هذه المادة، كما أن التعريف الوارد في النظام جاء بعبارة مجملة، فإذا كان التعريف مجملاً فتكون العقوبة مجملة، كما أن هذا الإجمال في التعريف وفي العقوبة موجودة في الأنظمة المماثلة.

وأضاف أن التفصيل ورد في النظام بأن الجهة المختصة ترفع إلى الجهات المعنية وهي جهة الضبط ثم توقع العقوبة في المحكمة المختصة، والتفصيل في أنواع الإيذاء مع الحدود صعب جداً، لاسيما أن هناك أنوعاً كثيرة من الإيذاء، كما أن مراتب الأقارب مختلفة، فمن الصعوبة أن تجعل العقوبة متعلقة بالأنواع، إضافة إلى أن مسألة تحديد العقوبة من الأمور التي تختلف فيه وجهات النظر، علماً أن الحد الأدنى والأعلى للعقوبة مأخوذ به في كثير من الأنظمة، وذلك لكي لا يترك المجال مفتوحاً للاجتهاد.

برنامج زمني لتنفيذ التسجيل العيني للعقار وإعادة النظر في أوضاع عقود النظافة في البلدية

دعا مجلس الشورى إلى الإسراع في اعتماد معايير لتوزيع الميزانيات على الأمانات والبلديات بما يحقق تنمية متوازنة ومستدامة في جميع المناطق والمحافظات، ووضع برنامج زمني لتنفيذ التسجيل العيني للعقار على نطاق واسع في أنحاء المملكة كافة، وتقويم أوضاع عقود النظافة في قطاع البلدية وخاصة فيما يتعلق بالأجور والسكن لضمان قيامهم بالمهام المنوطة بهم، وسرعة تنفيذ شبكة للنقل الداخلي بمكة المكرمة وباستخدام القطارات المعلقة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٢هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن مداخلات الأعضاء وملحوظاتهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩ -١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها المهندس محمد النقادي رئيس اللجنة، فأشار إلى أنه قد تم الأخذ بتعزيز دور المجالس البلدية في مشروع «نظام المجالس البلدية» الذي أقره المجلس، كما أن موضوع التخطيط العمراني في ظل النمو السكاني المرتفع قد عالجته الفقرة «٢» من قرار مجلس الشورى رقم ٣٨/٣٩ وتاريخ ١٤٣٢/٧/٤هـ التي تؤكد على تفعيل الإستراتيجية العمرانية الوطنية.

المهندس. محمد النقادي

وأوضح أن الوزارة نقلت غالبية مواقع أراضي الإسكان إلى وزارة الإسكان، أما بشأن فرض رسوم على الأراضي البيضاء، فإن ذلك خارج صلاحياتها إضافة إلى وجود رأي شرعي فيه.

وأوضح م. النقادي أن وزارة العدل تعنى بتوثيق الملكية العقارية وتتولى الأعمال الفنية التنفيذية التي تحقق دقة تحديد عين العقار من حيث أطوالها وموقعها لتلافي أي تداخل في الملكية. وشرعت الوزارة في التطبيق على مستوى المملكة، حيث قامت بالتصوير الجوي لجميع مدن ومناطق المملكة وأصدرت خرائط لها، وأنشأت مرجعاً مساحياً لجميع الأعمال المساحية في المملكة، وبدأت التطبيق الفعلي للتسجيل العيني للعقار في محافظة حريملاء بالتعاون مع قاضي معين من قبل المجلس الأعلى للقضاء وتوصية اللجنة الثانية والتي تطالب بوضع برنامج زمني لتنفيذ التسجيل العيني للعقار على نطاق واسع في أنحاء المملكة.

وعن التلوث البصري الناتج عن انتشار اللوحات الإعلانية أشار رئيس اللجنة إلى أنه من الموضوعات التي تدرسها اللجنة مع أن الوزارة قد حدت منه بعدم السماح بوضع اللوحات الإعلانية فوق المباني إلا أن ذلك يبدو غير كاف وستوافي اللجنة المجلس بنتيجة دراستها، أو إدراج توصية لها بهذا الخصوص في التقارير القادمة.

ثم عرضت اللجنة بعض التوصيات الجديدة ونافش الأعضاء توصية بسرعة تنفيذ شبكة للنقل الداخلي بمكة المكرمة باستخدام القطارات المعلقة حيث أبدى عليها أعضاء المجلس بعض الملحوظات فقال أحد الأعضاء: التوصية مهمة لمنطقة مكة المكرمة وكذلك المدينة المنورة وستعالج الكثير من مشكلات الازدحام فيهما، ومن المناسب أن تتضمن التوصية المدينة المنورة أيضاً.

وأيده عضو آخر بأن هناك حاجة واضحة وبينة لذلك، فمنطقتا مكة والمدينة تواجهان زحاماً شديداً في منطقتهما المركزية خلال مواسم الحج والعمرة، ويحتاج زوار هاتين المنطقتين إلى وسائل نقل مريحة وسريعة.

ورأى عضو آخر أن هذه التوصية لم تدرس بشكل مفصل حسب النص الذي خرجت به وتساءل عن حيازة اللجنة لمعلومات بأن هناك دراسات أجريت حول أهمية تنفيذ مثل هذه المشروعات، أم أنها تريد فقط أن يتم الانتهاء من تنفيذ هذه الدراسات؟ ومن جانب آخر لماذا يتم تحديد بأن تكون القطارات معلقة ولم يترك الأمر مفتوحاً لأنواع أخرى.

ولفت عضو آخر إلى أن مدن المملكة الرئيسة جميعها في أمس الحاجة للنقل العام بدليل ما نشاهده من تزاحم مروري وتعطل الوصول للمقاصد داخل المدن بشكل ميسر. وتساءل عن الجهة التي يجب أن توجه إليها هذه التوصية، هل هي وزارة الشؤون البلدية والقروية، أم وزارة النقل؟

من جانبه قال م. النقادي رئيس اللجنة: إن التوصية درستها اللجنة بالتفصيل ثم ناقشت معالي أمين العاصمة المقدسة فيها، وقد أيدها معاليه وأفاد بأن هناك دراسات تؤيد أمانة العاصمة في حل مشكلة النقل. كما أن المعاناة الكبيرة التي يتكبدها المواطنون في التنقل من وإلى المنطقة المركزية في مكة المكرمة هي التي دفعت اللجنة إلى تبني هذه التوصية. أما ما يتعلق بالمدينة المنورة فلم تطرح في التوصية ولم تدرس اللجنة مدى حاجتها بشكل مفصل، وسيتم مستقبلاً- بإذن الله – دراسة حاجة جميع مناطق المملكة لمثل هذه المشروعات. كما تفيد اللجنة بأن وزارة الشؤون البلدية والقروية هي الجهة المسؤولة عن النقل داخل المدن.

الأعضاء وهموم المواطن

صندوق التنمية العقارية يستحق الشكر

لفت أحد الأعضاء إلى ما قام به صندوق التنمية العقارية من تخطيط مساحات الاستحقاق لمن يستحق القرض في البناء يُمكّن أصحاب الدخول المنخفضة من الحصول على قروض الصندوق؛ وهذه لفتة جيدة لصالحهم.

وبذلك يستحق الصندوق الشكر على هذه اللفتة الكبيرة.

واقترح إعادة دراسة موضوع الارتداد في البناء بالنسبة للمساحات الصغيرة من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية؛ لأن أصحاب هذه المساحات الصغيرة هم من أصحاب الدخل المحدود، وبحاجة إلى تلك المساحات التي تؤخذ للارتداد.

تكون من ٤٦ مادة تضمنت الممارسات الصحية للغذاء وتداوله والمواصفات القياسية له

المجلس يوافق على نظام الغذاء

وافق مجلس الشورى خلال جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٢هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري على مشروع نظام الغذاء. واشتمل مشروع النظام المكون من ست وأربعين مادة على تعريفات للغذاء والمواد المضافة وسلامة الغذاء والممارسات الصحية للغذاء وتداوله والبطاقة الغذائية والبيانات الإيضاحية والمواصفات القياسية للغذاء والاشتراطات البيئية والصحية والعبوة وغيرها.

ومنحت مواد مشروع النظام الهيئة العامة للغذاء والدواء صلاحية إصدار اللوائح الفنية والمواصفات القياسية للغذاء، وصلاحية فسح الغذاء المستورد حيث لا يجوز فسح الغذاء المستورد إلا بعد موافقة الهيئة وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة، ولا يجوز لأي منشأة غذائية تداول الغذاء قبل الحصول على ترخيص فني من الهيئة، ولا يجوز تصدير الغذاء إلا من منشأة ترخص لها الهيئة بذلك.

ويلزم النظام المنشآت الغذائية التي تتداول الغذاء بما في ذلك مرافق الإنتاج الأولية، بالتسجيل لدى الهيئة وتحدد اللائحة شروط التسجيل وإجراءاته، كما يتضمن النظام الجديد قائمة بالأغذية التي لا يجب تداولها وهي تلك المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، والضارة بالصحة أو غير صالحة للاستهلاك، والمخالفة للوائح الفنية أو المواصفات القياسية للغذاء، والأغذية غير السليمة أو المغشوشة، كما نص مشروع النظام على إنشاء وإدارة نظام إنذار سريع للتبليغ عن أي خطر مباشر أو غير مباشر على صحة الإنسان يكون مصدره الغذاء.

أ.د محسن بن علي الحازمي

وكان مجلس الشورى قد استمع قبل التصويت على مشروع النظام إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي رئيس اللجنة فأوضح أن النظام يختص بالغذاء ويوجد نظام آخر خاص بالدواء، كما أن هناك نظاماً يختص بالأعلاف قيد الدراسة، وقد قامت اللجنة بتجزئة المشروع إلى فصول كما قامت بمراجعة عدد من أنظمة الأغذية، كما ورد في تقريرها المقدم للمجلس حول المشروع.

وفي ضوء ملحوظات عدد من الأعضاء قامت اللجنة بتنقيح التعريفات. وترى اللجنة أن الأهداف الواردة في النظام تفي بالغرض ولا ترى حاجة لإدخال تعديلات عليها، حيث أن سلامة الغذاء تهدف إلى حماية الصحة العامة للمستهلك. كما ترى اللجنة أن البيانات الإيضاحية واضحة و«اللوائح الفنية» تشتمل على تقنين للاشتراطات الصحية وقد أضافت اللجنة جملة «البيئية والصحية» إلى تعريف الاشتراطات في الفقرة «الثالثة والعشرين» من المادة الأولى. كما قامت اللجنة بإجراء تعديلات وإضافات طلبها الزملاء تم الإشارة إليها في جدول المقارنة.

وأشار د. الحازمي إلى أن نظام الهيئة نص على «توعية المستهلك فيما يتعلق بالغذاء والدواء»، وقد أضافت اللجنة جملة: ونشر التوعية الغذائية السليمة في الفقرة الثانية من أهداف مشروع النظام لتعزيز هذا التوجه.

وأوضح أن المهام المذكورة في المواد «الثامنة والتاسعة والعاشرة» من المهام المناطة بها الهيئة، وما ورد في هذه المواد لا يتداخل مع اختصاصات الجهات الأخرى، حيث أصبحت – حسب نظام الهيئة- اختصاصات أصيلة لها، وقد أخذ بنصوص المادتين «الثامنة والعاشرة» – الواردة في المشروع المعدل- كما وردت من الحكومة بدون تعديل، كونها تؤدي الغرض، أما ما أشير إليه بشأن التخزين فهو يأتي ضمن إجراءات السلسلة الغذائية.

وفيما يتعلق بأن تسجيل المنشآت سيؤدي إلى استحالة التطبيق، لفت إلى أن اللجنة رجعت لأنظمة التجارة العالمية، واتفاقية الصحة والصحة النباتية، واتفاقية القيود الفنية على التجارة، كما رُجع إلى العديد من أنظمة الغذاء في دول العالم المتقدمة.

وفي ضوء ذلك فإن المواد الواردة في النظام مناسبة ومتسقة مع غيرها ولذلك فهي قابلة للتطبيق.

وعن مطابقة الصادرات الزراعية للاشتراطات الصحية لدول الاتحاد الأوروبي أشار إلى أن الهيئة تقوم حالياً بتطوير وتحديث قدرات المختبرات التي انتقلت مهمة الإشراف عليها من وزارة التجارة والصناعة إلى الهيئة، كما أن هذا النظام يهدف إلى تحسين نوعية الغذاء في الداخل وكذلك تحسين نوعية الصادرات الغذائية، وهو نظام كامل وشامل للجوانب ذات الصلة. وفيما يتعلق بالتعاقد مع المختبرات توضح اللجنة أن مشروع النظام ينص على تسجيل وترخيص المختبرات الخاصة التي تتوفر فيها النوعية المطلوبة، وعند الحاجة تقوم الهيئة بالاستعانة بها وبالمختبرات العالمية.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن نطاق تطبيق هذا النظام يشمل جميع المواد والمنتجات الغذائية بما فيها ما يستورد من قبل مطاعم الوجبات السريعة.

ولفت إلى أن معايير «الحلال» في الأغذية هي من ضمن اللوائح الفنية والمواصفات التي تصدرها الهيئة، وهي مهتمة بالغذاء الحلال وتقدر أهميته، وفي هذا الصدد فقد قامت بالإعداد والتنظيم لاستضافة «المؤتمر العالمي الأول للرقابة على الغذاء الحلال» تحت رعاية كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله- والذي عقد هذا العام بالرياض. أما المرجعية للنظام فقد حسم نظام الهيئة تبعية نظام الغذاء لها.

وقال إن المواد «الرابعة والخامسة والسادسة» في النظام تنص على أن الهيئة مسؤولة عن اللوائح الفنية والمواصفات القياسية الخاصة بالغذاء، التي على أساسها تبنى حالة صلاحية أو فساد الغذاء. ومسؤولية الهيئة تشمل تقويم الغذاء، كما نص على ذلك نظامها، وينسق حالياً بين الهيئة ووزارة الشؤون البلدية والقروية في هذا الشأن لحين إتمام انتقال مسؤوليات الإشراف كاملة إلى الهيئة.

وأوضح أن النظام نص على فحص الغذاء والرقابة عليه في تداوله خلال مراحل السلسلة الغذائية في تعريفه لمصطلح التفتيش، كما نص على تقويم الغذاء قبل وأثناء وبعد التسويق في المادة التاسعة والعشرين. وفيما يخص سبب الإغلاق الوارد في المادة «الثانية والثلاثين» أشار إلى أن هذا الأمر يتطلب وجود خطر محتمل على الصحة العامة، ويعود أمر الإغلاق وإجراءاته لما تحدده اللائحة، وتستطيع الهيئة الكشف عن الأخطار المضرة بصحة المستهلك أو الصحة العامة من خلال إجراءات التفتيش وسحب العينات وتحليلها، وكذلك من خلال مركز الرصد والإنذار السريع الموجود في الهيئة، وهي بالطبع لن تعمد إلى إلحاق الضرر بالمنشآت الغذائية بدون وجه حق.

اختصاصات ديوان المظالم وتدني نسبة الإنجاز وتسرب القضاة محل تساؤلات الأعضاء

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن أسباب تسرب القضاة، وطالبوا بتوضيح اختصاصات ديوان المظالم تجاه القضايا وسبب تدني الإنجاز الذي بلغ ٥٥٪، وطالب أحد الأعضاء بتنفيذ قرارات المجلس السابقة بشأن الديوان خاصة تلك المتعلقة بإنشاء فروع له. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٩هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقريرين السنويين لديوان المظالم للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩هـ-١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، ثم عرض الموضوع للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث انتقد أحد الأعضاء تقرير اللجنة واصفاً إياه بأنه لا يرتقي إلى المشكلات التي يعاني منها الديوان، فديوان المظالم يقوم بمهمات كبيرة في القضاء الإداري، فهو ينصف من صدر بحقه قرار مجحف أو غير صائب. ووصف توصيات اللجنة بأنها ركزت على الاعتمادات المالية فحسب، بينما الأمور المالية ليست السبب في كثرة المعاملات التي تحال إلى الديوان ولا تنجز.

وطالب عضو آخر أن تبحث اللجنة مع منسوبي الديوان موضوع تسرب القضاة وأسبابه. وتساءل عن الأسباب هل هي قلة الرواتب؟ أم أن هناك أموراً أخرى استجدت وبخاصة بعد تنامي دور المحامين؟

بينما رأى عضو آخر أن أسباب قلة إنجاز القضايا في الرياض وفي المحكمة الاستئنافية قد تعود إلى نقص في عدد القضاة الذين ينظرون في مثل هذه القضايا، فغالباً ما تحتاج القضايا التي تحال إلى الديوان للقراءة والاطلاع عليها توفر وقت كاف.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن هناك بعض القضايا يتم نظرها في الدوائر الابتدائية، وبعد أن يتم إصدار الحكم يعود الديوان ليقول بأنها خارج اختصاصاته رغم وجود مثل هذه القضايا ونظرها لديه لمدة طويلة قد تصل إلى أكثر من سنة. وتساءل عن سبب عدم توضيح اختصاصات الديوان حتى تتضح الأمور منذ البداية.

وأشار عضو آخر إلى أن اللجنة أثارت في تقريرها قضايا مهمة جداً فالإنجاز في القضايا لا يتجاوز ٥٥٪، ورغم أن اللجنة لم تقتنع بمبررات الانخفاض في إنجاز القضايا، فإنها لم تتخذ توصية تساعد الديوان على تذليل الصعوبات التي يواجهها.

وذكّر عضو آخر بقرارات سابقة للمجلس فقد سبق للمجلس أن أصدر أكثر من ثلاثة قرارات تطالب باعتماد مبالغ لإنشاء مقار لفروع الديوان وكذا المبنى الرئيس للديوان. ورأى ضرورة توضيح أسباب عدم اعتماد هذه المبالغ.

وتساءل أحد الأعضاء عن نصيب ديوان المظالم بعد اعتماد المقام السامي سبعة مليارات لتطوير أجهزة القضاء، وعما إذا كان الديوان يعد جزءاً من مشروع القضاء. أم إنه خارج تلك المنظومة.

ورأى عضو آخر أن توصيات اللجنة لا تتوافق مع حجم الصعوبات التي أوردها التقرير، ووصف «الأولى» بأنها نصت على التدريب لكن التدريب ليس بالمشكلة التي تتعلق بانخفاض نسبة الإنجاز، فالمعوقات التي ظهرت تتعلق بتسرب القضاة وليس غير ذلك.

ولاحظ أحد الأعضاء انخفاض إنجاز القضايا، وقال: إن اللجنة قررت تأجيل اتخاذ توصية بهذا الشأن حتى ورود التقرير القادم، لكن هذا التقرير قد ورد إلى اللجنة منذ عام ولم توضح اللجنة أسباب ذلك، ولم تستضف اللجنة خلال هذا العام مندوبين من الديوان لمعرفة أسباب التأخر في إنجاز القضايا.

ولفت آخر إلى أن التقرير أشار إلى أن رواتب أعضاء اللجان القضائية وشبه القضائية تفوق رواتب القضاة الذين يباشرون القضايا، كما أن أجور قضايا التحكيم التي يتقاضاها المحكمون أعلى بكثير من رواتب القضاة أنفسهم، ورأى أن ذلك قد يكون سبب التسرب.

ولاحظ أحد الأعضاء من تقرير الديوان أن ميزانية الديوان قد زادت بما نسبته ٤١٪ في عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ عن ميزانية السنة التي قبلها، وفي جزء آخر من التقرير يشكو الديوان من ضعف ميزانيته، مما أثر سلباً على سرعة البت

د. إبراهيم البراهيم

في الدعاوى التي ينظرها في دوائره القضائية، فكيف يؤثر الضعف المادي في النظر في الدعاوى التي ينظرها؟

وقال أحد الأعضاء: إن المطالبة باعتماد المبالغ المالية اللازمة لبناء مقار الديوان، لا سيما المقر الرئيس تعود إلى ما قبل عشر سنوات تقريباً، ففي عام ١٤٢٣هـ أصدر المجلس قراراً يشير إلى الإسراع في إقامة مبنى لمقر الديوان الرئيس في مدينة الرياض، ومعالجة وضع المبنى الذي يشغله فرع الديوان بمدينة جدة، بما يجعله يستوعب الجهاز القضائي والإداري للفرع، كما أن المجلس سبق أن أصدر قراراً عام ١٤٢٦هـ بالإسراع في تخصيص أراضٍ مناسبة من حيث المواقع والمساحات للمقر الرئيس لديوان المظالم في الرياض وبقية فروعه في المناطق، لذا أرى أنه من غير المناسب أن يكرر المجلس قراراته إلا بعد أن يتم البحث حول ما تم بشأن القرارات السابقة.

وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كان انتقال الكوادر البشرية المتميزة من الديوان إلى جهات أخرى إيجابي أم سلبي، وعن أسباب ذلك ورأى إدراج توصية حول ذلك وطالب بالتعريف بديوان المظالم ومهامه وكيفية التقاضي فيه.

الموافقة على تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء

إعداد مشروع نظام شامل لزراعة الأعضاء في المملكة

وافق مجلس الشورى على تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء. ودعا المجلس المركز إلى إعداد مشروع نظام شامل لزراعة الأعضاء في المملكة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/١٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ.

ويتكون التنظيم من عشر مواد توفر الاستقلالية الإدارية والمالية للمركز مما يمكنه من زيادة نشاطاته التنسيقية والعملية لتوفير الأعضاء وزراعتها، ومن المهام التي نص عليها تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء، تسجيل ومتابعة مرضى الفشل العضوي والمرضى المزروع لهم، وزارعي الأعضاء ووضع الإجراءات اللازمة لذلك، واستقبال بلاغات حالات الوفاة الدماغية للأشخاص في وحدات العناية المركزة ومتابعتها، وتنسيق استئصال الأعضاء بعد الحصول على الموافقات اللازمة وإيصالها إلى مراكز الزراعة في مختلف المنشآت الصحية بالمملكة، وللمركز أيضاً اقتراح وتطوير الإجراءات اللازمة لزراعة الأعضاء من المتبرعين الأحياء وفقاً للضوابط الشرعية لإقرارها من مجلس الخدمات الصحية.

واستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن محظوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي، فأوضح أن اللجنة اطلعت على العديد من مقترحات الزملاء الصياغية أو ما طلب فيها العودة إلى ما ورد من الحكومة، ومن ذلك تعديل اسم التنظيم، وحذف تعريف «الأمين العام» في المادة الأولى وإعادة ترتيب بعض التعريفات، وإضافة كلمات وجمل رأتها ضرورية.

وأضاف: لم تجد اللجنة داعياً لمعالجة الجوانب الاجتماعية والنفسية، لأن التنظيم هو تنظيم إداري للمركز وليس لبرامج المركز. ولم توافق اللجنة بأن يفتح للمركز فروع خارج المملكة، حيث أن لدى المملكة مكاتب صحية تتابع بالتنسيق مع المركز حالات زراعة الأعضاء في الخارج.

مؤسسة البريد تعاملت مع الخدمة البريدية على أساس تجاري

البريد السعودي

رأى أعضاء مجلس الشورى أن مؤسسة البريد تعاملت مع الخدمة البريدية بشكل تجاري بدلاً من كونها خدمة عامة، ولفتوا إلى فشلها في أن تكون منافساً لشركات البريد السريع، وطالبوا بدور أكبر للقطاع الخاص في تقديم الخدمة البريدية، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/١٠هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة، ثم عرض للمناقشة وأبديت بشأنه بعض الملحوظات، حيث ألمح أحد الأعضاء إلى أن تخطيط المدن وترقيم الوحدات السكنية وتحديد العناوين على نحو دقيق وثابت لا يزال مطلباً لم يتحقق.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن التوصية «الأولى» التي وضعتها اللجنة تطالب بسرعة الانتهاء من إعداد نظام البريد السعودي بينما أكد المندوبون أن المؤسسة انتهت من صياغة المسودة النهائية لنظام البريد، وأنها في طور رفعه إلى مجلس الوزراء، فكيف يطالب المجلس بسرعة إعداد نظام أفاد مسؤولو المؤسسة أنه أعد واعتمد من مجلس الإدارة.

ووصف أحد الأعضاء تضمين العنوان في الهوية بأنه مطلب صعب، لأن كثيراً من الشباب لا يمتلكون بيوتاً، كما أن تضمين العنوان ليس فيه جدوى وطنية مفيدة.

وانتقد أحد الأعضاء الخدمة البريدية ووصفها بأنها خدمة عامة ولكن المؤسسة أخذتها على أنها خدمة تجارية تقدمها للمواطن، والمؤسسة لا تزال تضع تكاليف إضافية على إيصال البريد إلى العنوان. وينبغي للجنة توضيح التناقض بين ما تقوم به المؤسسة وما تقوله بأن إيصال أي مادة بريدية هو من واجب بريد الجهة التي يقع فيها عنوان المرسل إليه، ويوصل مجاناً في كل الدول. ولاحظ أن الشركات الأجنبية توصل البريد في مدة أقصر من مؤسسة البريد، وتساءل عما إذا كانت الشركات الأجنبية أعرف بالعناوين داخل المملكة من المؤسسة؟

وأيده عضو آخر في أن المؤسسة لم تستطع أن تكون منافساً في البريد الممتاز للشركات الخاصة ولاحظ أن المؤسسة تتوقف عن العمل حوالي ساعة كاملة لأداء صلاة الظهر، وهذا فيه تعطيل للمراجعين.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن أسعار البعائث البريدية في المملكة تعد من أعلى الأسعار في العالم، ويحسن باللجنة أن تطلب من المؤسسة العامة للبريد جدول مقارنة بين أسعار البعائث البريدية في المملكة ودول العالم، وإضافة توصية خاصة بضرورة خفض أسعارها. كما ينبغي للمؤسسة تقويم تجربة وضع الصناديق على المنشآت السكنية والصناعية والتجارية، ولمعرفة نسبة المستخدم منها ومن ثم تقويم نجاحها من عدمها.

وطالب عضو آخر بإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دوراً أكبر في توفير الخدمات البريدية أو ما يسمى بالوكالات البريدية، وذلك من خلال إنشاء شركات تقدم خدماتها المتنوعة في هذا المجال.

طالبوا برفع نسبة التمويل إلى ٨٥٪

الأعضاء يتساءلون عن انخفاض نصيب القطاع الخاص

طالب أعضاء مجلس الشورى بإعطاء الفرصة للصندوق السعودي للتنمية للتغلب على المعوقات التي تصاحب تنفيذ المشروعات التي يدعمها الصندوق وضمان الوفاء بالالتزامات، وتساءلوا عن المردود الإيجابي الذي يعود على المملكة من دعم الصندوق، ولفتوا إلى استفادة القطاع الخاص السعودي بما نسبته ١٠٪ فقط من تمويل الصندوق، وطالبوا بأن تقوم الشركات الوطنية بتنفيذ المشروعات التي يمولها الصندوق وأن يتم رفع الحد الأعلى من نسبة التمويل إلى ٨٥٪ بدلاً من ٥٠٪، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/١٠هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري.

وأكد المجلس أنه يستشعر أهمية الصندوق نظراً لما تمثله المملكة العربية السعودية من ثقل دولي في مجالات دعم التنمية في عدد من الدول النامية وما رسم للصندوق من هدف حدده نظامه وهو المساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، إضافة إلى جهوده في دعم القطاع الخاص السعودي وتمثل ذلك في دعم الصادرات الوطنية غير النفطية عن طريق تمويل الصادرات وضمانها.

وأشادت لجنة الشؤون المالية في تقريرها بشأن التقريرين السنويين للصندوق السعودي للتنمية للعامين الماليين ١٤٣٠/١٤٣١هـ، ١٤٣١/١٤٣٢هـ بتوجه الصندوق نحو دعم القطاع الخاص السعودي ودعمه بتواجد مؤسساته في مختلف الدول، داعية إلى التركيز على دعم الصناعات الناشئة والمتوسطة والصغيرة وضمان وصول منتجاتها إلى دول الجوار كمنفذ تسويقي مناسب على أن يتم معاملتها بأفضلية في برامج تمويل وضمان الصادرات الذي يديره الصندوق.

ولاحظ بعض الأعضاء تدني نسبة استفادة القطاع الخاص من برنامج دعم الصادرات غير النفطية والذي يشمل المقاولين والمصدرين والمكاتب الاستشارية السعودية من المشروعات التي يمولها الصندوق ويشرف عليها في مختلف الدول، مؤكدين أن ذلك سيحقق هدفاً مهماً من أهداف خطط التنمية، وسيعمل على إيجاد فرص عمل، في حين طالب أحد الأعضاء بفصل نشاط تمويل الصادرات عن الصندوق وإنشاء صندوق مستقل لهذا النشاط.

وطالب الأعضاء بعدم التوسع في رفع نسبة التمويل للمشروعات مما سيزيد من مخاطرة الصندوق بجزء من رأسماله وسيقلل من نسب السداد، في حين أيد آخرون رفع نسبة التمويل مع تحديد شروط تمويلية مناسبة لضمان السداد وتقليل المخاطر، ودعا عدد من الأعضاء اللجنة أن ترفق في تقريرها المعيار الذي اعتمده الصندوق لوصف نسب السداد بالجيدة حيث بلغت ما يقارب من ٦٧٪ حيث اعتبر عدد من الأعضاء النسبة المتبقية من المخاطر التي يجب على الصندوق تجنبها.

واقترح أحد الأعضاء إعطاء الفرصة للصندوق للتغلب على المعوقات التي تصاحب تنفيذ المشروعات وضمان الوفاء بالالتزامات، وأشار إلى أن المساهمة بـ٥٠٪ من التمويل إن لم تكن متكافئة فإنها مرتفعة، ولن تؤثر على موقف الصندوق، أما الزيادة بأكثر من ٥٠٪ فإنها ستدفع بتلك الدول إلى طلب المزيد من الإقراض على حساب الأولويات وكفاءة التنفيذ، طالما أن المملكة ستدفع ٥٠٪ وستؤثر تلك الزيادة على التوسع في الإقراض لدول أخرى.

وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كانت هناك دراسة توضح المردود الإيجابي من دعم هذا الصندوق – على أي مستوى- فيما يخص المملكة العربية السعودية.

وطالب أحد الأعضاء بوضع معيار واضح بجودة نسبة الإقراض المذكورة في التقرير من عدمها، وأن تربط هذه النسبة بالجدول النهائي الوارد في التقرير، وتوضح نسبة التسديد أمام كل بلد حتى تتضح الصورة، فهناك دول قد تتأخر في التسديد ولم توضح أسباب ذلك.

وتساءل أحد الأعضاء عن المقصود بالأصول الثابتة والمشروعات وعما إذا كانت هذه المشروعات داخل الصندوق أم في دول أخرى، واقترح التأكيد على توصية سابقة والتي تؤكد على ضرورة أن يرفق الصندوق تقاريره وحساباته الختامية، ورأى ذلك أجدى للتحليل ويساعد على معرفة الأمور بشكل تفصيلي وواضح.

ورأى عضو آخر أن تقتصر المنافسة على المنتجات المحلية والمقاولين السعوديين عند توقيع أي عقد، فطرح المنافسة على مستوى عالمي فيه إجحاف بحق الصناعة السعودية، وكثير من الدول في العالم عندما تقدم قروضاً أو إعانات تشترط ألا يتم تنفيذ المشروع إلا عن طريق مقاوليها.

ولفت عضو آخر إلى أن إجمالي مبالغ المشروعات التي التزم الصندوق بتمويلها حتى نهاية عام ١٤٣٢هـ بلغ ٣٧,٥ مليار ريال، بينما بلغت استفادة القطاع الخاص السعودي خلال الفترة نفسها ما مقداره ٣,٦ مليار ريال، أي ١٠٪ فقط من هذا الإجمالي، ورأى أن هذه نسبة متدنية جداً، كما أن إحجام تمويل وضمان الصادرات لا زالت متواضعة، فقد اعتمد الصندوق تمويل سلع غير نفطية في عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ بنحو ١,٢ مليار ريال وهي نسبة أقل من ١٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية للمملكة.

ووصف أحد الأعضاء برنامج تمويل الصادرات بأنه برنامج ضعيف ولا يحقق الطموحات، فتنمية

في الصندوق السعودي للتنمية

الصادرات هي من أهم السياسات في تنويع مصادر الدخل، لكن تنمية الصادرات لم تحظ بإنشاء هيئة خاصة بها، ولم تحظ أيضاً بتمويل مناسب، حيث إن هذا الأمر يعد من السياسات الاقتصادية والمحورية المهمة، واقترح فصل هذا البرنامج وجعله صندوقاً مستقلاً لتمويل الصادرات.

واعترض أحد الأعضاء على زيادة الحد الأعلى للإقراض عند ٥٠٪ كما هو معمول به حالياً، ورأى أن هذا المعدل يعد مرتفعاً لا سيما أنه لا توجد مبررات كافية لذلك. وقال: إن نسبة السداد إلى السحوبات بلغت ٦٧٪، ومعنى ذلك أن نسبة التعثر مرتفعة وقد تصل إلى ٣٣٪، وسوف تؤدي إلى تآكل رأس مال الصندوق، فكيف يطلب رفع الحد الأعلى للإقراض للمشروع الواحد إلى ٨٥٪؟ واقترح البحث عن توصيات ملائمة لزيادة مساهمة القطاع الخاص السعودي، سواء في أعمال المقاولات أو الصادرات المرتبطة بالتمويل المقدم من الصندوق السعودي للتنمية، لما لهذا الأمر من أهمية كبيرة تعود بالفائدة على البلاد من هذا التمويل.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المجلس سبق وأقر عدة توصيات في الأعوام ١٤٢٠/١٤٢٢/١٤٢٣هـ، تؤكد على تحديث نظام الصندوق والقيام بدراسة مستقلة لتقويم دوره وإعادة هيكلته، ومن المفترض أن تشير اللجنة إلى ذلك في التوصية الثانية. كما يلحظ أن توصية اللجنة الثالثة تؤكد على قرار لم تمض سنتان على صدوره عن المجلس، وقواعد عمل المجلس تمنع هذا الإجراء.

بينما رأى أحد الأعضاء الأخذ برأي اللجنة بخصوص رفع الحد الأعلى من نسبة التمويل إلى ٨٥٪ من تكلفة أي مشروع بدلاً من ٥٠٪ وبما لا يتعارض مع شروط التمويل الأخرى، مما سيعطي الصندوق قوة إضافية في تحديد المواصفات الفنية للمشروعات الممولة. ولاحظ العضو أن الصندوق يعاني من تسرب الكفاءات الوظيفية بسبب ضعف الحوافز الممنوحة. وطالب بضرورة إعادة النظر في نظام الصندوق، وأهدافه وسياسته وحجم رأس ماله وجهازه الإداري، وتوسيع المشاركة في مجلس إدارته، والتأكيد على الصندوق السعودي للتنمية بأن يعد تقاريره بشكل سنوي وفقاً لما نصت عليه المادة «التاسعة والعشرون» من نظام مجلس الوزراء وفقاً لقواعد إعداد التقارير السنوية وأن يتخذ الصندوق خطوات ملموسة لتحديث نظامه.

المجلس يوافق على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدة دول

وافق مجلس الشورى على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة حيث وافق على مشروع اتفاقية التعاون الجمركي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، كما وافق على استكمال الإجراءات النظامية حيال انضمام المملكة إلى معاهدة قضاء الأحكام الجنائية في الخارج فيما بين الدول الأمريكية، ووافق على مذكرتي تفاهم للتعاون في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها وأخرى للتعاون في مجال الأرصاد الجوية بين حكومة المملكة وحكومة دولة قطر. ووافق المجلس إضافة إلى ذلك على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية كوريا في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إلى جانب الموافقة على اتفاقية بين المملكة وأيرلندا لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ومشروع البروتوكول المرافق له. كما وافق المجلس على اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الخاص بتدريب الأطباء المتخصصين السعوديين في فرنسا. ووافق المجلس على مذكرة تعاون بين وزارة المياه والكهرباء في المملكة وكل من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة في اليابان في مجال إدارة المياه ومياه الصرف الصحي. وأخيراً وافق على مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية العراق في مجال نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية.

التوسع في إنشاء كليات التقنية والاستفادة من خريجي التدريب التقني والمهني في التشغيل الذاتي

الدكتور أحمد آل مفرح

وافق مجلس الشورى على توفير الدعم اللازم لتنفيذ متطلبات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للاستجابة للأمر الملكي رقم أ/١٢١ وتاريخ ١٤٣٢/٧/٢هـ بما يُمَّكن من التوسع في إنشاء كليات التقنية للبنين والمعاهد العليا للبنات وزيادة الطاقة الاستيعابية للقائم منها حالياً، والاستفادة من خريجي برامج التدريب التقني والمهني في التشغيل الذاتي لصيانة مرافق ومنشآت المؤسسة، واتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة أوضاع هيئة التدريب من حملة الدكتوراه والماجستير التي نتجت من التنظيم الجديد للمؤسسة وخاصة ما يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة وبدل الحاسب الآلي وغيرها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/١٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن محلوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد آل مفرح.

أوضح رئيس اللجنة أن المؤسسة أفادت أنه ليس هناك عزوف من الشباب في الالتحاق ببرامج المؤسسة وإنما هناك محدودية في السعة الاستيعابية للطلاب، حيث لم يتم قبول إلا ٣١٪ فقط من المتقدمين من الذكور، ويعود ذلك لضعف الدعم المادي للتوسع في القبول. وأن خريجي المؤسسة يعملون في أغلب أجهزة الدولة والشركات والمؤسسات الكبرى ولا يزال الطلب على خريجيها موجوداً، ولكن القطاع الخاص لا يوفر رواتب مجزية بسبب المنافسة مع العمالة الأجنبية الرخيصة، وقد ثبت لدى المؤسسة أن ٨٪ من العمالة الماهرة في المملكة لا تجيد القراءة والكتابة، وأن ٣١٪ منهم لا يحملون الثانوية العامة. وقال: إن الأمر السامي الكريم قضى بتحديد نسب القبول في الجامعات بـ٧٠٪، ومؤسسة التدريب بنسبة ٢٥٪ من خريجي الثانوية العامة. واللجنة ترى أن ما تم اتخاذه من إجراءات من المؤسسة ومن المجلس تفي بالغرض في هذا الشأن في الوقت الحاضر.

وأشار د. آل مفرح إلى أن المؤسسة لديها أحدث الأجهزة التكنولوجية والمعلوماتية سواء في التدريب أو في وسائل الاتصال بين معاهد وكليات المؤسسة، ولديها وسائل للتواصل مع خريجيها وتأمل في تطويرها مستقبلاً للتواصل ومعرفة أماكن عمل خريجيها بشكل دقيق، ومن ثم الإسهام في متابعة أدائهم. كما أن المؤسسة أوكلت إلى أحد بيوت الخبرة الدولية المعروفة للقيام بتقويم برامج المؤسسة وقد رصدت وزارة المالية مبلغ خمسة ملايين ريال لهذا الغرض ولا يزال بيت الخبرة يقوم بعمله وتنتظر المؤسسة نتائج ذلك التقويم وسوف تقوم المؤسسة – إن شاء الله- بتزويد المجلس بتقرير عن ذلك.

ولفت رئيس اللجنة إلى أنه ليس هناك ازدواجية في الابتعاث الخارجي، إنما هناك تنظيم أكثر لموضوع تدريب خريجي المؤسسة وفقاً لمتطلبات وحاجات المؤسسة وخصوصيتها في التدريب. كما أن لديها اتفاقيات مع جامعات عالمية تقبل خريجيها لمواصلة دراستهم بها، من هنا جاء برنامج خادم الحرمين الشريفين للتدريب المهني والتقني لخصوصية واختلاف مؤسسات التدريب، والبرنامج ضمن برنامج الابتعاث الشامل، وقد وافق عليه مجلس الوزراء نظراً لتلك الأهمية والخصوصية.

وأشار إلى أن المؤسسة تسعى لربط خطتها التشغيلية وفقاً لخطط وإستراتيجيات التوظيف واحتياجات سوق العمل، وأنها بحاجة أكثر للتنسيق وهي ما تعمل عليه بعدما أعادت هيكلة مجلس إدارتها وضمت إليه العديد من القطاعات ذات العلاقة لمزيد من التنسيق وتحقيق الأهداف التنموية المختلفة. وأشار إلى قرار سابق لمجلس الشورى نص على ربط تطبيق الخطة العامة للتدريب بالمؤسسة بمضامين ومقتضيات ما ورد في الخطط الوطنية التنموية الإستراتيجية ذات العلاقة، ومنها الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية، والخطة الوطنية لتقنية المعلومات، والخطة الإستراتيجية للتعليم العالي.

واختتم بقوله: إن اللجنة وضعت توصيات بناءً على دراستها للتقرير وبناء على ما ورد في إجابة المسؤولين حولها، حيث أن المؤسسة بحاجة إلى دعم لتطبيق الأمر الملكي الكريم حول زيادة نسبة القبول، والتوصية «الثانية» تدعو المؤسسة للتوسع في تجربتها لتشغيل خريجيها في مرافق ومنشآت المؤسسة، حيث إن اللجنة لاحظت عند زيارتها للمؤسسة نجاح تجربتها في تشغيل بعض خريجيها في المركز الرئيس، مما حفز اللجنة إلى دعوة المؤسسة للتوسع في تطبيق تلك التجربة المتميزة. أما التوصية «الثالثة» فهي حول معالجة أوضاع هيئة التدريب الذين احتفظت بهم المؤسسة ومساواتهم بزملائهم في الجامعات الحكومية من حيث البدلات والمكافآت، وتحقيق نسبة أعلى للرضا الوظيفي.

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical And Vocational Training Corporation

شكاوى المواطنين وتعثر المشروعات الضخمة تثير تساؤلات الأعضاء

طالب أعضاء مجلس الشورى بالفصل بين اختصاصات هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام، وتساءلوا عن ٢٢ برنامجاً رقابياً نفذتها هيئة الرقابة والتحقيق وعن طبيعة هذه البرامج وكيفية الاستفادة منها خاصة أنها نفذت على ١٦ جهة حكومية فقط، وتساءلوا عن تعثر المشروعات التي تقدر بمليارات الريالات، وطالبوا أن تركز الهيئة على القطاعات التي يشكو منها المواطنون كالتعليم والصحة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٩هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي، وعندما طرح التقرير للنقاش تساءل أحد الأعضاء عن عنصر التقاطع – في مسألة التحقيق- بين هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام. وطلب دراسة هذا التقاطع حتى لا تكون هناك ازدواجية في المسؤوليات، واقترح إيضاح نسبة الإنجازات في البحوث والدراسات التي قامت بها الهيئة، لا سيما البحوث العملية مع المؤسسات الحكومية.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن التقرير احتوى على الإيجابيات والسلبيات في الأجهزة الحكومية التي تكتشف من خلال تنفيذ البرامج الرقابية والمالية، ويلحظ أن الظواهر السلبية غير متوازنة مع الظواهر الإيجابية، كما أن الظواهر الإيجابية عمومية بخلاف الظواهر السلبية، وهذا بخلاف الواقع، لأن الأصل في الأداء الحكومي هو الإيجابيات والنتائج الإيجابية.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما ذكر في التقرير من أن الهيئة قامت بتنفيذ ٢٢ برنامجاً رقابياً إدارياً، وعدد ١٢ برنامجاً رقابياً مالياً، وأن الهيئة قامت بتنفيذ تلك البرامج على ست عشرة جهة حكومية فقط، ولم يشر التقرير إلى طبيعة ونمط تلك البرامج الرقابية، ولم يذكر كيفية تنفيذ تلك البرامج والاستفادة منها في استكشاف مستوى الجودة الشاملة في أداء الجهات الحكومية، كما أن هذه البرامج لا تعكس كل ما ينبغي مراقبته في الإدارات الحكومية، فكثير منها يتم بجزئيات شكلية في عمل الجهة مثل: برنامج تعديل مهن الموظفين، وبرنامج أعمال المسالخ وتسوير المقابر وغيرها، إضافة إلى أن الهيئة في برامجها لم توجه لمراقبة مستوى الجودة الشاملة في أداء الجهات الحكومية، فهناك معاناة كبيرة في تأخر إنجاز المعاملات، وطول إجراءات إنجازها وضعف قدرات الموظف العام، وقلة الإنتاجية والجودة. واقترح رصد وتحليل ومراقبة تلك الأمور وتزويد الأجهزة الحكومية بما تم التوصل إليه وحثها على تحسين مستوى الجودة والأداء.

وأوضح أحد الأعضاء أن التقرير وصفي بحت وليس فيه مؤشرات كمية تقدر حجم القصور أو نسبته من الإجمالي، حيث إن التقرير أوردها كملحوظات يصعب التوصل إلى حكم بناء عليها بأن هذه التجاوزات الإدارية والمالية بسيطة، أو أن الأمر يعد ظاهرة يجب التصدي لها بالآليات والإجراءات والقرارات الحاسمة.

ووصف التقرير بأنه أكثر عمومية من تقرير السنة الماضية الذي أورد بعض المؤشرات وأنه كان الأجدر باللجنة أن تلتقي بمسؤولي الهيئة وتطالب بالتوضيح الكافي لحجم هذا القصور ونسبته من الإجمالي، كما يحسن معرفة الأسباب الحقيقية لتعثر وتأخر المشروعات التي تقدر بالمليارات من الريالات. واقترح العضو تبني توصية بتشكيل لجنة تحت إشراف هيئة الرقابة والتحقيق وبعضوية وزارة المالية وبعض الوزارات المعنية مثل التعليم العالي والصحة والبلديات والنقل لدراسة هذه الظاهرة من ناحية وتقديم الحلول ومعالجة أوجه الخلل من ناحية أخرى.

وذكّر أحد الأعضاء بما ورد في التقرير من أن هناك ضعفاً في إمكانيات المقاولين المادية والمعنوية وبالتالي ينعكس على عدم قدرتهم على تنفيذ المشروعات، كما يلحظ ترسية المشروعات على بعض المقاولين بكونهم الأقل عطاء، على الرغم من إخفاقهم بتنفيذ ما أنيط بهم من مشروعات سابقة وطول إجراءات الترسية والتنفيذ وتوقيع العقود، كما ورد في التقرير النظر في الاستعانة بالشركات الأجنبية ذات الإمكانيات العالية، على الرغم من أن المملكة تزخر بالكفاءات الفنية والإدارية. واقترح إعادة دراسة تلك الملحوظات والعمل على معالجتها.

كما لفت عضو آخر إلى العديد من الصعوبات التي تواجهها هيئة الرقابة والتحقيق والتي كان الأجدر من اللجنة استضافة مندوبين للإجابة على كثير من التساؤلات بشأنها. واقترح أن تعمل الهيئة على تطوير أدائها ومهامها لمواكبة التطور التقني.

ولاحظ أحد الأعضاء أن بعض الأجهزة الحكومية مضى على إنشائها أكثر من خمسين سنة، وليس لها ولا لفروعها أي مبنى حكومي، وهيئة الرقابة والتحقيق ليس لديها سوى ثلاثة مبان حكومية والبقية مستأجرة، وقد ذكرت في التقرير أنها في طور استكمال بناء مقار لفروعها. واقترح على الهيئة إلزام الأجهزة الحكومية المشمولة في رقابتها بوضع خطة وفق جدول زمني لبناء مقار لتلك الأجهزة وفروعها في مناطق المملكة.

وطالب أحد الأعضاء بالتركيز على المشروعات والقطاعات المهمة والتي يشكو منها المواطنون مثل التعليم والصحة، والعمل على تذليل صعوبات تنفيذها. واقترح وضع حوافز مادية لموظفي هيئة الرقابة والتحقيق مع المحافظة على الكوادر البشرية المتميزة فيها.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما قامت به هيئة الرقابة والتحقيق من إعداد ملف عن مكافحة الفساد ودراسته دراسة قانونية وعرضه على رئيس الهيئة، كما قامت بتلخيص الندوات والمؤتمرات الدولية التي تتعلق بمكافحة الفساد وحماية النزاهة. واقترح معرفة أسباب تراجع المملكة في مؤشر مكافحة الفساد من المرتبة الخمسين إلى المرتبة السابعة والخمسين، ومحاولة معرفة المعايير التي بني عليها هذا المؤشر.

الأعضاء وهموم المواطن

ما سبب تراكم الحاويات في الميناء الجاف بالرياض؟

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى وجود مشكلة في الميناء الجاف بمدينة الرياض، حيث تتراكم أكثر من ستة آلاف حاوية بسبب عملية التشغيل والصيانة للميناء وانسحاب المقاول ومشكلات العمالة، وإلى تعطل القطار الجديد بين الرياض والدمام، ولم يمض على استلامه شهر واحد وهذا يضع علامة استفهام على المشروعات القادمة للقطارات وترسيتها على الشركات. واقترح دعوة معالي وزير النقل بحكم رئاسته لمجلس إدارة المؤسسة العامة للموانئ وسكك الحديد للحضور إلى المجلس وإلقاء الضوء حول ما يجري في الموانئ من استمرار تعطل التحميل والتنزيل ومشكلاتها الاقتصادية، وكذلك مستقبل القطارات في المملكة.

حماية الدبلوماسيين وتأشيرات الزيارة التجارية تثير تساؤلات الأعضاء

طالب أعضاء مجلس الشورى حضور سمو وزير الخارجية كل ٣ أشهر لإطلاع المجلس على أحوال المنطقة وما يحدث فيها، وانتقدوا منح وزارة الخارجية تأشيرات زيارة لمؤسسات وشركات تكون مصدراً للعمالة السائبة، ولفتوا إلى بعض الشكاوى التي ترد من المواطنين نتيجة تعامل البعثات الدبلوماسية معهم في الخارج، وطالبوا بالعمل على زيادة حماية الدبلوماسيين السعوديين في الخارج. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/١٠هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العسكر، ثم عرض للمناقشة حيث لفت أحد الأعضاء إلى سعي بعض الجهات الخارجية لتعكير العلاقة بين المملكة والشعوب والدول التي واجهت تغيير أنظمتها، مستشهداً بما حصل للسفارة السعودية بمصر، وقد جاء التصرف الحكيم من خادم الحرمين الشريفين لتجنب تفاقم الأمر خاصة بعد حضور وفد مصري رفيع المستوى إلى الرياض.

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

وطالب أحد الأعضاء بإعداد جدول زمني لكل ثلاثة أشهر تقريباً لحضور سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وذلك لإطلاع المجلس على أحوال المنطقة وما يحدث فيها، لا سيما أن الأحداث والأمور في المنطقة تصل إلى المجلس عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة وهي متأخرة في العموم، لا سيما في ظل ما تعيشه المنطقة من أحداث.

وطالب عضو آخر بتوظيف سعوديين في البعثات الدبلوماسية، لا سيما في ظل وجود كفاءات مؤهلة من خرجي الجامعات السعودية والمبتعثين.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هناك شكاوى كثيرة تتعلق بالعمالة السائبة التي مصدرها وزارة الخارجية، حينما تمنح تأشيرة زيارة لمؤسسات وشركات، وما أن تأتي هذه العمالة إلا وتمكث بالأشهر والسنوات دون حسيب أو رقيب، وأن هذه الفئة من العمالة ليس لها مرجعية واضحة.

ودعا أحد الأعضاء اللجنة إلى الوقوف إلى جانب وزارة الخارجية لوضع الطرق والإجراءات لحماية الدبلوماسيين وكل من يحمل الجواز الدبلوماسي من الخطف والقتل – لا سمح الله-. كذلك فإن من يعمل في السفارات السعودية برفقة رعاياهم يحتاجون إلى الخدمات الصحية، وذلك بتعيين ملحق صحي في السفارات السعودية، أو تأمين الضمان الصحي لهم.

ولفت عضو آخر إلى أن هناك شكاوى كثيرة ومتكررة من تعامل بعض البعثات الدبلوماسية والقنصلية مع المواطنين في الدول المضيفة للبعثة، وسبق أن أصدر مجلس الشورى قراراً يدعو الممثليات في الخارج لتقديم الرعاية الصحية للمواطنين، وأن تقدم الوزارة تقارير عن سير الرعاية الصحية فيها، ولكن تقرير الوزارة لم يشر إلى هذه التقارير، وتساءل عن تجاهل الوزارة هذا الأمر مع أهميته.

واقترح أحد الأعضاء على اللجنة البحث مع الوزارة في إمكانية بناء مكاتب ومساكن للبعثات والموظفين، لا سيما أن في ذلك ترشيداً للاستهلاك وتقليلاً للصرف المادي الوارد من إيجارات المكاتب والمساكن للبعثات الدبلوماسية ومساكن الموظفين. واقترح أيضاً استحداث وظائف قانونية وتحويل من يتم تعيينهم على وظيفة ملحق بتخصص قانوني إلى وظائف في الإدارات القانونية.

وأشاد أحد الأعضاء بالموقف السعودي في الأزمة السورية ووصفه بالمتميز منذ البداية وبأنه موقف متقدم جداً، فالنظام القائم في سوريا هو نظام ليس لديه ما يعطيه منذ بداية الأحداث في مارس من العام الماضي، ولا يملك أدوات ولا خيارات يقدمها، ويحكم بالحديد والنار، وعندما كان الشعب السوري متعايشاً مع هذا الوضع لم تتدخل المملكة، ولكن عندما فاض بالشعب السوري وخرج بأكمله ضد هذا النظام وقفت المملكة موقفاً حقيقياً يحسب لها.

وتحدث أحد الأعضاء عن تعرض عدد من الدبلوماسيين السعوديين منذ سنوات إلى عمليات اغتيال واختطاف، وآخرها اغتيال دبلوماسي سعودي في بنغلاديش، واختطاف القنصل السعودي في عدن. واقترح لوزارة الخارجية زيادة الحماية للدبلوماسيين وتقديم كل الدعم لهم بما فيها الحوافز والحماية والرعاية.

وطالب أحد الأعضاء بدعم وزارة الخارجية لتعزيز اعتمادات ميزانيتها لتستطيع أن تحقق الأداء الأمثل والمطلوب منها، فعدد السفارات بلغ تسعين سفارة وستة عشرة قنصلية عامة وثلاثة وفود دائمة. وطلب من وزارة المالية أن تتفهم حاجات وزارة الخارجية بشقيها المالي والإداري.

وقال أحد الأعضاء: إن للدبلوماسية السعودية تأثيراً كبيراً في كثير من المحطات الساخنة في العالمين العربي والإسلامي. وهناك ظهور مشرف للكثير من الكفاءات السعودية في وظائف وعضوية مجالس دولية وكثير من المنظمات الدولية. وأضاف أن الوزارة نجحت في زيادة سعودة كثير من الوظائف في السفارات، وكل هذا مما ينبغي الإشادة به. وطلب استضافة مندوبين من الوزارة لكي يوضحوا ما يطلبه المجلس من الوزارة، لا سيما ما يتعلق بموضوع إنشاء مجلس للعلاقات الخارجية في وزارة الخارجية.

مطالبات باستخدام مطار الطائف لخدمة الحجاج والاهتمام بمشعر مزدلفة

أشاد أعضاء مجلس الشورى بانخفاض عدد المتخلفين بعد أداء العمرة من ٤٠٠ ألف إلى ١٦ ألف فقط خلال ٦ سنوات، وطالبوا بتوضيح لعدد القوى العاملة في وزارة الحج، ولفتوا إلى ضرورة معرفة استعدادية مطار الطائف لتقديم الخدمات للحجاج، وضرورة إنشاء مطار في مكة المكرمة وانتقدوا تقرير وزارة الحج لأنه لم يعط صورة واضحة عن الحج والمشكلات التي تقع أثناءه، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/١٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقريرين السنويين لوزارة الحج للعامين الماليين ١٤٢٩/١٤٣٠هـ - ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي، وبعد طرحه للنقاش أشار أحد الأعضاء إلى أن عدد المتخلفين في العمرة انخفض من «أربعمائة ألف» متخلف، عام ١٤٢٦هـ إلى «ستة عشرة ألف» عام ١٤٣١هـ. ورأى أن هذا العدد لا يزال كبيراً، لا سيما في ظل تطبيق نظام البصمة من قبل وزارة الداخلية، وينبغي تقليص هذا العدد بالتنسيق مع وزارة الحج والداخلية، وترحيل المخالفين لنظام الإقامة في المملكة لما يسببه هؤلاء من مشكلات اجتماعية وأمنية واقتصادية.

وأوضح أحد الأعضاء أن التقرير لم يشر إلى عدد القوى البشرية العاملة في الوزارة ومرافقها باعتبارها المحرك الأساس لعمل الوزارة، ولم يوضح الوظائف المشغولة والشاغرة ومراتبها، وقال: إن التقرير أشار إلى أن الوزارة تعاني نقص الوظائف القيادية والتنفيذية واللجنة لم تتعرض لهذا الجانب. ولم يرد ضمن التقرير أي معلومات عن الحلول التي بدأت تلجأ إليها الوزارة، كقطار المشاعر ومدى نجاح هذه الفكرة، وهل يمكن تعميمها ليتم الاستغناء عن النقل بواسطة السيارات والحافلات في أماكن أخرى.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن اللجنة ترى وجود سلبيات في إسكان الحجاج من قبل بعثاتهم وشركاتهم، ولكن قبل ذلك كانت مسؤولية إسكان الحجاج على مؤسسات الطوافة، ولوجود سلبيات أيضاً في المجال تم العمل على أن تقوم البعثات بهذه المهمة، وتوكل إليها إسكان الحجاج بعد معاينة البعثة للسكن، ومنح التصريح للمؤسسة بالاستئجار، والموافقة على ذلك، وهي التي تتحمل كافة الجوانب السلبية والمشكلات التي قد تنجم عن ذلك. ورأى أن هذه المسألة لها جوانب عديدة لا سيما أن رسوم السكن يدفعها الحاج قبل سفره وأن المجلس قد اتخذ قراراً سابقاً وأكد عليه في قرار آخر بتكليف معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج بإجراء دراسة تفصيلية حول أجور الخدمات التي يقدمها الحاج إلى مؤسسات الطوافة، ومدى كفايتها على ضوء ما يقدم للحاج من خدمات في الوقت الحاضر، وأن تشمل الدراسة ما يدفعه من أجور. ولعله من خلال نتائج هذه الدراسة يمكن التوصل إلى قرار أدق، بإضافة رسوم السكن أو الإبقاء على ذلك من خلال الابتعاث لا سيما أن المسألة متعددة الجوانب ولا بد من حل جذري دون الدخول في التفصيلات التي تعد من العوامل الاقتصادية المهمة لشركات الحج والعمرة.

واقترح أحد الأعضاء الاستفادة من مطار الطائف ليكون منفذاً لدخول ومغادرة الحجاج والمعتمرين، وأنه لا بد من معرفة استعداده لتقديم هذه الخدمات، وعما إذا كان إنجاز الإجراءات سيكون بشكل أسرع لا سيما أن الوزارة تحاول أن تقلل المدة الزمنية التي يقضيها الحاج من المطار إلى مكان سكنه في مكة، وعلى الرغم من كل الإجراءات والتسهيلات إلا أنها لا تزال

طويلة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المراقبة المالية تتم كل ثلاثة شهور، بالرغم من أنها تتم آلياً ومن خلال إجراءات الصرف والتحصيل والنظام المحاسبي المتبع، وتساءل عن سبب التأخير ليكون كل ثلاثة أشهر، لا سيما أن طبيعة إجراءات النظام المحاسبي مستمرة، وأن التأخير قد يتسبب في مشكلات من الصعب تلافيها.

كما تساءل أحد الأعضاء عن سبب منح حجاج الداخل نسبة ١٠٪ من إجمالي عدد الحجاج بينما حجاج الخارج ٩٠٪ على الرغم من أن حجاج الداخل يشكلون ثلثي حجاج الخارج، وهل تم اكتشاف حالات تستر للحجاج؟ وكيف تم معاقبتهم؟ وطالب الجهات ذات العلاقة بحث مشكلة المبالغ التي تأتي من حجاج الخارج والتي تصرف بطريقة غير نظامية.

ولفت أحد الأعضاء إلى خلو التقرير من إعطاء صورة واضحة عن الحج والمشكلات الواقعة فيه، وكيفية معالجتها، ولاحظ أن هناك خلطاً بين المعوقات والإنجازات، إضافة إلى أن الوزارة لم تستطع تمثيل المملكة في جميع أطيافها، سواء على مستوى نوعية موظفيها أو مؤسستها التي تشرف على الحج، لا سيما حجاج الداخل، حيث اقتصرت هذه المؤسسات على مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكان من الأفضل إعداد خطة للإشراف على جميع مناطق وأطياف المملكة.

واقترح أحد الأعضاء حلاً أمثل لزيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى وهو إيجاد أماكن خارج مشعر منى للجهات التي ليس لها علاقة مباشرة بالحج. وطالب الوزارة بالسعي لمحاربة الحملات المخالفة في الحج.

وطلب عضو آخر بإعادة النظر في قرار وزراء الدول الإسلامية الذي حدد نسبة الحجاج «واحد من كل ألف» والعمل على تقليل هذه النسبة، لأنه لا يمكن القضاء على المشكلات في الحج – مهما بذل من توسعة وتطوير – في ظل زيادة أعداد الحجاج من الخارج.

ولاحظ أحد الأعضاء أن مشعر مزدلفة يُعَّد من أعقد المشكلات التي تواجه الحجاج فلا يوجد مواقف سيارات، ولا أماكن مخصصة للوضوء والصلاة. واقترح وضع توصية تنص على إزالة كل منشأة غير ضرورية في هذا المشعر، والعمل على توسعته وتطويره، وأن تبنى على سفوح جبال منى أبراج متعددة الطوابق، وأن تترك الساحات للمشاة والخدمات العامة.

ملاحظات على خطط تنمية وزارة الاقتصاد والتخطيط وانتقاد لعدم استطاعتها مواجهة المعوقات

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى نقص عدد موظفي وزارة الاقتصاد والتخطيط في ظل المهام الكبيرة الملقاة عليها، وأشاروا إلى وجود ملاحظات على خطط التنمية التي أعدتها الوزارة منذ عام ١٣٩٠هـ، وإلى خلو تقرير الوزارة من مؤشرات تحقيق الأهداف التنموية وأكدوا على الدور المهم لها مطالبين بتعزيز دورها في مسيرة التنمية والاقتصاد في البلاد. جاء ذلك خلال مناقشة المجلس في جلسته التي عقدت بتاريخ ١٤٣٣/٦/١٠هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري التقريرين السنويين لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعامين الماليين ١٤٣٠/١٤٣١هـ، ١٤٣١/١٤٣٢هـ في ضوء تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة قباني، وأشار أحد الأعضاء إلى أن الأمر الملكي القاضي بضم نشاط الاقتصاد إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط والذي صدر منذ تسع سنوات تقريباً لم ينفذ حتى الآن، وهو يعيق الوزارة عن أداء مهامها. واقترح أن تستوضح اللجنة عن الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذه.

وأوضح عضو آخر أن المهام المنوطة بوزارة الاقتصاد والتخطيط هي اقتراح السياسات التي تدعم الاقتصاد الوطني ومتابعته، وتقييم أداء الجهات الحكومية والخاصة، وإعداد البحوث والدراسات، وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية للمملكة مع دول العالم، كما تشمل مهامها إعداد خطط التنمية الخمس

أ. أسامة قباني

للمملكة ومتابعة تنفيذ خطط تنمية المشروعات الممولة من فائض الميزانية. وأنه وبالرغم من كبر حجم مسؤوليات الوزارة وحساسيتها فإن عدد موظفيها أقل من ٣٠٠ موظف، واقترح دعم الوزارة لتتمكن فعلاً من

أداء ما عليها من مسؤوليات أو أن يتم إعادة النظر في مسؤولياتها.

وذكّر أحد الأعضاء بأن الوزارة قامت بإعداد ما يقارب من عشر خطط تنموية خمسية منذ عام ١٣٩٠هـ، وحتى الآن لم يثبت أنه تم إعداد الخطط وفقاً للاحتياجات الفعلية للتنمية في المملكة، ولم يثبت بأن الوزارات والمصالح الحكومية قامت خلال- الأربعين عاماً الماضية- بتطبيق الخطط التنموية، بل إن الواقع يشير إلى أن الوزارات والمصالح الحكومية تقوم بتنفيذ مشروعاتها دون الرجوع لخطط التنمية وبمعزل عن وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وعلّق أحد الأعضاء على تقييم اللجنة لوضع الوزارة وما لاحظته عليها من قصور في مجال الاقتصاد وبأنه مبرر وفي محله. ولفت إلى ما أبرزه التقرير من أن الوزارة مقصرة أيضاً في مجال التخطيط، وكأن نشاط الوزارة ينتهي عند إعداد الخطط الخمسية، وأنه ليس هناك نشاطات أخرى للوزارة سوى تقديم دراسات متفرقة محصورة لبعض التقارير والخطط الإستراتيجية المحدودة، وكذلك إلى عدم استغلال الوزارة الدعم والإمكانات والميزانيات الممنوحة لها.

ولاحظ أحد الأعضاء خلو تقرير الوزارة من مؤشرات تحقيق الأهداف التنموية بما فيها المؤشرات الاقتصادية. كما أن هناك بعض الإستراتيجيات لم يشر إليها في التقرير، مثل الإستراتيجية الوطنية للشباب. وتساءل العضو عن الإستراتيجية البعيدة المدى للاقتصاد السعودي، ولاحظ أن التقرير مختصر وفيه غموض في وصف ما تقوم به الوزارة.

وقال أحد الأعضاء: إن أمام الوزارة فرصة قلما تتكرر بالإتيان لنا بنموذج اقتصادي قوي يُقوم العمل من أجل تنويع مصادره، وذلك من خلال الاستفادة من الفوائض النفطية ووضع الخطط الأنسب لإيجاد منشآت تنتج خدمات للتنوع الاقتصادي، ولعل ذلك يسهم في دور الوزارة بتلمس المصاعب على أرض الواقع، بما يمكن أن يؤسس لإعادة صوغ دورها وتفعيله في منظومة التنمية الوطنية.

وأشار عضو آخر إلى أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تضع خططها الخمسية بناء على احتياج فعلي لما يتم التخطيط له لمواكبة مسيرة التنمية وفق الأهداف المرسومة لكل جهاز، ولكن عند النظر لتنفيذ هذه الخطط لا نجد فيه إلا الشيء اليسير بسبب بعض المعوقات التي توردها تقارير الأجهزة الحكومية المختلفة، ومن أهم هذه المعوقات هو اعتماد

الميزانيات. وتساءل العضو عن دور وزارة الاقتصاد والتخطيط حيال هذا الأمر، وعن سبب عدم إرفاق الوزارة لتقارير متابعة تنفيذ الخطط السابقة، وعما تم وعما لم يتم منها.

وثمن أحد الأعضاء الدور الذي تمثله وزارة الاقتصاد والتخطيط ضمن منظومة الحكومة والدولة والذي وصف بأنه دور محوري وقيادي، وتمثل وزارة الاقتصاد والتخطيط العقل المفكر والمراقب لمسيرة التنمية والاقتصاد في المملكة.

وطالب عضو آخر بتعزيز دور وزارة الاقتصاد والتخطيط لكن التقرير جاء بما لا يعكس الدور المحوري الذي تقوم به الوزارة.

وانتقد أحد الأعضاء التقرير ووصفه بأنه يعرض الجهود التي تقوم بها الوزارة بصورة وصفية خالية من الجوانب النوعية التي تستعرض وتصف الاقتصاد السعودي والبرامج التنموية الرئيسة ومؤشراتها وكأن هذا التقرير تقرير مكتب استشاري يقوم بالدراسات والبرامج، وطلب أن يكون التقرير تقريراً نوعياً يحتوي على مؤشرات النمو في مستويات الرفاهية والمعيشة أي المؤشرات التي تصف الاقتصاد ومدى مسايرته لمتطلبات وأهداف التنمية الأساسية والرئيسة التي تسعى المملكة لتحقيقها.

ولفت آخر إلى أن تأخُرَ نقل قطاع الاقتصاد إلى ديوان الوزارة لمدة تسع سنوات يربك الخطط التنموية التي تسعى المملكة إلى تحقيقها. وطالب بالإسراع في النقل لتحقيق المزيد من النجاحات التي تمكن الوزارة من القيام بالدور المناط بها على أكمل وجه.

وأشار أحد الأعضاء إلى الأمر الملكي الصادر قبل عشرة أعوام بنقل النشاط الاقتصادي كاملاً من وزارة المالية إلى وزارة التخطيط للحد من ازدواجية الأعمال الحكومية، وأصبح اسم الوزارة وزارة الاقتصاد والتخطيط ولكن هذا الأمر لم ينفذ، كذلك صدرت عدة قرارات من مجلس الشورى بخصوص ذلك الأمر، وتساءل عن السبب في عدم تنفيذ الأمر الملكي وقرارات المجلس، وعما إذا كان قد صدر أمر ملكي آخر يلغي ذلك. وقال: إن لهذا الأمر تداعيات خطيرة فليس من المعقول أن تكلف وزارة الاقتصاد والتخطيط بوضع خطط التنمية للمملكة، بينما الوزارة تفتقد إلى كامل الملف الاقتصادي للبلاد.

وطلب أحد الأعضاء من اللجنة ما أفاد به مندوبو الوزارة، بأن الوزارة تعمل حالياً على إنجاز دراسات عن السياسة السكانية للمملكة ووصفه بأنه أمر في غاية الأهمية للتنمية في المملكة ولمستقبلها اقتصادياً وعمرانياً وديموغرافياً.

وطلب أحد الأعضاء أن تشارك جميع لجان المجلس في مناقشة تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط لوجود ارتباط بين عمل الوزارة واللجان مع التنسيق مع الهيئة العامة للمجلس أو تقوم لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بتعميم التقرير الوارد من الوزارة على اللجان.

وفي مداخلة مطولة لفت أحد الأعضاء إلى ضرورة التوقف عند المكونات الثلاثة لتقريري وزارة الاقتصاد والتخطيط وهي: أولاً: الوضع الوظيفي والمالي القائم، وثانياً: الإنجازات، وثالثاً: الصعوبات والمقترحات. وعن الوظائف الشاغرة وقال: إنها كانت ١٤٠ وظيفة في عام ١٤٣١/٣٠هـ ثم ١٣٣ في عام ١٤٣٢/٣١هـ، أما فيما يتعلق بالوضع المالي فأشار إلى أن المعتمد في ميزانية ١٤٣١/٣٠هـ كان ٩٤,٥٣ مليون ريال، أما المعتمد في خطة التنمية «الثامنة» لذات العام فكان ٦٨,٦٧ مليون ريال والمنصرف الفعلي هو ٧٤,٤٨ مليون ريال، وهذا يشكل نسبة ٧٨,٨٪ من المعتمد، وفي العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ بلغ المعتمد في الميزانية ١٠٤,١٩ ملايين ريال مقارنة بالمعتمد في خطة التنمية «التاسعة» لذات العام وهو ١٢١,٧ مليون لم يصرف منها إلا ٨٢,١١ مليون ريال، وهو ما يشكل نسبة ٧٨,٨٪ فقط، وقال: أمام هذه الأرقام يلح السؤال إذا كانت وزارة الاقتصاد والتخطيط وهي الجهاز المركزي للتخطيط في المملكة المسؤول عن وضع الخطط الخمسية للتنمية ومتابعة تنفيذها لا تستطيع أن تضع التقديرات الصحيحة لاحتياجاته الوظيفية والمالية، رغم صغر حجم هذه الوزارة، فكيف لنا أن نتطلع إلى وجود تخطيط على مستوى الأجهزة الحكومية ككل؟ وهل هذا يفسر الفروق الكبيرة التي نجدها بين ما تضمنته الخطط الخمسية من مشروعات وبرامج، وما يتم تحقيقه على أرض الواقع وفقاً لمعايير التكلفة ومدة التنفيذ ونوعية الإنجاز؟ وأشار العضو إلى أن المجلس سبق أن أصدر قراراً نص على تكوين لجنة من وزارة الخدمة المدنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية لمراجعة الوظائف الشاغرة في الجهات الحكومية المختلفة، للنظر في تحويرها والعمل على شغل الوظائف التي تحتاجها الجهات الحكومية وفق جدول زمني محدد. ولفت إلى أن المجلس اتخذ ذلك القرار اعتقاداً منه بأن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي الأقدر من غيرها على معرفة مدى حاجة الجهات الحكومية المختلفة للوظائف الشاغرة فيها. بيد أن من الواضح أن المجلس قد اتخذ قراره هذا بناء على ما يجب أن يكون وليس وفقاً لما هو كائن.

وعن إنجازات الوزارة وصف العضو التقارير والدراسات التي تصدرها الوزارة بالنمطية وأنها لا ترقى لمستوى وزارة مركزية مناط بها مسؤولية شؤون الاقتصاد والتخطيط الإستراتيجي للتنمية على مستوى المملكة. وأخيراً عن الصعوبات والمعوقات الواردة في التقرير أشار عضو المجلس إلى أنها تمثلت في صعوبة استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة، وعدم تنفيذ الأمر الملكي المتضمن نقل الشؤون الاقتصادية من وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط. وتساءل العضو عن عدم تمكن الوزارة من استقطاب وتهيئة ما تحتاجه من كوادر بشرية متخصصة طوال هذه السنين. وعن سبب عدم استعانة الوزارة واستقطاب ما تحتاجه من الشباب السعودي، ثم تأهيلهم إن لم يكونوا بمستوى التأهيل المطلوب عن طريق الابتعاث والتدريب.

الأعضاء يطالبون هيئة الاستثمار إعادة النظر في الاستثمار الأجنبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

انتقد أعضاء مجلس الشورى عدم وجود قاعدة معلومات حديثة موسعة للاستثمار الأجنبي بالمملكة ولاحظوا أن ٩٨٪ من الاستثمارات الأجنبية خلال عام ٢٠٠٩م هي في مجال الطاقة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٢٤هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور

محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقريرين السنويين للهيئة العامة للاستثمار للعامين الماليين ١٤٣٠/١٤٣١هـ-١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة قباني، ثم عرض للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات، واقترح أحد الأعضاء إعادة النظر في نوعية الاستثمار الأجنبي، لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة الفرصة للاستثمار الوطني، وطلب من الهيئة بذل الجهد في جذب الاستثمارات الوطنية المهاجرة، وتحقيق تنمية متوازنة من خلال الاستثمار الوطني، أو الأجنبي في أرجاء المملكة.

واقترح عضو آخر إجراء دراسة توضح نسب السعودة في الاستثمار الأجنبي والمشترك، كما أقترح أن تكون المشروعات الصناعية الأجنبية المرخص لها من قبل الهيئة ضمن الإستراتيجية الصناعية للمملكة.

ولفت أحد الأعضاء أن الهيئة العامة للاستثمار هي من الأدوات الحكومية التي تسعى الدولة – حفظها الله- من خلالها إلى نقل التقنية، وزيادة إسهام رأس المال الأجنبي في التنمية في المملكة، وزيادة الاندماج مع المجتمع الدولي لتصبح المملكة جزءًا مهمًا من الاقتصاد العالمي. واقترح إضافة توصية تنص على: «أن تقوم جهة محايدة لتقويم عملية الاستثمار الأجنبي في المملكة، والجوانب الإيجابية والسلبية في هذا الاستثمار، وما تقتضيه المرحلة من تقويم مسيرة الاستثمار».

وانتقد أحد الأعضاء عدم وجود قاعدة معلومات حديثة موسعة للاستثمار الأجنبي المباشر، والنقص في الميزانية لتلبية هذه الاحتياجات. وأقترح أن يقوم القطاع الخاص بتنفيذ تلك البرامج والاحتياجات التي تعجز ميزانية الهيئة عن تنفيذها، كما أقترح إضافة توصية تنص على إصدار دليل سنوي مطبوع وإلكتروني يحوي الاستثمارات التي تحتاجها المملكة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هناك أكثر من (٥٠٪) من التراخيص لم يوضح التقرير تفاصيلها، ولا مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على نمو الاقتصاد الوطني، لاسيما مع انتشار الاستثمار الأجنبي وتوسعه. واقترح أن يكون هناك تقويم لعملية الاستثمار الأجنبي في المملكة ومدى استمرار التوسع في ذلك من عدمه.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير لم يشر إلى عدد الوظائف التي تمت سعودتها في الاستثمار الأجنبي، كما يلحظ أن (٩٨٪) من الاستثمارات التي استقطبت في المملكة في عام (٢٠٠٩م) هي استثمارات في مجال الطاقة، ومن المعروف أن مجال الطاقة والاستثمار البترولي والبتروكميائي هي استثمارات مباشرة من الحكومة والشركات الكبرى العالمية، فلا ينبغي للهيئة أن تعد هذا النوع من الاستثمار من إنجازاتها. واقترح إعادة النظر في أهداف وآلية عمل الهيئة العامة للاستثمار، وإستراتيجية الاستثمار الأجنبي في المملكة.

الكشف المبكر للغذاء والدواء وعدم تغطية المنافذ البرية والجوية تثير تساؤلات الأعضاء

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى الصعوبات التي تواجهها الهيئة العامة للغذاء والدواء خاصة في المنافذ، وأشاروا إلى أن جزءاً كبيراً من عملها يعتمد على البلاغات المقدمة لها وليس الكشف المبكر من قبلها، وتساءلوا عن سبب عدم تغطية الهيئة للمنافذ جميعها في الحج، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٢٤هـ، برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن المجلس سبق وأصدر قرارًا بشأن الهيئة أشير فيه إلى اعتماد برامج تشغيل ذاتي للهيئة يمكنها من استقطاب الكفاءات البشرية اللازمة لأداء عملها. وأن هناك تشابهاً بين هذا القرار وتوصية اللجنة «الثانية» التي تطالب بدعم الهيئة في اعتماد سلم وظيفي مرن يمكنها من استقطاب الكفاءات المؤهلة والمحافظة عليها. وتساءل: عن ما إذا كان الإشكال في برامج التشغيل؟ أم في السلم الوظيفي؟ أم فيهما معًا؟

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه في ظل الصعوبات والمعوقات الواردة في التقرير فلن تستطيع الهيئة أداء عملها على أكمل وجه؛ فالمنافذ البرية لا يوجد فيها مختبرات أو حتى أراضٍ لبناء تلك المختبرات. وتساءل: ولمَ لا تستفيد الهيئة من المختبرات المعدة للجمارك أو لوزارة التجارة في المنافذ البرية؟ ولمَ لا توجد شبكة اتصالات بين المنافذ البرية والهيئة؟

ولاحظ أحد الأعضاء أن جزءًا كبيرًا من عمل الهيئة يأتي من خلال البلاغات، ورأى أن هذا لا يعطي الهيئة القدرة على الكشف المبكر عن المواد المضرة بالصحة. وأن الهيئة تعتمد أيضًا على الزيارات المتقطعة لمندوبيها في المناطق؛ حيث لن يستطيع المندوب اكتشاف أية نوع من الغذاء أو الدواء لا يصلح للاستعمال، وبخاصة أنه لن يكون لديه أي مختبر لهذه العينات في المناطق البعيدة.

وأشار عضو آخر إلى أن الهيئة ركزت عملها في الحج على مطار الملك عبدالعزيز، ومطار الأمير محمد بن عبدالعزيز، وميناء جدة الإسلامي، ومنفذ الحديثة، ومنفذ حالة عمار. وتساءل عن بقية المنافذ البرية.

واقترح أحد الأعضاء على اللجنة أن توضح نتائج أعمال الهيئة فيما يخص الأدوية، وبخاصة أن الأدوية منتشرة في الصيدليات، والكل يستطيع أن يشتري ما يشاء من هذه الأدوية، كما أن مطاعم الوجبات السريعة منتشرة في المدن ولم يتضح دور الهيئة في متابعتها.

ولفت عضو آخر إلى أن الهيئة اقترحت توجيه الجامعات لزيادة عدد المقبولين في كليات الصيدلة لسد النقص الحاصل في سوق العمل. وتساءل: كيف يكون ذلك في ظل وجود العديد من الشباب والفتيات من خريجي كليات الصيدلة يبحثون عن الأعمال والوظائف ولا يجدونها.

ولفت آخر إلى أن عمل الهيئة لا يكتمل في ظل وجود النواقص المذكورة. وقال: إن اللجنة أشارت الى ذلك في الدراسة، لكنها أهملته في الرأي، وكان من المناسب أن تشير إليه في الرأي لتؤكد وجوده.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المندوبين ذكروا أن هيئة المواصفات والمقاييس أجرت مسحًا على قضية المبيدات، واتضح لها أن المشكلة تتلخص في عدم إدراك العامل الذي يقوم بالرش بأن مفعول المبيد لا يزال قائمًا، واقترح المندوب حملة توعية لمواجهة ذلك. ورأى أن مثل هذه الحملة لا تكفي، فبعض المزارعين قد يعلمون بأضرار تلك المبيدات وخطورتها. لذا، فإنه لابد من عقوبات رادعة.

ولفت عضو آخر إلى تكرار التوصية بدعم الهيئة في اعتماد سلّم وظيفي مرن يمكنها من استقطاب الكفاءات المؤهلة والمحافظة عليها، بل وتتكرر هذه التوصية في تقارير الهيئات المختلفة. واقترح أن تقوم رئاسة المجلس بتشكيل لجنة خاصة مكونة من نواب رؤساء اللجان يدعى لها مندوبون من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية لدراسة مناسبة للخروج بقرار اعتماد سلم وظيفي مرن للهيئات المختلفة التي يدرس المجلس تقاريرها.

وقال أحد الأعضاء: إن الهيئة ركزت في نشاطها واهتمامها على مياه الشرب، لكن ما هو نشاطها فيما يخص الأطعمة؟ ولم تبذل الهيئة جهودًا مقبولة فيما يخص التفتيش على الأطعمة والمطاعم، وبخاصة أن مجلس الوزراء قد أسند لها مهمة إجراء دراسة مسحية لذلك لتحديد مطابقتها للمواصفات السعودية عوضًا عن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

واقترح أحد الأعضاء أن يوصي المجلس بدعم المنافذ التي يأتي منها الغذاء، وبخاصة أن (٦٥٪) من الغذاء المستورد يأتي من خلال هذه المنافذ التي تشرف عليها الهيئة.

الأعضاء وهموم المواطن

تنظيمات النقل العام في الرياض خلال أربع سنوات

أشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى إقرار مجلس الوزراء تنظيمات النقل العام في الرياض وفي المدن الأخرى ووصفه بالعمل العظيم، ولفت إلى أن هناك معاناة كبيرة في المدن مثل الرياض بسبب الازدحام. وطلب من لجنة النقل والاتصالات أن تدعم الجهات المختصة في هذا المجال إذا كان لديهم مقترحات، وذكر أن التنظيم سوف يطبق في مدينة الرياض خلال أربع سنوات.

الموافقة على تعديل مادتين في نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني

وافق مجلس الشورى على تعديل المادتين «العشرين» و«الثانية والعشرين» من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم «م/٣٢» والتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، على أن تكون اللجان المكونة بموجب المادتين المذكورتين من اللجان المستثناة المشار إليها في الفقرة «الثانية» من القسم «الثالث» من آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم الموافق عليها بالمرسوم الملكي ذي الرقم «م/٧٨» والتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، وذلك إلى حين قيام المجلس الأعلى للقضاء بإجراء دراسة شاملة لوضع هذه اللجان المستثناة واستكمال الإجراءات النظامية

الدكتور سعد بن محمد مارق

اللازمة بشأنها. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٢هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس أولاً إلى تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن اقتراح تعديل المادتين ٢٠ و٢٢ من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق، فأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث أشار أحد الأعضاء إلى أن الواقع العملي في قضاء التأمين أجبر على هذه التعديلات، ففي السابق كانت هناك لجنة ابتدائية تحت مظلة مؤسسة النقد تقضي ويُعترض على أحكامها أمام ديوان المظالم المثقل بكثير من القضايا، فأصبحت هذه القضايا تأخذ وقتاً طويلاً في الوقت الذي تعد فيه القضايا المالية من القضايا التي يجب الانتهاء منها بسرعة، نظراً لارتباطاتها بحقوق مالية للمتخاصمين. وعلى هذا الأساس طال مدى كثير من القضايا في ديوان المظالم، مما استوجب إنشاء لجنة استئنافية تفصل في القضايا المستأنف ضدها من قبل أطراف الدعوى.

ولفت عضو آخر إلى أن اللجنة جعلت أعضاء اللجنة الابتدائية متفرغين في حين لا يمكن إيجاد أعضاء متفرغين لمثل قضايا هذه اللجان، لأن قضاياها استثنائية والأعضاء المتفرغون يجب أن يكونوا دائمين.

ونبه أحد الأعضاء إلى عدم وجود متخصص في قضايا التأمين في اللجان، إضافة إلى أن أداءها متواضع ولا تصنع مبادئ قضائية تستشف من أحكام تلك اللجان. وقال: ينبغي إعادة النظر في نوعية من يتولى هذه اللجان، وأن يكونوا من ذوي الاختصاص والكفاية، مع أهمية أن يكونوا متفرغين، فالمقصود بالمتفرغين هو أن يفرغون من عملهم الأصلي للعمل في هذه اللجان، ثم يعودون إلى أعمالهم بعد انتهاء مدة عملهم في اللجان.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن اللجنة أقحمت مجلس الوزراء في إصدار قواعد وإجراءات عمل اللجان وتحديد مكافأة أعضائها وهذا غير مناسب، فالاستقلالية مكفولة لهذه اللجان ولأعضائها. ورأى الرجوع إلى مقترح الحكومة.

بينما رأى آخر أن تعديل الصلاحيات من وزير المالية إلى مجلس الوزراء مهم جداً فهو تأكيد لاستقلالية مؤسسة النقد العربي السعودي باعتبار أن المؤسسة هي المسؤولة عن هذا القطاع.

واتفق أحد الأعضاء مع اللجنة على تعديلاتها حيث جاء هذا التعديل كما قال متفقاً مع ما نص عليه الأمر السامي. فهو يعالج إشكالية قائمة لمدة مؤقتة حتى يتم صدور نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم ويتفق هذا التعديل مع مبادئ سن الأنظمة التي جعلت لولي الأمر أن يعالج المشكلات التي تحتاج إلى علاج سريع مع كثرة القضايا.

ورد رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق على ملاحظات الأعضاء موضحاً أن اللجنة لم تضع هذه التعديلات إلا بعد دراسة متعمقة وبعد عدة اجتماعات، فقد رأت حجم العمل الكبير لهذا القطاع، ورأت أنه من الصعب أن يعمل العضو في جهة ثم يكون عضو لجنة. فلا بد أن يكون متفرغاً لهذه المهنة، وهذا التفرغ ليس تفرغاً وظيفياً فأعضاء اللجان ينتمي أعضاؤها إلى جهاتهم، لكنهم يفرغون لهذه المهمة.

مشيراً إلى أن الجهات التي اجتمعت معها اللجنة كشفت حجم العمل وحجم القضايا التي تحتاج إلى تفرغ. أما مسألة التجديد لمرة واحدة فتوصية اللجنة الثانية أكدت أن هذا وضع استثنائي سوف يحسم خلال مدة وجيزة.

كما أضاف عضو اللجنة الدكتور محمد التركي بأن الحاجة ماسة لتكون هذه اللجان قوية ومستقلة ومتفرغة لهذا العمل. والتفرغ يخدم في إنهاء المعاملات المتراكمة ويخدم أيضاً في دراسة هذه المعاملات، أما بالنسبة للاستقلالية فهي مؤقتة، لأن الأصل فيها أن تكون تحت مظلة المجلس الأعلى للقضاء، وأن يكون ترشيح الأعضاء والتجديد لهم والتفتيش عليهم من خلال المجلس الأعلى للقضاء، لكن بما أن الأمر مؤقت وينتظر أن ينتهي هذا الموضوع في المجلس الأعلى للقضاء فأخذت اللجنة بالحد الأدنى من التعديلات التي يمكن تنفيذها بسهولة.

الأعضاء وهموم المواطن

رسوم البنوك في حاجة إلى إعادة نظر

أشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى تعامل بعض البنوك مع المواطنين وأنها معاملة تختلف عن معاملة المتميزين، فالبنك يُحصل من هؤلاء (٨٥) ريالاً، مقابل إصدار بطاقة صراف آلي ويعفى من الرسوم العميل المتميز. كما يطلب البنك مبلغ (٣٥) ريالاً إلى (٦٠) ريالاً لاستخراج كشف حساب. وتساءل عما إذا كانت مؤسسة النقد على إطلاع بمثل هذه الممارسات؛ وهل هناك نظام يجيز لهذه البنوك مثل هذه الأفعال.

الأعضاء وهموم المواطن

قطار الشرقية الرياض تحت التجربة

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: إن مشروع قطار (المنطقة الشرقية – الرياض) كلف حوالي (٦٢٠) مليون ريال، إلا أن هذا القطار لا يتيح للراكب حمل الأمتعة فيه، وهذا القطار يتوقف أثناء الرحلة أكثر من خمس مرات إضافة إلى أن المقاعد غير مريحة، فالمقاعد السابقة أفضل من الجديدة. كما أن هذا القطار توقف عن العمل بعد أسبوع من تشغيله ولم يُعد تشغيله إلى هذا الوقت؛ وبالتالي فإن المجلس لا بد أن يعرف أسباب ذلك.

بعد تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء

المجلس يوافق على تعديلات تجاه قضايا تهريب المخدرات والمسكرات

وافق مجلس الشورى على أن يكون تطبيق العقوبات المقررة في نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/٤١) والتاريخ ٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، المتعلق بقضايا تهريب المخدرات والمسكرات من قبل المحكمة الجزائية. وأن تحال أوراق القضية- المتعلقة بضبط تهريب المخدرات والمسكرات في الدوائر الجمركية- إلى الجهات المختصة، ويوجه مدير عام الجمارك خطاباً إلى رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام يتضمن تحريك الدعوى في الشق الجمركي لجريمة التهريب طبقًا للمادة (١٥٠) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتضمن المطالبة أمام المحكمة الجزائية بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في نظام الجمارك الموحد، كما وافق المجلس على أن تعامل المبالغ المتحصلة من الغرامات، أو قيمة البضائع، أو وسائط النقل التي ضبطها رجال مصلحة الجمارك- التي تحكم بها المحكمة الجزائية في جرائم تهريب المخدرات والمسكرات- وفقًا لما تقرر في نظام (قانون) الجمارك الموحد».

وأخيراً الموافقة على أن تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام رفع الدعوى أمام المحاكم الجزائية في قضايا تهريب المخدرات والمسكرات، وتراعي ما ورد في نظام (قانون) الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وذلك ضمن الدعوى الجزائية العامة»، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٣٠هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء تجاه قضايا تهريب المخدرات والمسكرات التي تصدر فيها أحكام قضائية نهائية من المحاكم الشرعية ومدى نظامية نظرها مجددًا من قبل اللجان الجمركية عملاً بالمادة «السابعة عشرة» من نظام مجلس الشورى، تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، ثم عُرض الموضوع للمناقشة؛ حيث لفت أحد الأعضاء إلى أن اللجنة بنت حيثياتها لرفض هذا المقترح على نص الفقرة «السادسة» من المادة «الخامسة والأربعين بعد المائة» من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تنص على مصادرة وسائط النقل والأدوات التي تستخدم في التهريب، بينما القضية هنا تتعلق بالتسليم وليس المصادرة، وقال: إن المصادرة تختلف عن التسليم، فالمصادرة عقوبة تتعلق بحرمان شخص من شيء ما، ولا تكون المصادرة إلا بحكم قضائي حسب ما نص عليه النظام الأساسي للحكم. أما التسليم فهو إجراء يهدف إلى نقل حيازة هذا الشيء إلى شخص آخر، وتمكينه منه. واللجنة لم تؤصل موقفها بخصوص هذا التباين بشكل نظامي سليم، إلا أنني أؤيد تمسك اللجنة بقرار المجلس السابق، لكن تأسيسًا على أن ولاية القاضي تنتهي بمجرد الحكم بالمصادرة، بينما التسليم تحكمه قواعد وإجراءات محددة تختص بها جهة الضبط ووزارة المالية. ورأى أن تؤصل اللجنة موقفها النظامي على أن التسليم هو إجراء إداري وليس إجراءً تشريعيًا، فليس من اختصاص المجلس أن يتدخل في أمور إدارية تحكمها قواعد التسليم.

ورأى عضو آخر عدم الموافقة على ما طرحه مندوب وزارة الداخلية ومندوب هيئة التحقيق والادعاء العام فيما يتعلق بتسليم وسيلة النقل إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات؛ لوضوح النص الذي ينظم هذا الموضوع في نظام الجمارك الموحد.

ولم يتفق أحد الأعضاء مع اللجنة بحذف الإضافة التي تمت على الفقرة «ثالثاً» والتي تخص اللجنة المعنية بتسلم وسائط النقل المصادرة، وقال: إن اللجنة سوغت ذلك على أنها لم تجد ما يوجب هذه الإضافة باعتبار أن نظام الجمارك الموحد صريح في أن إدارة الجمارك هي الجهة المختصة بتسلم ما يصادر من وسائط النقل، ورأى أن الإضافة المطلوبة لا تتعارض مع نظام الجمارك؛ فعموم النص يقضي بمصادرة وسائل النقل في التهريب وهذا متحقق، أما من تسلم له الوسيلة فمن حق كل دولة أن تحدد الجهة المناسبة وفق مصالحها. ورأى أن المسوغ الثاني الذي أوردته اللجنة، لا يعني عدم النظر في الإضافة المطلوبة، بل قد يكون من الأسباب الأساسية الداعية لإقرارها، أما مسوغ اللجنة الثالث الذي ذكرته اللجنة، فهذا مما تتنازع فيه جهات أخرى، مثل: الأمن العام، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا وجه للمقارنة والمساواة.

ورأى أحد الأعضاء أن رأي مندوبي وزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام في استحقاق إدارة المخدرات تسلم وسائط النقل المصادرة فيه نوع من الوجاهة، وعدم موافقة اللجنة على عجز الفقرة «ثالثاً» يعد نوعًا من الإحباط لجهود رجال مكافحة المخدرات، وسوف يترتب عليه نوع من تدني همة هؤلاء الرجال الذين يعرضون حياتهم للخطر. واقترح أن تكون اللجنة ميزان عدل حتى لو تطلب الأمر اقتراح تعديل نظام الجمارك، وقد يكون من المناسب المطالبة بتضمين نظام الجمارك مادة تنص على منح نسبة من المكافآت الناتجة من قيمة وسائل النقل المصادرة لرجال مكافحة المخدرات، أو رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو الشرط العسكرية، أو أي شخص يسهم في القبض على مهربي المخدرات؛ لأن هذه المكافآت ستكون عاملاً مشجعًا لمضاعفة الجهد في العمل نظير ما يتعرضون له من أخطار تهدد حياتهم.

وطلب معالي الرئيس من رئيس اللجنة توضيح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم؛ فأوضح بأن قضايا تهريب المخدرات والمسكرات التي صدر فيها أحكام قضائية سبق دراستها في المجلس واتخذ فيها قرار، ثم جاء الموضوع في التباين في قضايا متعددة، وقد وافقت اللجنة على ما رآه مجلس الوزراء من تعديلات باستثناء ما ورد في الفقرة «الثالثة» فإنها قد وافقت على صدر الفقرة ولم توافق على عجزها، وذلك للأسباب التي ذكرتها في الدراسة، وهي أمر صريح في أن هذا الموضوع محكوم لنظام الجمارك الموحد الذي ينص في مادته «الخامسة والأربعين بعد المئة» بمصادرة وسائل النقل المستخدمة في التهريب باعتبارها الجهة الضابطة، وهذا من اختصاص مصلحة الجمارك التي تصادر هذه الوسيلة، كما أن المادة «الثانية والسبعين بعد المئة» من النظام الموحد بينت آلية التصرف بما يصادر، فجعلت من يتعاون مع مصلحة الجمارك له الحق في ذلك، وأي تعديل في ذلك سوف يتعارض مع نظام الجمارك الموحد، ولا يجوز تعديل مادة من مواد النظام إلا باتفاق دول المجلس وفق آلية قانونية خاصة.

وعرضت التوصيات ووافق عليها المجلس بالأغلبية.

توسعة الموانئ لتواجه النمو السكاني والحركة الملاحية

أصدر مجلس الشورى قراراً دعا فيه إلى «العمل على توسعة الموانئ بما يتوافق مع النمو السكاني والحركة المتوقعة بعد تنفيذ الجسر البري»، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٣٠هـ، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها

رئيس اللجنة الدكتور فيصل طاهر، فأوضح أن اللجنة ترى إعطاء مزيد من الصلاحيات والأدوار لمجلس إدارة المؤسسة العامة للموانئ، وقد أعدت المؤسسة مشروعًا لإعادة تنظيم المؤسسة العامة للموانئ يحقق هذا الهدف الذي رفع إلى اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري لدراسته.

د. فيصل طاهر

وأضاف أن اللجنة ترى كذلك عدم ملاءمة ربط عقود التخصيص في الموانئ بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية؛ لأن بعض فقرات النظام لا تتوافق مع طبيعة تعاقدات الموانئ مع القطاع الخاص بأسلوب المشاركة في الداخل من حيث الالتزامات التعاقدية التي تتضمنها عقود الإسناد التجاري، علمًا بأن فك هذا الارتباط لن يؤثر على ربط المؤسسة بالقطاع الحكومي.

ولفت د. طاهر إلى أن المؤسسة تقوم بتحديث دراسة إستراتيجية لتطوير وتشغيل الموانئ، وإعداد خطة للتوسع في كل ميناء على حدة وفقًا لحجم الحركة والتوقعات المستقبلية للميناء والمنطقة الواقع فيها، ويتم الاستعانة في ذلك بمرئيات المستفيدين من خدمات الموانئ السعودية سواء كانوا وكلاء ملاحيين أو أصحاب سفن أو أصحاب بضائع. كما أن مؤشرات الأداء في الموانئ السعودية يتم احتسابها وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في الموانئ العالمية الكبرى.

وأشار إلى أن المقام السامي الكريم سبق أن وافق على إقامة ميناء في منطقة الليث، وسيخدم هذا الميناء -بعد إنشائه- منطقتي الليث والقنفذة، وسيسهم في فك الاختناقات التي قد تقع في أحد الموانئ القريبة على الشريط الساحلي نفسه.

وقال: إن التخصيص المطبق في الموانئ السعودية هو إسناد جميع أعمال تشغيل وصيانة وإدارة الأرصفة والمعدات للقطاع الخاص لإدارتها بأسلوب تجاري عن طريق المنافسة العامة، وبعقود محددة المدة وبنظام المشاركة في الدخل. ويعد هذا النموذج من عقود التخصيص هو الأنسب لطبيعة الموانئ السعودية؛ حيث يحافظ على حق الدولة في ملكية المرافق والمنشآت واستمرار دورها الرقابي والإشرافي، ومشاركتها في الدخل.

وأكد على أن رسوم وأجور خدمات الموانئ السعودية لا يتم تضمينها في التقرير السنوي للمؤسسة؛ حيث إن هناك لائحة ثابتة للرسوم والأجور مطبوعة ومتاحة للجميع ومنشورة على موقع المؤسسة، وأنه بالنسبة لرسوم البضائع غير القابلة للنقل الآلي؛ فقد ورد بشأنها بند في التقرير، أما رسوم التخزين فهي تختلف من دولة لأخرى، علمًا أن فترة التخزين المجانية في الموانئ السعودية تعد كافية لصاحب البضاعة لإنهاء إجراءات فسح بضاعته دون الحاجة لدفع رسوم التخزين.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن المؤسسة العامة للموانئ اتخذت العديد من الإجراءات لزيادة الحركة في موانئ ضبا، وينبع، وجازان؛ حيث يتم حاليًا مناولة الأعلاف عن طريق مينائي ينبع وضبا. كما قامت المؤسسة بالتوسع في تأجير الأراضي التابعة لميناء جازان لإقامة صوامع للحبوب والغلال وأخرى للإسمنت، ومصنع للسكر، ونتيجة لتلك الإجراءات فقد زادت كميات البضائع المناولة في عام ٢٠١٠م في ميناء ينبع التجاري بنسبة (٥,٦٪)، وفي ميناء جازان بنسبة (٧,٢٪)، وفي ميناء ضبا بنسبة (٢٧,٥٪) عن كميات البضائع المناولة في عام ٢٠٠٩م، إضافة إلى ذلك فالحركة الصناعية المتنامية في المملكة سوف ترفع من استخدام هذه الموانئ. أما ميناء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ فلا يتبع المؤسسة العامة للموانئ.

وأكد على أن الموانئ تسهم في تيسير حركة نقل البضائع بين مدن المملكة. كما أن هناك خطاً ملاحياً لنقل الركاب يربط جازان بفرسان، وأن التخصيص في الموانئ السعودية حقق الأهداف المحددة له؛ حيث ارتفعت معدلات الأداء والإنتاجية بشكل كبير، وزادت منظومة الخدمات التي تقدمها الموانئ، وتم جذب خطوط ملاحية جديدة، كما زادت أنشطة الموانئ في مجال الحاويات والتجارة العابرة (المسافنة)، كذلك زادت الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من قطاع الموانئ مع انخفاض كبير في المصروفات.

واختتم د. طاهر موضحاً أن المؤسسة العامة للموانئ اقترحت على الهيئة العامة للسياحة والآثار، بأن يتم تحويل ميناء العقير إلى ميناء سياحي لاستغلال المقومات السياحية والتاريخية لتلك المنطقة، ولن يشكل الميناء السياحي عبئًا إضافيًا على المؤسسة العامة للموانئ إذ سيخضع لإشراف الهيئة العامة للسياحة والآثار، وسيكون دور المؤسسة تقديم الخبرات اللازمة في مراحل إنشاء وتنفيذ أعمال الميناء وأرصفته وتجهيزاته. كما أن موانئ المدن الاقتصادية لا تخضع لإشراف المؤسسة العامة للموانئ. إضافة إلى أن الميناء السياحي يخدم الأنشطة السياحية ويضم مراسي للقوارب واليخوت الخاصة، ومن خلاله يتم تنظيم رحلات بحرية للأفراد والمجموعات، والميناء السياحي لا يمكنه استقبال سفن تجارية كبيرة، ولا سفن للحاويات، وليس لديه التجهيزات البحرية اللازمة لاستقبال السفن التجارية.

الأعضاء يتحفظون على فرض غرامات عند رهن البطاقات الرسمية

أشار بعض أعضاء مجلس الشورى إلى أن مخالفة رهن البطاقات الرسمية لا تستحق فرض غرامات، بينما رأى آخرون إلى البطاقات الرسمية تصدر بناء على أنظمة وأن تلك الأنظمة تضع عقوبات على مستخدمي البطاقات إذا فقدت منهم، وتساءل آخرون عن المصلحة العامة التي يجب حمايتها بفرض غرامة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٣٠هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن اقتراح عقوبات تطبق بحق من يقوم برهن البطاقات الرسمية لدى محطات الوقود والمحلات التجارية وغيرها، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي؛ ثم عرض للمناقشة وأبديت بشأنه الملحوظات، حيث لفت أحد الأعضاء النظر إلى أن اللجنة بنت توصيتها

د. سعود السبيعي

على أن رهن هذه البطاقات لا يُشكل ظاهرة في الرهن والارتهان توجب إيجاد عقوبة؛ وتساءل عن ما إذا كانت اللجنة قامت بدراسة هذا الأمر فظهر لها بأنه لا يُشكل ظاهرة؟ إن الجهة المعنية التي تتولى الضبط تقول إنه ظاهرة؛ حيث وردت الإشارة إلى ذلك في برقية سمو ولي العهد وزير الداخلية.

وأشار عضو آخر إلى أن هذه المخالفة لا تستحق فرض مثل هذه الغرامات؛ لأننا بهذا التوجه نثقل كاهل المواطن واقترح قبل إصدار الأنظمة التي تتضمن غرامات أن ننظر لظروف المجتمع والأفراد وتأثير تلك الغرامات قبل إقرارها.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن اللجنة درست مقترح الحكومة بأن تكون هناك عقوبة تماثل عقوبة إثبات الهوية الوطنية ودفتر العائلة وجواز السفر، ورفضت المقترح، ولم تأت بحلٍ واضح يعالج هذه المشكلة، سوى بالرجوع إلى قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٤هـ؛ بالاكتفاء بالتعهد بعدم استخدام هذه البطاقة.

ولفت عضو آخر إلى أن اللجنة اعتمدت على الأمر السامي الوارد بهذا الخصوص عام ١٤٢٤هـ، وقال: لقد مر على هذا الأمر أكثر من عشر سنوات ولم يحد من هذه الظاهرة، فهل قامت وزارة الداخلية بتوعية للمواطنين للحد من هذه الظاهرة؟ واقترح أن تتخذ اللجنة توصية بالتأكيد على برنامج توعوي واضح تقوم به وزارة الداخلية بالتعاون مع الجهات ذوات العلاقة.

وقال أحد الأعضاء: إن هذه البطاقات تصدر بموجب أنظمة، وهذه الأنظمة تضع عقوبات على مستخدمي البطاقات، التي يفقدونها عند إصدار بدل فاقد. لذا، فإن الأمر محكوم ويمكن السيطرة عليه من خلال الأنظمة نفسها، وليس من خلال تشريع جديد، فنظام الجنسية فيه نص يعنى بهذا الأمر، كذلك نظام المرور، ونظام الجوازات وغيرها. فكلها تضع عقوبات لمن يفقد وثائقه الرسمية.

وتساءل أحد الأعضاء عن المصلحة العامة التي يجب حمايتها في هذا الموضوع؛ وقال: إن الأمر عبارة عن مصالح خاصة بين الراهن والمرتهن. وبموجب التعاميم الرسمية والأنظمة تم الترتيب بأن هذا الرهن غير منتج قضاءً. إن ما سوف يواجهه الراهن من متاعب وغرامات سوف يدفعها لدى بعض الجهات فتكون عملية الرهن غير مجزية بالنسبة له. وإذا كان يُخشى من أن تستخدم هذه البطاقات في عمليات انتحال شخصية، أو تزوير فلدينا نظام يقمع عمليات انتحال الشخصية ويرتب عقوبات صارمة على هذا الموضوع. كما أن لدينا نظام التزوير الذي يعاقب كل من يزور أو يستخدم بطاقات مزورة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن إيجاد عقوبات تطبق ضد من يقوم برهن البطاقات الرسمية لدى محطات الوقود من ضمن صلاحيات المحكمة المختصة، ولكن لإضفاء الطابع القضائي على أي عقوبة تطبق بحق كل من يرتكب المخالفة، ولا يترك تكييف الواقعة لرجل المرور، وبخاصة وأن الغرامة المقترحة هي ما بين «ثلاثمئة» و«تسعمئة» ريال.

وبينما رأى أحد الأعضاء أن العقوبة التي اقترحتها هيئة الخبراء تعد عقوبة مناسبة مقارنة بالعقوبة المقررة في نظام الأحوال المدنية وفي نظام المرور فيما يتعلق بالوسائل الرسمية الأخرى، قال: إن اللجنة خالفت هذا التوجه على الرغم من أن هيئة الخبراء حينما درست الموضوع تنبهت إلى ما نصت عليه المادة «الثامنة والثلاثين» من النظام الأساسي للحكم بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظامي، ورأت أنه ما دام قد صدر قرار مجلس الوزراء عام ١٤٢٤هـ؛ الذي يجرم من يرهن بطاقة الأحوال أو دفتر العائلة أو الإقامة...إلخ، فلابد أن يعود الأمر إلى مجلس الشورى ليصدر موافقته وفق الإجراء المتبع لإقرار الجرائم والعقوبات. إلا أن اللجنة جاءت بعدم الموافقة على المقترح، وهذا توجه لا مبرر له، ويفترض أن تعود اللجنة إلى مقترح هيئة الخبراء، وأن توافق على ما جاء في محضر هيئة الخبراء، مع أهمية أن يشمل ذلك بطاقات المؤسسات الخاصة، والشركات في القطاع الأهلي التي تصدر بطاقات عمل لمنسوبيها.

واقترح أحد الأعضاء أن يتم اللجوء إلى نوع آخر من العقوبات في هذا الأمر وهي العقوبات الاجتماعية التي بدأت بعض المحاكم بتطبيقها، وبخاصة أن من يقومون برهن بطاقاتهم في العادة من الضعفاء والمحتاجين، وتكليفهم بالغرامات المالية فيه إثقال عليهم قد يعجزون عن سداد تلك الغرامات.

أشاروا إلى شكوى أهالي الجبيل من التلوث البيئي:

الأعضاء يطالبون الهيئة الملكية بتشجيع الإستثمار في قطع الغيار

لفت عدد من أعضاء مجلس الشورى إلى أن الصناعات البتروكيماوية ما زالت تتركز في الصناعات الأساسية وطالب أحد أعضاء المجلس بدراسة فنية لفكرة تشجيع الاستثمار في توطين صناعة قطع الغيار والمستهلكات في الصناعات الكيماوية، وأشاروا إلى شكوى أهالي الجبيل من التلوث الهوائي والبيئي هناك، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٢٤هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس، ثم عرض الموضوع للمناقشة؛ حيث لفت أحد الأعضاء إلى أنه على الرغم من مرور أكثر من ثلاثين سنة على قيام الصناعات البتروكيماوية إلا أنها ما زالت تتركز في الصناعات الأساسية، وهي المرحلة الأولى بعد استخراج المادة الخام، مما يعني محدودية القيمة المضافة، ويبقى نصيب الصناعات في المراحل التي تليها الثانوية والثلاثية للمشتقات والبوليمرز ذات القيمة المضافة العليا متدنية.

الأعضاء وهموم المواطن

وزارة الإسكان تنشئ البنية التحتية لأراضي المنح

اقترح أحد الأعضاء أن تقوم وزارة الإسكان ببناء البنى التحتية لمخططات المنح ومخططات القطاع الخاص؛ مساهمةً منها في حل مشكلة الإسكان. وقال: إن ذلك سيشجع الكثير من ملاك هذه المنح على بناء الوحدات السكنية لهم. ومن المناسب أن يُدَّعم أصحاب المؤسسات في القطاع الخاص الذين يعملون في المقاولات وبناء المخططات السكنية من الدولة بأكثر من (٥٠٪) من تكلفة المشروعات؛ لاسيما أنهم يمتلكون الأراضي والقدرة المالية على بناء تلك المجمعات، وسيسهم هذا في سرعة حل مشكلة الإسكان.

وتساءل عما يعوق الهيئة الملكية للجبيل وينبع من جذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية في هذا المجال، ومن ثم الحد من الاعتماد في صناعتنا على المواد الخام الأولية من النفط والغاز، وقال: إن الصناعات الأساسية للبتروكيماويات تتطلب إنشاء محطات الكهرباء، وتحلية المياه الضخمة للوفاء بحاجات المصانع وكذلك حاجات العاملين في مدينتي الجبيل وينبع، وهذه المحطات تعتمد بشكل كبير على استهلاك النفط والغاز بكثافة وبأسعار مدعومة وبأقل -كثيرًا جدًّا- من مستويات الأسعار العالمية. كما تساءل عن العوائد الحقيقية للصناعات البتروكيماوية إذا ما احتسب استهلاك الكهرباء والمياه على أساس الأسعار الحقيقية؛ بمعنى الأسعار العالمية للوقود؛ فحجم استهلاك النفط والغاز لأغراض الكهرباء وتحلية المياه وغيرها يصل حاليًا إلى (٣٧٪) من إجمالي إنتاج المملكة؛ وهي نسبة عالية إذ تأتي المملكة في المرتبة «السادسة» عالميًّا في استهلاك الوقود.

الدكتور علي الطخيس

وأشار أحد الأعضاء إلى أن تشجيع الاستثمار في توطين صناعة قطع الغيار والمستهلكات يتطلب دراسة فنية واقتصادية للتحقق من جدواه وملاءمته؛ نظرًا لتعدد تلك المنتجات من قطع الغيار، وتساءل عن المقومات التنافسية والنسبية وعما إذا كانت متوافرة في المملكة.

وذكّر أحد الأعضاء بما جاء في التقرير من أن نسبة العاملين السعوديين في الهيئة خلال عام التقرير تبلغ (٨٣٪) من إجمالي عدد العاملين، ولفت إلى أن هناك بعض الشركات في الجبيل تعتمد على العناصر غير السعودية في بعض الأعمال المكتبية وغيرها، من خلال التعاقد مع موردين محليين. لذا، فإن النسبة قد تكون غير دقيقة.

وأوضح أحد الأعضاء أن هناك شكوى من أهالي الجبيل من كثرة العمالة الأجنبية الذين تسكنهم الشركات في وسط الجبيل (المدينة القديمة)، وشكوى من آثار التلوث الهوائي والبيئي والبحري، حيث لا يوجد هناك رصد وقياس لنسبة الأمراض والنتائج المترتبة عليها، كما أن هناك فارقًا كبيرًا في الخدمات والتجهيزات بين مدينة الجبيل الصناعية ومدينة الجبيل القديمة، بالرغم من أن المسافة بينهما أربعة كيلومترات، وتساءل عن سبب نجاحها هناك، وإخفاقها في الجبيل القديمة.

ولاحظ أحد الأعضاء أن هناك عدداً هائلاً من الأعمال ذات العقود الكبيرة، ويفترض ألا يذهب هذا المال بأكمله إلى خارج الحدود، واقترح أن تُتخذ خطوات لإعطاء الشباب الفرصة للعمل، من خلال إلزام الشركات التي تفوز بعقود كبيرة بتدريب وتشغيل السعوديين. وأضاف أن الهيئة ملزمة بإيجاد فرص للعمل والاستثمار في الصناعات المحلية.

واقترح أحد الأعضاء على اللجنة الاقتصادية عقد ورشة عمل تضم أمين عام المجلس الاقتصادي الأعلى ومسؤولي هيئة المدن الصناعية، وكذلك المدن الاقتصادية، وهيئة الجبيل وينبع، للاستفادة من تجربتها في تطوير مدينة الجبيل الصناعية. واقترح مناقشة اللجنة الاقتصادية، واللجنة المالية للمجلس الاقتصادي الأعلى ووزارة المالية لإضافة بعض الميزات المادية للموظفين في الهيئة لمنع التسرب الوظيفي.

ولفت عضو آخر إلى أن هناك تقاطعاً وتقارباً في العمل بين كل من وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة المدن الصناعية، وهيئة المدن الاقتصادية، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، ورأس الخير، والهيئة السعودية للاستثمار. ورأى تكوين لجنة خاصة لوضع تصور عام وإدراج توصية بجمع تلك الجهات في هيئة عامة للصناعة.

ولفت عضو آخر إلى أن الهيئة أشارت إلى تطبيق خطتها الإستراتيجية لعشرين سنة قادمة، لكن لم يتم تزويد المجلس بأهم المعالم الرئيسة لهذه الخطة، كما أشارت الهيئة إلى أنها المساهم الرئيس لتحقيق الإستراتيجية الصناعية للمملكة لنمو صناعات البتروكيماويات والصناعات ذات العلاقة، وتساءل عما أعدته الهيئة لمكافحة البطالة في هذا المجال. ولاحظ عدم ذكر وجهة نظر وهموم المستثمرين في المجال الصناعي والخدمي. واقترح دعوة بعض المستفيدين من خدمات الهيئة لمعرفة ذلك وتقييمهم لأداء الهيئة.

ولاحظ عضو آخر أن قدرات الهيئة ممتازة في توظيف المواطنين، إلا أن النسبة الواردة في التقرير مدرج بها أعداد طلبة الكليات التقنية، والقطاع التعليمي الذي تشرف عليه المؤسسة، وتساءل عن نسبة التوظيف للسعوديين في هذين القطاعين اللذين تشرف عليهما الهيئة.

ولحظ عضو آخر أن هناك خللاً في تمثيل الهيئة في الجهات التي لها علاقة بالصناعة في المملكة. وطالب اللجنة بدراسة أهمية تمثيل الهيئة الملكية للجبيل وينبع في ذلك، لاسيما أنها مسؤولة عن (٨٠٪) من القطاع الصناعي في المملكة، كما يلحظ أنها مغيبة عن المشاركة في صندوق التنمية الصناعية، وفي المجلس الاقتصادي الأعلى، ومجلس البترول الأعلى، وكذلك في عضوية أرامكو، مع أنها المستخدم الرئيس للغاز. فمن المهم تمثيل الهيئة فيما يخدم المصلحة طويلة المدى للمملكة في المجال الصناعي.

واقترح أحد الأعضاء أن تكون الهيئة أكثر اهتمامًا بالمحافظة على البيئة والصحة العامة، لاسيما أن هناك خطورة ملحوظة في بعض المصانع في طريقة التخلص من بعض المخلفات.

تحديث نظام صندوق التنمية العقارية وإعداد إستراتيجية شاملة لمهامه تضمن حصول محدودي الدخل على السكن المناسب

دعا مجلس الشورى صندوق التنمية العقارية إلى سرعة البدء في تحديث نظامه وإعداد إستراتيجية شاملة لمهامه في فترة لا تتجاوز عامين تأخذ في الاعتبار حصول المواطن وخاصة ذوي الدخول المنخفضة على السكن في الوقت والسعر المناسب، والبدء في المشاركة مع القطاع الخاص لتمويل وبناء وحدات سكنية ميسرة التكلفة، وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بين جميع مناطق المملكة، والاستثمار الأمثل لأنظمة التمويل العقاري المتوقع صدورها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/١٦هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق، حيث أوضح أن صندوق التنمية العقارية أصبح الآن تابعاً لوزارة الإسكان، وله مجلس إدارة يرأسه معالي وزير الإسكان وعليه فإن سياسات الصندوق المالية تأتي منسجمة وفي إطار السياسات العامة لوزارة الإسكان.

ولفت إلى أن اللجنة أضافت عبارة في التوصية توضح للصندوق أن الإستراتيجية الشاملة لمهامه تمويلية ولا علاقة لها بالإسكان؛ يفرَّق بين دور الصندوق ودور وزارة الإسكان، فحددت التوصية بالطلب من الصندوق إعداد إستراتيجية شاملة لمهامه فقط. كما أن وضع المعايير للاستثمار الأمثل لأنظمة التمويل العقاري هي إحدى مخرجات هذه الإستراتيجية، فبدون دراسة لا يمكن وضع هذه المعايير.

وأشار د. مارق إلى أن وزارة الإسكان تعكف حالياً على وضع دراسة شاملة لقطاع الإسكان في المملكة، تشمل بناء قاعدة معلومات تعكس الصورة الحقيقية للطلب على السكن في المملكة وتتضمن معلومات محدثة عن المحتاجين للسكن ودخولهم والتقسيم الجغرافي لهم.

دعم التوسع في إنشاء المنشآت الخاصة ببرامج الشباب

طالب مجلس الشورى توضيح الأسباب التي أدت إلى تدني نتائج معظم الاتحادات الرياضية في تقريري الرئاسة العامة لرعاية الشباب (١٤٣٠/١٤٣١-١٤٣١/١٤٣٢هـ) وما قامت به من حلول للنهوض بمستويات ونتائج تلك الاتحادات وتضمين ذلك في تقريرها القادم، ودعا المجلس إلى التوسع في إنشاء المنشآت الخاصة ببرامج الشباب في جميع مناطق المملكة، وتوفير الدعم المالي والإداري لتنفيذها، مع إعداد البرامج المناسبة للاحتفال باليوم الوطني للمملكة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية وتوفير الدعم اللازم لذلك. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٦/٢٣هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعامين الماليين ١٤٣٠/١٤٣١هـ- ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاها نائب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الأستاذ حمد القاضي، حيث أوضح أن الشأن الثقافي في الرئاسة قد حُوّل إلى وزارة الثقافة والإعلام، وأما الشأن الشبابي فقد لاحظت اللجنة تركيز الرئاسة على الأنشطة الرياضية؛ ولهذا حاورت الرئاسة في هذا الشأن، مع الاتفاق على ضعف الميزانية المخصصة لهذا الجانب. وقد تقدمت اللجنة بأكثر من توصية لتوفير الدعم المادي اللازم لإنجاح برامج الرئاسة في المجال الشبابي، كما طالبت ببذل مزيد من الاهتمام من قبل الرئاسة لهذا الجانب، ووضعه ضمن أولوياتها بجانب الشأن الرياضي.

وأضاف الأستاذ القاضي أن الرئاسة أكدت أنها تعلن عن منافسات الصيانة والتشغيل مثلها مثل كل الجهات الحكومية الأخرى، وبمشاركة من وزارة المالية. وقد تقدمت اللجنة في توصية سابقة لتخفيض عقود الصيانة والتشغيل وهذا ما أكدته الرئاسة للجنة في اجتماعها الأخير؛ بأنه قد خُفضت (٢٠٪) من عقود الصيانة الأخيرة. كما أن سبب وجود فوائض مالية في التقريرين هو إرسال كل من التقريرين قبل الانتهاء من إعداد الحسابات الختامية للرئاسة تفاديًا للتأخير في إرسالهما، وقد زودت الرئاسة اللجنة بحساباتها الختامية.

وأوضح أن الرئاسة أكدت أن تدني نتائج الاتحادات الرياضية خارجيًا مرده ضعف الإمكانات المالية؛ فهي تقارن مثلاً بين ميزانية اللجنة الأولمبية القطرية المقدرة بـ (١٠٠) مليون ريال سعودي، وميزانية اللجنة الأولمبية البحرينية المقدرة بـ (٥٠) مليون ريال سعودي، وميزانية اللجنة الأولمبية السعودية المقدرة هي (١٠) ملايين ريال مع الفارق الكبير في عدد الاتحادات والأندية الرياضية في البلدان الثلاثة. ومع تقدير اللجنة لرأي الرئاسة حول المشكلة المالية، إلا أنها تتفق مع ما طُرح حول القصور الإداري والفني أيضًا.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة..

المعوقات والحلول

تحقيق: منصور العساف

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قطب الحراك الاقتصادي في كل دولة لما تمثله من أهمية في دفع عجلة التنمية والازدهار على كافة الأصعدة التجارية والصناعية، وهي النشاط الأغلب في كل بلد، وإن كانت الدول تتباين في تفعيل دور هذه المؤسسات وجعلها تغذي البنية الصناعية والتقنية والخدمية، فضلاً عن أنها مرتع خصب لتشغيل القوى العاملة على نطاق واسع، واستثمار للثروة البشرية والمالية.. واجتثاث سرطان البطالة الذي بات يهدد الكثير من القوى البشرية في كافة أصقاع المعمورة. وتعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة هموماً تسببت في عرقلة نمو هذا القطاع الحيوي وأحد أركان التنمية، واصطدمت عملية النمو بدخول المستثمر الأجنبي ومنافسته للسعودي ومحاولة إخراجه والسيطرة على السوق بأنشطة تقليدية بحسب ما يراه رجال الأعمال السعوديين أصحاب هذه المنشآت، كما ارتبطت الشركات والمؤسسات بشجون السعودة، وشروطها ووجود السعودي المؤهل إضافة إلى معاناة أصحاب هذه المنشآت مع البنوك، وعدم تقديم القروض الاستثمارية، مما يفوت الفرص عليها، ويؤخر عملية التنمية الوطنية، إضافة إلى الأيدي العاملة التي باتت تشكل هاجسا لأصحاب هذه المنشآت، وبشكل عام فإن هذه المنشآت ما زالت تعاني انسدادًا في أفق تفعيلها.. في هذا التحقيق نتطرق إلى أبرز المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام نمو هذا القطاع والحلول التي يتطلبها الحراك الاقتصادي، وانطباعات المستثمر السعودي حول الاستثمار الأجنبي، وما يتعلق ببرنامج السعودة.. والأيدي العاملة، ومدى تأثير هذه الجوانب في التنمية الوطنية سلباً أو إيجاباً.

التنمية الحقيقية تأتي من ابن البلد

تحدث الأستاذ زايد يوسف زايد المحطب، مدير عام إحدى شركات المقاولات، عن تجربته في السوق السعودي، وأبرز ما يعانيه المستثمرون السعوديون، وتقييمه لجدوى الاستثمار الأجنبي في المملكة، وإفرازات برنامج السعودة. قائلاً: من خلال تواجدنا بالسوق واطلاعنا عن كثب على أبرز هموم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تبين أن عدم التمويل والإقراض هو أحد الأسباب الرئيسية في تعثر الكثير من هذه المنشآت، في ظل عدم مساهمة البنوك المحلية ومشاركتها في التنمية الوطنية والتي لم تفعل دورها في هذا الجانب، فمن الصعوبة الحصول على قرض استثماري من بنك محلي، فالشروط تعجيزية والإجراءات طويلة، ومملة ويقتصر تسهيل إجراءات الدعم على الشركات الكبيرة والمعروفة في البلاد، وهذا خطأ فادح، وتأتينا الكثير من المراسلات والعروض، من بنوك خارجية لتقديم الدعم والتمويل، وخاصة في المشاريع العقارية، ومن باب أولى أن تقوم البنوك المحلية بهذا الدور. لما تحتله المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهمية قصوى ودور فاعل في تكوين الدخل القومي، ولتمارس دورًا مهماً في تحقيق التنمية الصناعية، وخلق فرص عمل واسعة للسعوديين.

المحطب: تمويل البنوك يقتصر على الشركات الكبرى والاستثمار الأجنبي خرج عن أهدافه

وتابع الضيف حديثه عن العقبات التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مؤكدًا أن المستثمر الأجنبي بات يشكل هاجساً للتجار السعوديين، وأن برنامج الاستثمار الأجنبي خرج عن مضمونه وأهدافه.. وأخذ منحى آخر.. وقال: لا شك أن أحد أهداف الاستثمار الأجنبي الرئيسة زيادة الحركة التجارية والصناعية في المملكة، بما يخدم النهضة التنموية التي نصبو إليها ويحقق تطلعات الحكومة والمواطن السعودي، وهذا هدف سام ونبيل لا غبار عليه، ولكن ما حدث عكس ذلك تماماً، فقد جاء المستثمر الأجنبي ذو الإمكانيات المحدودة والخبرات المتواضعة وسمح له باستخراج ترخيص تجاري وأعطي الفرصة على طبق من ذهب، ودخل الاستثمار من أوسع أبوابه بكل يسر وسهولة، إضافة إلى تمتعه بجميع الخدمات والمزايا، بعكس المستثمر السعودي الذي تحكمه قيود تحد من تطوير نشاطه، كالحد من الأيدي العاملة، والإجراءات الروتينية الطويلة.

ويضيف: معظم المستثمرين الأجانب لم يقدموا صناعة حقيقة أو منتجاً مبتكراً، ولم يساهم في عملية التطوير والتشييد، إنما جاء لتحقيق أهداف ومآرب شخصية، ومنافسة السعودي بأعمال وأنشطة تجارية تقليدية يمكن لابن البلد القيام بها.. ولسنا في حاجة إلى هذا الدخيل، وأتمنى من هيئة الاستثمار إعادة دراسة هذا البرنامج وجدواه أو تغيير مساره.. بما يخدم الهدف العام.. والتنمية الحقيقية تأتي من ابن البلد لا من غيره.

وأسهب الضيف في الحديث عن شجون السعودة لارتباطها بما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة مبيناً أن الشباب السعودي لا يتحلى بالصبر والاستمرار في عمل معين، وله الحق في ذلك لأنه يضطر لأن يعمل عملا لا يناسبه في المؤسسات والشركات، ويدرك بأنه لن يستفيد، لذلك هو لا يمكث طويلاً، ويفضل الوظيفة الحكومية طلبًا في الاستقرار الوظيفي الذي لا يجده في القطاع الخاص، والذي يجب أن يقوم بدوره من خلال تشجيع الشباب، ورفع أجورهم الشهرية، بما يتناسب وأوضاعهم الاجتماعية ومتطلباتهم الشهرية وتقديم المزايا لهم.

مكتب العمل لا يعتمد تأييد الجهات الحكومية المستفيدة!!

وعبر الأستاذ محمد بن مبارك بن دخنان السبيعي - مدير عام أحد مصانع التمور، الذي بدأت انطلاقته منذ نحو ربع قرن - عن أسفه لما يحدث من عشوائية بخصوص التأشيرات واستقدام الأيدي العاملة، مبيناً اضطرار العديد من المستثمرين وأصحاب المشاريع إلى اللجوء إلى استئجار عمالة الشارع حيث لا بديل أمامه.

وأضاف: إن مكتب العمل لا يعتمد تأييد الجهات الحكومية.. من حيث عدد العمالة التي يحتاجها كل مصنع على حدة، ولا توجد دراسة حقيقية للطاقة البشرية التي تلزم المنشآت والمصانع الوطنية الصغيرة والمتوسطة، ونحن بحاجة إلى العنصر البشري على الأقل في عهد التنمية والنهضة التي تشهدها البلاد بمختلف المجالات.. ونأمل تزويد كل منشأة بحاجتها الحقيقية من العمالة لتنفيذ المشاريع وتسليمها في الوقت المحدد للجهات المستفيدة.

وعن برنامج السعودة قال: «برنامج السعودة

ابن دخنان: مشكلة السعودة.. في التطبيق لا في التنظير

بمفهومه العام وأهدافه الإستراتيجية ناجح بكل المقاييس، ولكن المشكلة في التطبيق لا في التنظير، فلدينا عدة مشاكل تعوق تحقيق أهداف هذا البرنامج المثالي، من ذلك عزوف الشباب السعودي عن العمل في القطاع الخاص، ورغبة الأغلبية بالوظيفة الحكومية، وحقيقة فإن ابن البلد هو المورد الحقيقي لها، وهو ثروة

المستقبل التي نؤمل عليها، وقد قطع الشاب السعودي شوطاً لا بأس به في مجال العمل بالقطاع الأهلي، فالكثير منهم التحق بالأعمال الإدارية والبعض بالأعمال المهنية ولكن يبقى دون الطموح، وشخصيًا لست ضد عمل الشباب في القطاع الحكومي، ولكن القطاع الحكومي لن يستوعب كل هذا الكم الكبير، والقطاع الخاص بما فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة تفتح أبوابها للجادين بمختلف المهن الفنية والحرفية، ونحن بحاجة إلى تدريب وتأهيل الشباب السعودي لمواكبة متطلبات العصر. وأرى أن يحتضن التجار وأصحاب المصانع إقامة مراكز تدريب وتأهيل للأعمال المهنية في كل المدن الصناعية بمختلف مناطق المملكة، لتخرج لنا كوادر سعودية مؤهلة.. معتمدة من وزارة العمل، وذلك سوف يسهم بشكل كبير في القضاء على البطالة وفي رفع نسبة السعودة.

نحارب التستر وجئنا به إلى عقر دارنا

وفي ذات السياق عبر الأستاذ خالد بن فهد الباحوث نائب مدير أحد مصانع التمور عن دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الوطنية وأبرز معوقاتها، إضافة عن انطباعه حول بيئة الاستثمار الأجنبي في المملكة، وأضاف: اطلعت على دراسة تحليلية تبين أن تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير واضح، نتيجة لتعدد المعايير المستخدمة في التعريفات والتصنيفات. فهناك من يعتمد على رأس المال في تصنيف هذه المنشآت، وهناك من يعتمد على عدد العمالة، كما أن هناك من يعتمد على حجم المبيعات، بل هناك من يعتمد على أكثر من بعد واحد كالعمالة ورأس المال معًا، أو العمالة ورأس المال والمبيعات مجتمعة.. وهذه الدراسة لا مست الجرح، حيث إن غياب المعايير الواضحة يتساوى فيه الكل «لعدم وضوح المعايير» مما يحد من المنافسة ويطفئ تأججها ويعمل على إجهاضها، حيث إن الكل يبحث عن تصنيف الفئة الممتازة وفي غياب التصنيف الدقيق سوف لن يهتم أحد لهذا المطلب لوجود أخطاء في بنوده.

ومن أهم المشكلات التي تواجه هذه المنشآت هي عمليات التمويل والإدارة، والخوف عليها من المنافسة في ظل العولمة الاقتصادية، مما جعل أسلوب الاتحاد بأنواعه من أهم الحلول لمشكلات هذه المنشآت، حيث يعطيها القوة والقدرة لمجابهة الزحف الاستثماري الخارجي غير المجدي في حقيقة أمره.. إذ أننا لم نلمس خلال الفترات السابقة فائدة تذكر من نظام الاستثمار الأجنبي، الذي أردنا منه توفير بيئة استثمارية تمهد لسوق سعودي واعد بكافة المجالات، ونحن نمتلك من الخبرات والمقدرات ما يجعلنا نستقطب كبار الشركات والمستثمرين، ونتمنى إعادة دراسة نظام الاستثمار في المملكة بما يهدف للرقي بالمنتج والصناعة السعودية إلى مصاف الدول المتقدمة.. وهناك حقيقة محزنة يجب الاعتراف بها والوقوف عندها وهي أن صغار المستثمرين الأجانب يلجأون إلى التستر بعد فشلهم في تنفيذ المشاريع من خلال تأجير المحلات والورش التي بموجبها حصل على رخصة الاستثمار فهو يؤجرها لبني جنسه ليشغلوها.. ويأتيه المردود من الإيجار ويكتفي بذلك «فهل يعقل هذا..!!». لقد كنا نحارب التستر وقد جئنا به إلى عقر دارنا من خلال تلاعب هؤلاء والتفافهم على الأنظمة المرعية.. ونتطلع من المسؤولين اقتصار الاستثمار الأجنبي على استقطاب الشركات الكبيرة ذات رأس المال الضخم لإنشاء المشاريع الكبيرة ويتم عبرها إتاحة الفرص للشباب السعودي للعمل لديها والقيام بالنهضة إلى ما هو أفضل، وبالتالي يمكننا استقاء الخبرات العالمية من تلك الشركات.. ومستقبلاً سوف يكون الاعتماد على الكادر السعودي الوطني.

وعلق الباحوث على مدى تعاون البنوك المحلية مع المستثمرين من حيث تمويل المشاريع ومنح القروض وأوضح أن البنوك غير متعاونة.. ولا توجد تسهيلات من قبل القطاع البنكي بخصوص منح القروض الاستثمارية لأصحاب المنشآت المتوسطة والصغيرة.. مما يحد

الباحوث: قوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اتحادها

من عملية التطوير والتوسع وتنويت الفرص التجارية.. وأتمنى النظر بعين الاعتبار لأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم مختلف أشكال الدعم لها لأنها هي المستقبل الذي سوف يساهم في نماء وازدهار السوق السعودي بمختلف الأنشطة بما في ذلك التسهيلات البنكية، أو إيجاد حلول أخرى لحل هذه العقبة التي تحول دون طموح المستثمر.

اللجوء إلى عمالة الشارع خيار يحدده مكتب العمل!

من جهته تطرق مدير عام أحد مكاتب التخليص الجمركي الأستاذ سلامة بن محمد البلوي متحدثاً عن تجربته في السوق السعودية وأبرز هموم المنشآت الوطنية مشيراً إلى أن

البلوي:
تقدمت بطلب لتعيين «١٥٠» سعودياً وفوجئت بحضور سبعة فقط!!

عملية ربط استقدام الأيدي العاملة بتحقيق نسبة السعودة يجب أن تعاد دراسته، حيث نواجه عدم رغبة من السعوديين للعمل في القطاع الخاص، فكيف لنا أن نحقق النسبة المطلوبة للسعودة، وأنا شخصياً تقدمت بطلب لتعيين «١٥٠» سعودياً وفوجئت بحضور سبعة أشخاص فقط!! وفي ظل شح التأشيرات وعدم القدرة على تحقيق النسبة المطلوبة، يبقى خيار أخير أمام أصحاب المنشآت وهو استئجار العمالة... فأين وزارة ومكتب العمل من هذه العشوائية، ولماذا لا تعطي الشركات كفايتها بدل اللجوء إلى العمالة المتخلفة والسائبة!! وهو ما يدفع إلى انتشار هذه الظاهرة السيئة وتفاقمها بشكل أكبر وأوسع، ويعد ذريعة لهروب العامل من كفيله والعمل حراً كما يريد!! ولا شك بأن توفر الأيدي العاملة أحد أبرز عوامل ومقومات النجاح.. ونتمنى أن توفر الكوادر الوطنية للعمل في مشاريع وبناء بلدهم.. والمملكة افتتحت الكثير من معاهد التدريب والتأهيل للشباب السعودي، بهدف تطويرهم وإلحاقهم بالأعمال المهنية التي يتطلبها سوق العمل، وبالتالي القضاء على البطالة.

عدم الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص وراء عزوف السعوديين عن الالتحاق به

ولا يمكن أن نغفل تجربة السعودي في القطاع الخاص وهو المعني بالسعودة، وفي هذا السياق تحدث الأستاذ خالد السماعيل السعيد مشرف المبيعات في إحدى شركات الألبان قائلاً: «إن ما قامت به الدولة من جهود كبيرة لإتاحة الفرص أمام السعوديين للالتحاق بسوق العمل جدير أن يذكر، فلو قرأنا الخمس سنوات الماضية بتمعن لوجدنا أن الشاب السعودي أتيحت له الفرص في كثير من المجالات، وانخرط الكثير منهم في القطاع الخاص، مقارنة لما كان في السابق، ولكن لم تبلغ نسبة النجاح ذروتها ودون الطموح، ومازال الكثير من الشباب يبحثون عن عمل وفي انتظار الفرصة المناسبة.

وحول تجربته في الشركة التي يعمل بها أفاد السماعيل: بداية عملي في الشركة، انطلقت من قناعتي بضرورة تطوير مهارة البيع والشراء، فأنا صاحب خبرة في المبيعات قبل أن ألتحق بعملي الحالي، وبالتالي أصبح لدي حب لمجال المبيعات والتسويق والعمل الميداني، بعيداً عن روتين المكاتب الإدارية، وبالفعل التحقت بالشركة، وتدرجت في السلم الوظيفي من مندوب مبيعات إلى مسؤول فريق للتسويق، ومن ثم مشرف مبيعات، وأسعى لتطوير قدراتي وإمكاناتي في هذا المجال.

وحول طبيعة التعامل بين السعودي والأجنبي في القطاع الخاص أضاف الأستاذ السعيد قائلاً: « ليسوا سواء، البعض منهم يعطي الفرصة الكافية للشاب لأن يثبت جدارته وقدراته، فإن فعل ذلك رحب به المسؤول وضمه إلى فريق عمله واعتمد عليه وأوكل له مهاماً كبيرة، والبعض الآخر عكس ذلك تماماً، فهو يخشى على مركزه من الشاب السعودي، لذلك نجده يحد من قدرات السعودي، وربما وضع العثرات أمامه.. والواثق يستطيع إثبات نفسه بالرغم من بعض المحاولات اليائسة. وعزا الأستاذ السعيد أسباب عزوف الشباب السعودي عن العمل في القطاع الخاص وأسباب تنقلهم من شركة إلى أخرى مبيناً أن ذلك يعود إلى عدة أسباب من ضمنها النظرة الاجتماعية للعمل في القطاع الخاص، ومفهوم «العيب» لا زال متغلغلاً في المتجمع، إضافة إلى الراتب المتدني الذي يتقاضاه السعودي في بداية عمله فهو لا يشجع على الاستمرارية في ظل افتقار شبابنا السعودي أصلاً إلى الصبر، وهناك عنصر هام وفاعل في ارتباك السعودي في القطاع الخاص بشكل عام وهو عدم ملاءمة المهنة لقدرات الشاب، خصوصًا عندما لا يكون العمل في مجال إبداعه أو توجهه، فهو بلا شك سوف يجد صعوبة بالغة في التعامل والتأقلم والتطوير، وهو معرض للفشل أقرب منه إلى النجاح، فتجده يبحث عن عمل آخر ويقع في نفس المشكلة ويذهب إلى ثالثة وهكذا، ودخول الشاب في هذه المتاهة نتيجة لظروف قاسية يعانيها واضطراره لأن يلتحق بأي عمل، المهم أن يكون هناك دخل، وهو ينتظر الفرصة المناسبة التي تلبي طموحه وتطلعاته ومؤهله. مضيفًا أن عدم الاستقرار الوظيفي أيضا ضمن أسباب عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص. زد على ذلك تدني الرواتب وعدم مناسبتها لمتطلبات الحياة، والحد الأدنى للرواتب هو «٣٠٠٠» ريال، وهذا المبلغ وإن زاد قليلاً، فإنه لا يفي بمتطلبات الحياة الأساسية للسعودي، فالشاب في مقتبل العمر يبحث عن الزوجة والبيت والسيارة... الخ، فكيف يتناسب مرتبه مع تلك المتطلبات وإذا كان الشاب متزوجاً فسوف يواجه ضغوطاً كثيرة.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة تستوعب ٧٠٪ من موظفي القطاع الخاص

ويقول الأستاذ حسن الشهري: المنشآت الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً وجوهرياً في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية سواء من خلال مساهمتها في الناتج المحلي أو من خلال استيعابها للأيدي العاملة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن هذه المؤسسات تستوعب في المتوسط حوالي ٧٠٪ من العاملين في القطاع الخاص وتتراوح مساهمتها في الناتج المحلي ما بين ٢٧٪ إلى ٦٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.

أما وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

المملكة فهو مختلف عما هو قائم في الدول الأخرى فهو غير منظم وتسيطر عليه العمالة الأجنبية وبالتالي لم ينجح في إحداث تأثير واضح في مجال توظيف العمالة الوطنية أو المساهمة في الناتج المحلي، وحسب الإحصاءات فإن مساهمة هذه المؤسسات لا يتجاوز ٢٥٪ من الناتج المحلي ومساهمتها في التوظيف حوالي ٢٥٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص ويمثل الوافدون حوالي ٧٥٪ من العمالة الوطنية، وهذا الوضع يتطلب إعادة النظر فيه من خلال إعادة تنظيم هذا القطاع ودعمه وإيجاد الحلول العملية للمعوقات التي تواجهه وإيجاد مرجعية ومظلة لتكون داعماً لهذه المؤسسات، وهناك توجهات جادة لدعم هذا القطاع، حيث سبق وأن أصدر مجلس الشورى قراراً بإنشاء هيئة عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس الآن بصدد إعداد مشروع تنظيمي لهذه الهيئة، كما أن الموضوع محل اهتمام حكومي، حيث وافق مجلس الوزراء على الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة والمتضمنة الموافقة على الهدف الثالث عشر والذي ينص على تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي واستحداث الأطر النظامية لرعايته وتنظيمه، وأعتقد أن هذا التوجه للاهتمام والعناية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيدعم هذه الكيانات بما يؤدي إلى توظيف أكبر عدد من العمالة الوطنية وبمشيئة الله سوف تؤدي دورها أسوة بما هو قائم في الدول الناجحة في هذا المجال.

الإجراءات البيروقراطية والمالية الحكومية من أهم المعوقات

ويضيف الشهري: تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العديد من التحديات والمعوقات والتي تتلخص فيما يلي: منافسة المستثمر الأجنبي للمستثمر الوطني وسيطرة العمالة الأجنبية على هذه المنشآت، محدودية التمويل وضعف الإدارة، عدم وجود التنظيم المؤسسي والراعي لهذه الكيانات، الإجراءات البيروقراطية والإدارية والمالية للعديد من الأجهزة الحكومية، ضعف التكامل بين هذه الكيانات والكيانات الاقتصادية الكبيرة، وللتغلب على هذه الصعوبات فإن الأمر يتطلب وضع الأطر النظامية وإنشاء هيئة عامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لرعايتها ودعمها وتقديم الدعم الفني لها والعمل على التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لإيجاد الحلول العملية لظاهرة التستر والتجاوزات في نظام الاستثمار، والإجراءات البيروقراطية في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة والحصول على الدعم اللازم من المؤسسات التمويلية الحكومية وشبه الحكومية والبنوك التجارية. إن القضاء على هذه العوائق أو التخفيف منها سيعطي الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بدورها أسوة بما هو قائم في الدول المتقدمة والناشئة التي حققت نجاحات ملموسة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

السعيد:
من المستحيل أن ينجح شاب في عمل لا يحبه والحد الأدنى للرواتب غير كافٍ

تحقيق نقلة نوعية لإيجاد فرص عمل للشباب السعودي من أهم الأهداف

إن أهداف مشروع الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي بما يؤدي إلى تحقيق نقلة نوعية لإيجاد فرص عمل للشباب السعودي وسيكون ضمن الهيكل التنظيمي لهذه الهيئة إدارة تُعنى بالتنسيق مع المؤسسات التمويلية الحكومية وشبه الحكومية والبنوك التجارية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو أحد مهام الهيئة وستكون ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة ودورها سيكون مهماً وحيوياً لدعم هذه المنشآت من خلال التنسيق مع المؤسسات التمويلية القائمة مثل بنك التسليف والادخار، صندوق التنمية الصناعية، صندوق التنمية الزراعية، صندوق المئوية، البنوك التجارية وغيرها بما يساعد على دعم هذه المنشآت.

عدد من الاستثمارات المتحققة هامشية حولت الأيدي العاملة الأجنبية إلى مستثمرين

نظام الاستثمار الأجنبي المعمول به في المملكة العربية السعودية جيد ولا يجوز أن نحمله ما حدث من ممارسات سلبية. إن نظام الاستثمار الأجنبي يهدف إلى جذب الاستثمارات ذات التقنيات العالية والاستثمارات التي توظف أكبر عدد من الأيدي العاملة الوطنية، لكن هذين الهدفين لم يتحققا على أرض الواقع ليس بسبب نظام الاستثمار وإنما في اعتقادي يرجع إلى اللائحة التنفيذية للنظام والممارسات الخاطئة التي حدثت أثناء تفعيل النظام. إن عدداً من الاستثمارات المتحققة هي استثمارات هامشية حولت الكثير من الأيدي العاملة الأجنبية في المملكة إلى مستثمرين في مشاريع لا تحقق أي إضافة اقتصادية وتنافس المستثمر المحلي. أما الاستثمارات ذات التقنية العالية المستثمرة في المملكة فهي استثمارات لم يكن للهيئة دور فيها وقد قامت بجذبها جهات معينة في القطاع الخاص أو من خلال الشركات نفسها ومعرفتها بالسوق والميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي. إن أهداف نظام الاستثمار

الأجنبي لم تتحقق على أرض الواقع مما يتطلب إعادة تقييم الاستثمارات الأجنبية المرخص لها وإعادة النظر في اللائحة والممارسات التي يتم تطبيقها للحد من هذه الاستثمارات الهامشية ووضع الضوابط لقصر الاستثمارات المستقبلية على الاستثمارات ذات التقنية العالية والهادفة لتوظيف الأيدي العاملة الوطنية.

ويؤكد أن كبار رجال الأعمال الصناعيين والتجاريين لا يقابلون مشكلة في الاقتراض من

البنوك التجارية، فالأبواب مفتوحة أمامهم وإن صغار رجال الأعمال هم من يواجه صعوبات التمويل حيث تحجم البنوك التجارية عن

إقراضهم وتطلب ضمانات لا يمكن الوفاء بها. وهذه مشكلة قائمة تواجه صغار رجال الأعمال، وقد بدأت الحكومة مؤخراً بتقديم ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يستطيع أصحابها الحصول على القروض المناسبة من البنوك التجارية وذلك من خلال برنامج كفالة الذي ينفذه صندوق التنمية الصناعية والذي يقدم ضمانات حتى ٧٥٪ من قيمة القرض وهو بداية جيدة أتمنى دعمها وتطويرها، كما آمل التوسع في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات التمويلية الحكومية للتغلب على المشاكل التمويلية التي تواجه صغار المستثمرين.

أما بالنسبة لتحويل صندوق التنمية الصناعية إلى مصرف تجاري فلا أرى مناسبة ذلك فهو صندوق تنموي وهدفه تنمية القطاع الصناعي ويعمل بكل مهنية ومسؤولية وقد ساهم مساهمة فاعلة في دعم القطاع الصناعي من خلال القروض المقدمة للصناعيين على مدار أكثر من سبعة وثلاثين عاماً، كما أنه عامل مشجع للبنوك التجارية لتقديم قروض إضافية للصناعيين وهو مؤسسة تمويلية ناجحة بلغ مستوى السداد فيه ٩٩٪ ولا يتقاضى أي فوائد على التمويل ما عدا ما يحصل عليه من رسوم خدمات إدارية ودعم فني. لكن تحويله إلى بنك تجاري يترتب عليه أن يقدم تمويله وفقاً لما هو قائم في البنوك التجارية وهذا يتعارض مع أهدافه كبنك صناعي تنموي.

ويوضح الشهري أن توظيف الأيدي العاملة الوطنية هو في قائمة اهتمامات الحكومة وهو مسؤولية الجميع تتشارك في تحقيقه الأيدي العاملة الوطنية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص، ولا يمكن أن تقوم بها جهة بمعزل عن الأخرى وتوظيف الأيدي العاملة الوطنية يواجه العديد من المعوقات منها: ضعف ثقافة العمل لدى الشباب، التستر وعدم تفعيل نظام التستر، الانحراف في تطبيق نظام الاستثمار الأجنبي، عدم تحديد أوقات العمل في المحلات التجارية والخدمية، هيكلية العمل في القطاع الخاص، الإجراءات البيروقراطية المطبقة في العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، نظام العمل الحالي ولائحته التنفيذية والإجراءات المطبقة لتحقيق السعودة، تراجع العملية التعليمية والتدريبية في مراحل التعليم المختلفة وعدم مناسبة مخرجات التعليم لاحتياج سوق العمل، برامج التشغيل المطبقة في العديد من الجهات الحكومية وشبه الحكومية، إسناد العديد من الشركات مثل أرامكو وسابك وشركات الاتصالات للكثير من أعمالها لشركات خاصة مما أثر على عملية التوطين وأعطى الفرصة للأيدي العاملة غير السعودية للعمل في هذه الشركات وفي اعتقادي أنه إعاقة لعملية التوطين يجب النظر فيها ودراستها وإيقافها.

إن برنامج السعودة بدأ منذ سنين طويلة ونتائجه محدودة بالرغم من جهود وزارة العمل الأخيرة من خلال برنامج نطاقات، وفي اعتقادي أن البرنامج كما تبنته وطبقته وزارة العمل لن يحقق الطموح في المدى المتوسط والطويل وسيأتي بنتائج عكسية والحل الجذري هو إعادة النظر في معوقات التوطين وحلها وبهذا سيتحقق التوطين.

ويرى أن هناك دوراً مهماً للأسرة والمدرسة والمجتمع والجهات الرسمية في توعية الشباب وتغيير المفهوم الاجتماعي السلبي حول الأعمال المهنية والفنية لكن هذا الدور يظل قاصراً إذا لم يصاحبه التطبيق العملي لثقافة العمل وأهمية المهنة بدءًا من المدرسة والمجتمع وانتهاءً بالجهات الرسمية.

إن ثقافة العمل وأهمية المهنة تبدأ من الأسرة والتي يجب أن تُحمل الطفل بعض المسؤوليات المنزلية المناسبة لسنه وقدراته حتى يعتمد على نفسه وتزرع فيه حب العمل وأهمية المهنة وممارسة بعض المهن في المنزل، كما أن المدرسة الذي يقضي الطالب فيها معظم وقته يجب أن تزرع فيه أهمية المهنة ودورها من خلال تكليفهم بالمشاركة في أعمال النظافة والصيانة وإدارة المقاصف المدرسية، أما الجهات الرسمية ذات العلاقة فإن دورها كبير من خلال تطوير البرامج المهنية على المستوى الحكومي والأهلي وتقديم الحوافز للطلبة للالتحاق بهذه المعاهد وعقد برامج صيفية للطلاب في العطل الصيفية لاكتساب الخبرات المهنية الأساسية، زيادة استيعاب الشباب في القطاعات العسكرية وإلحاقهم ببرامج فنية ومهنية تفيدهم أثناء تأدية عملهم العسكري أو عند تحولهم للقطاع المدني وتضمين المناهج الدراسية موضوعات مهنية نظرية وتطبيقية.

ويصف القطاع الحكومي وإمكانياته الاستيعابية بأنها محدودة ولا يستطيع استيعاب الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة الوطنية حالياً ومستقبلاً والخيار للشباب هو العمل في القطاع الخاص سواءً من خلال العمل في مؤسسات وشركات القطاع الخاص أو العمل لحسابهم في الأعمال المهنية والفنية.

هناك مؤسسات وشركات في القطاع الخاص تقدم الحوافز والمميزات تتجاوز أضعاف ما يقدمه القطاع الحكومي لكنها تطلب الخبرة والجدية وتحمل المسؤولية، والعاملون فيها هم من يفرضون أنفسهم عليها ويحددون مرتباتهم، وبالتالي يخلقون الاستقرار الوظيفي لأنفسهم، كما أن هناك الكثير من الكيانات الاقتصادية ذات الإمكانيات المادية المحدودة لا يستطيع أصحابها دفع مرتبات عالية تنافس وما تقدمه الشركات والمؤسسات الكبيرة أو القطاع الحكومي والاستقرار الوظيفي فيها محدود لكنها تمثل فرصاً للعديد من الأيدي العاملة الوطنية لاكتساب الخبرات والمهارات التي تمكنهم من تطوير إمكانياتهم وإنشاء أعمالهم الخاصة، كما أن هناك مئات الآلاف من الفرص في الأعمال المهنية والفنية والتجارية والتي تحقق أضعاف الدخل في القطاع الحكومي يجب على الشباب استغلالها والاستفادة من التسهيلات والدعم المقدم من الحكومة لهذه الأنشطة لإنشاء مشاريعهم الخاصة. لكن من وجهة نظري الشخصية يظل استيعاب هذه القطاعات للشباب محدود ونحتاج إلى إيجاد صناعات ضخمة بمستوى سابك تدخل الحكومة فيها من خلال الدعم المادي والمعنوي مثل صناعة السيارات والصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية، وكذلك تفعيل مبادرات المدن الاقتصادية من خلال إيجاد الحلول للمشاكل التمويلية والبيروقراطية التي تواجه انطلاق هذه المدن الاقتصادية والتي في اعتقادي ستمثل نقلة نوعية لتوظيف الأيدي العاملة الوطنية في جميع المجالات الصناعية والخدمية.

الملك عبدالله
وتجسير الفجوة للعالم الأول

د. حامد الوردة الشراري *

كل من لديه ملكة الكتابة والتفكير لا شك أنه سيسطر شيئاً جميلاً عن هذه الذكرى العزيزة لكل محب لهذا الوطن المعطاء، الذكرى السابعة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مقاليد الحكم. في هذه الفترة الزمنية القصيرة بمعيار التاريخ، والتي هي اختزال للزمن، أنجز فيه الكثير من المشاريع الجبارة بالتزامن (بالتوازي) ويشهد بها البعيد قبل القريب، هذه المشاريع تنجز في الدول المتقدمة في عشرات السنين أو يزيد (بالتتابع). خلال هذه الفترة الوجيزة وبما تشهده منطقتنا من تقلبات سياسية خطيرة وصعبة، يعمل الملك في تنمية الوطن والإنسان بالتوازي مع تعاطيه السياسي الحكيم مع ما يحدث في دول الجوار من اضطرابات ربما تقف خلفها أهداف خفية، هذه الأحداث لم ولن توقف عجلة التطوير الذي يدير دفتها هذا الملك العادل، ولن توقف أو تحجم كمية المبالغ التي تضخ في ما يراه في تطوير بلده ومواطنيه بحجة تلك التداعيات السياسة. الملك عبدالله اعتمد في عمله على الله سبحانه وتعالى أولاً، ومن ثم الطموح والتحدي والهمة العالية والرؤية الثاقبة، وثقته العالية بالمواطن السعودي ومستغلاً ما مَنّ الله على هذه البلاد من خيرات ثانياً. الإنجازات لا يمكن إحصاؤها في هذا المقال المقتضب وصحافتنا الوطنية- مشكورة- غطتها بتوسع، والتي تنوعت بين اقتصادية وعسكرية وطبية وعلمية...الخ. الملك عبدالله منذ توليه الحكم أعطى الأولوية في الاستثمار في الإنسان الذي – كما يراه حفظه الله - هو الاستثمار الحقيقي في بناء الوطن، والميزانيات الضخمة المخصصة سنوياً للتعليم بشقيه العالي والعام خير دليل على ذلك. فالاقتصاد الذي محركه في عالمنا اليوم الصناعة والتقنية، أعطاه جل اهتمامه من خلال إنشاء البنية التحتية لهما، فأنشئت المدن الاقتصادية والصناعية والتقنية والجامعية بجانب المدن الطبية.

ولتحقيق جزء من التوجهات تم استحداث برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الذي يعتبر من اضخم برامج الابتعاث عالمياً بالنسبة لعدد السكان بعدد يقترب من (١٥٠) ألف مبتعث ومبتعثة في مجالات متنوعة كفيلة – بعون الله- لتجسير الفجوة العلمية مع العالم المتقدم صناعياً وتقنياً ونقلنا للعالم الأول المتقدم. مهما كتبنا وسطرت أقلامنا لا يمكن أن نغطي هذه الإنجازات وأبعادها وإعطاء خادم الحرمين الشريفين حقه بما بذل ويبذل لتحقيق عزة وطنه وامته العربية والإسلامية، لكنني أحببت أن أشارك بقلمي في هذه المناسبة العزيزة على الجميع. فنسأل الله العلي العظيم أن يطيل عمره ويعطيه الصحة ويسدد خطاه ويحفظ بلدنا من كيد الحاسدين.

* عضو مجلس الشورى

ضرورة الحاجة إلى هيئة عامة للإشراف على المشروعات الحكومية

د. مفلح الرشيدي

أبدأ مستنيراً بتوجيه خادم الحرمين الشريفين حفظة الله في كلمته الضافية في افتتاحية أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة بمجلس الشورى، حيث قال «ومن هذا المنبر أقول لكل الوزراء ومسئولي الجهات الحكومية كافة، لقد اعتمدت الدولة مشاريعها الجبارة . ولم تتوانى في رصد المليارات لتحقيق رفاهية المواطن. والآن يتحتم عليكم دوركم من المسئولية والأمانة تجاه دينكم وإخوانكم شعب هذا الوطن الأبي، أن لا يتخاذل أحدكم عن الإسراع في تحقيق ما أعتُمد ولن تقبل إطلاقاً أن يكون هناك تهاون من أحدكم بأي حال من الأحوال ولن نقبل الأعذار مهما كانت.

ونستذكر دائماً توجيهات خادم الحرمين الشريفين الدائمة أثناء إعلان الميزانية العامة للدولة بأن الدولة وفرت الإعتمادات المالية وأنفقت المليارات بسخاء على إنشاء المشاريع التنموية لتحقيق رفاهية المواطن وبطلبه رعاه الله سرعة التنفيذ وعدم التأخير وهذا دليل على أهمية المشكلة وشعور القيادة الكريمة بها.

هنا يتحتم على مسؤولي الدولة الإسراع في التنفيذ وفق ما هو مخصص للمشاريع من اعتمادات مالية وبالتوقيت الزمني المحدد وبالمواصفات والجودة المعتمدة.

و تؤكد التقارير أن بعض الأجهزة الحكومية تعاني من ضعف ونقص في كفاءة إدارة المشاريع، مما أدى إلى قيام بعض الأجهزة الحكومية إلى عدم الاعتناء بإعداد المشاريع وشروطها قبل طرحها للمنافسة وتطبيق مواصفات قديمة بدليل كثرة أوامر التغيير التي تصدر للمقاول أثناء التنفيذ، وهو ما يؤدي إلى تأخر المشروع وعدم إمكان انجازه خلال المدة المحددة. ومن الأسباب الأخرى إسناد الأعمال بالباطن سواءً بعلم الجهات المالكة أو بدون علمها، وضعف الإشراف من قبل الجهات الحكومية على المشروعات لعدم وجود جهاز فني كفء قادر.

وكذلك تعترف كثير من الأجهزة الحكومية بتعثر تنفيذ المشروعات الموكلة إليها بسبب ضعف إمكانيات المقاولين وسوء التنفيذ وضعف التنسيق بين الجهات وبعضها، ولأسباب أخرى.

هذه المشكلة متكررة وتظهر لنا في كل جهاز حكومي لدية مشاريع تنموية هامة تمس حياة المواطن مباشرة، وللأسباب التي ذكرتها في هذا المقال وغيرها، تأكد لنا وجود هذه المشكلة الحقيقية، التي تستدعي التحرك الفاعل لتحقيق رؤية وتوجهات القيادة الحكيمة التي وفرت بسخاء كل موارد الدولة لتوفير التنمية المستدامة التي توفر مستقبلاً كريماً للأجيال من أبناء الوطن.

ومن وجهة نظري فإن الحل يكمن في الطروحات التي قدمت في الكثير من المؤتمرات والندوات وما أوصي فيه كثير من المهتمين بهذا الشأن وهو ضرورة إنشاء هيئة عامة للإشراف على المشروعات الحكومية.

* عضو مجلس الشورى

احتفاء كبير بوفد مجلس الشورى

جورجيا تقدر للمملكة موقفها من استقلال أبخازيا وأوستيا

لقي وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الجورجية بمجلس الشورى خلال الزيارة الرسمية التي قام بها إلى جورجيا احتفاء كبيراً من البرلمان والحكومة الجورجية تمثل في مستوى اللقاءات التي حظي بها الوفد والحفاوة وكرم الضيافة التي لقيها خلال إقامته في جورجيا.

ولمس أعضاء وفد مجلس الشورى التقدير الكبير الذي يحمله أعضاء البرلمان والحكومة الجورجية للمملكة العربية السعودية على موقفها بعدم الاعتراف باستقلال أبخازيا وأوستيا عن جمهورية روسيا، فقد كانت لغة جميع البرلمانيين وأعضاء الحكومة واحدة هي الشكر والثناء على موقف المملكة وحرص بلادهم على تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع المملكة ورفع مستوى التمثيل للبلدين إلى مستوى السفراء.

وقد عبر معالي رئيس البرلمان الجورجي ديفيد باكرادزه ونائب وزير الخارجية الجورجي الدكتور دفيد جلاغانيا عن تقدير بلادهما العميق للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على موقفها بعدم الاعتراف باستقلال منطقتي أبخازيا وأوستيا بوصفهما جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الجورجية.

ونوه خلال استقباله وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الجورجية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة عبدالله بن زامل الدريس، وعضوية أعضاء مجلس الشورى أعضاء اللجنة معالي الدكتور سعيد بن محمد المليص والدكتور صالح بن محمد الشعيبي والدكتور محمد بن أحمد هيجان والدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي، بموقف المملكة وعدّه موقفاً يتسم مع مبدأ الحق والعدل الذي تتميز به السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وقال إننا نثمن هذا الموقف ونقدره للمملكة.

وأكد سعي جورجيا وحرصها على تطوير علاقات التعاون مع المملكة العربية السعودية، وتمنياتها بإقامة علاقات دبلوماسية معها على مستوى السفراء نظراً للمكانة الرائدة التي تحتلها المملكة على المستويين الإقليمي والدولي، ولدورها المحوري في خدمة القضايا الدولية والأمن والسلم الدوليين.

وأشار معاليه إلى الخطوات التي تتخذها الحكومة الجورجية لتوفير المناخ الملائم للاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية مما أهلها لاحتلال المركز الثاني عشر عالميًا في هذا المجال.

كما أكد أهمية تطوير العلاقات البرلمانية بين البرلمان الجورجي ومجلس الشورى وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين لتحقيق هذه الغاية.

في ذات السياق أطلّع معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية بجمهورية جورجيا رئيس وأعضاء لجنة الصداقة السعودية الجورجية في مجلس الشورى خلال استقباله لهم، على الفرص الاستثمارية في مجال الكهرباء والنفط والثروة المعدنية التي ترغب جورجيا إتاحتها أمام المستثمرين الأجانب داعياً رجال الأعمال السعوديين إلى الاستثمار فيها.

وأكد معاليه أهمية تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجورجيا وتعزيز التعاون بينهما في مجالات الطاقة.

وأشار إلى أن بلاده تعتزم بناء ١٥ محطة كهربائية جديدة بالتعاون مع المستثمرين الأجانب، حيث تزخر جورجيا بالمياه الوفيرة التي تشجع على بناء المحطات الكهربائية وتصدير الكهرباء إلى الخارج، لافتًا النظر إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجورجية لتوفير المناخ الملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، أهمها خفض الضرائب التي لا يوجد لها مثيل في المنطقة وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات.

ونوه إلى أن من بين مجالات الطاقة المطروحة أمام الاستثمار الأجنبي، استخراج النفط من البحر الأسود والموارد الطبيعية مثل الذهب والنحاس والمنغنيز.

كما التقى وفد المجلس وزير التنمية الإقليمية والبنية التحتية في جمهورية جورجيا راماز نيكوليشفيلي الذي وصف المملكة العربية السعودية بالدولة المهمة التي تسعى جورجيا إلى تطوير علاقاتها معها، فهي دولة مثال ونموذج لصوت الحق والعدل إلى جانب مكانتها الإقليمية والدولية ودورها المحوري في استقرار سوق النفط العالمية.

واستعرض الوزير الجورجي جهود بلاده التنموية في مختلف المجالات، ولا سيما البنية التحتية التي تشهد حاليًا مشاريع عديدة في مختلف أرجاء البلاد مشيرًا إلى إتاحة الحكومة الجورجية الفرصة أمام المستثمرين الأجانب وبخاصة رجال الأعمال السعوديين للمشاركة في تنفيذ تلك المشاريع خاصة وأنها اتخذت العديد من الإصلاحات وأقرت جملة من الأنظمة التي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية حيث سجلت جورجيا رقماً متقدمًا في مجال تهيئة المناخ الاستثماري وتخفيف البيروقراطية حسب تقرير للبنك الدولي في هذا المجال.

في السياق ذاته التقى وفد لجنة الصداقة السعودية الجورجية وزيرة الاقتصاد والتنمية المستدامة فيرا كوباليا التي رحبت بدخول رجال الأعمال السعوديين للاستثمار في المشروعات الكبرى التي تعتزم تنفيذها الحكومة الجورجية وبخاصة في القطاعات الاقتصادية والصناعية والكهرباء والسياحية بالتعاون مع المستثمرين الأجانب، مشيرة إلى جملة من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجورجية والإجراءات التي اتخذتها لتسهيل الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب لاستغلال الفرص الاستثمارية التي وفرتها الحكومة.

وأشارت إلى أن السياحة في جورجيا تشهد تطوراً وتناميًا في عدد السياح، حيث يتراوح عددهم سنويا بين ٣ – ٥ ملايين سائح، وهو ما يدفع بالحكومة الجورجية إلى فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في المنشآت السياحية بمختلف أنحاء جورجيا.

والتقى وفد مجلس الشورى نائب وزير الزراعة الجورجي قسطنطين كوباكهيدز الذي قدم للوفد إيجازاً عن الزراعة في جورجيا وتطورها، وأهم المحاصيل التي تنتجها، مشيراً إلى وفرة المياه في بلاده مما يشجع على الاستثمار في هذا المجال.

وتحدث رئيس وفد مجلس الشورى الأستاذ عبدالله الدريس عن أهم السياسات التي اتخذتها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحد من استنزاف المياه من خلال تشجيع المزارعين على استخدام أجهزة الري الحديثة وتقديم القروض الميسرة

لهم، إلى جانب توجه المملكة إلى الاستثمار الزراعي في بعض المحاصيل الزراعية في عدد من الدول واستيرادها.

في ذات السياق استقبل نائب وزير الخارجية الجورجي الدكتور ديفيد جلاغانيا وفد لجنة الصداقة السعودية الجورجية، وبعد أن رحب بأعضاء الوفد في جورجيا نوه بموقف المملكة من قضية استقلال أبخازيا وأوستيا وعدّه موقفًا مهماً من دولة لها مكانتها السياسية والاقتصادية المؤثرة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأكد حرص جورجيا على توسيع علاقاتها مع المملكة العربية السعودية معتبراً إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع المملكة سيسهم في إقامة جورجيا علاقات مع بقية الدول العربية لأن المملكة العربية السعودية دولة مؤثرة ولها ثقلها في المنطقة العربية.

وعبر عن تقديره للدور الكبير الذي تقوم به المملكة في خدمة السلام والأمن الدوليين والقضايا الإقليمية والدولية، منوهاً إلى مكانتها الدولية من خلال عضويتها في مجموعة دول العشرين.

ونوه بالدور الذي يقوم به مجلس الشورى في تعزيز علاقات المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة وتطويرها، وقال: «نحن ندرك الدور المهم لمجلس الشورى في تعزيز العلاقات مع الدول عبر الدبلوماسية البرلمانية التي يمارسها من خلال الزيارات الرسمية لمسؤوليه، أو لوفود لجان الصداقة البرلمانية في المجلس».

كما قام الوفد بزيارة وكالة الخدمات التابعة لوزارة الداخلية الجورجية التي تعنى بتسجيل السيارات ونقل ملكيتها وإصدار رخص السير والقيادة واطلعوا على آلية العمل فيها التي تسير وفق آلية عمل منظمة يتم خلالها إنجاز رخص السير ولوحات السيارة في دقائق معدودة.

من جهة أخرى التقى وفد مجلس الشورى في مقر البرلمان الجورجي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان أكاكي مينا شفيلي بحضور نائب رئيس اللجنة رئيس مجموعة الصداقة الجورجية السعودية.

وتم خلال اللقاء استعراض علاقات الصداقة بين المملكة وجورجيا، والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجورجي وأهمية تفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين وتبادل الزيارات بوصفها إحدى وسائل تعزيز التعاون بين المجلسين.

واجتمع وفد مجلس الشورى مع رئيس وأعضاء مجموعة الصداقة الجورجية السعودية بالبرلمان الجورجي وتركز البحث خلال اللقاء على سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجورجي، وتطوير علاقات التعاون بين المملكة وجورجيا، والدفع بها إلى آفاق أوسع بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين.

في ذات السياق التقى وفد الشورى عمدة العاصمة تبليسي جيجي أوجلافا، وتم خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون بين المملكة وجورجيا وسبل تطوير آفاقه إلى مجالات أوسع وبخاصة في المجالات التنموية.

وعرض أوجلافا أمام الوفد جملة من الفرص الاستثمارية المتاحة في بلاده وبخاصة في تبليسي أمام المستثمرين الأجانب متمنياً مشاركة رجال الأعمال السعوديين فيها.

من جهته عبر رئيس وفد مجلس الشورى الأستاذ عبدالله الدريس عن شكره وتقديره لجميع المسؤولين والبرلمانيين الجورجيين الذين التقاهم الوفد على ما لقيه أعضاء وفد المجلس من حفاوة وحسن وفادة وكرم ضيافة.

وقدم لهم نبذة عن مجلس الشورى وآلية العمل فيه وفي لجانه المتخصصة وعلاقاته البرلمانية مع مختلف البرلمانات والمجالس التشريعية في مختلف دول العالم ومنها البرلمان الجورجي.

وتطرق إلى التطور والتقدم الذي حققته المملكة العربية السعودية في مختلف المجالات التنموية، مشيراً إلى حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على تنويع مصادر الدخل بدلًا من الاعتماد على البترول مصدر دخل وحيد، حيث أنشأت أكبر مدينتين صناعيتين في المنطقة هما الجبيل وينبع، حيث تحتضن المدينتان كبريات الشركات البتروكيمياوية والمصانع الكبرى في مختلف المجالات الصناعية إلى جانب إنشاء خمس مدن صناعية توزعت في غرب وشمال وجنوب المملكة.

كما عبر عن شكره على تقديرهم وثنائهم

على موقف المملكة برفض الاعتراف باستقلال مقاطعتي أبخازيا وأوستيا، مشيراً إلى أن هذا الموقف هو موقف أصيل في السياسة الخارجية للمملكة بدعم ووحدة أراضي الدول، ونابع من سياستها الثابتة التي تقوم على تأييد الحق والعدل ونصرة المظلوم.

وأشار إلى موقف المملكة من الإرهاب الدولي ومكافحته وجهودها في هذا السياق، منوهاً إلى الدور الرائد لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تأسيس الحوار العالمي من خلال مبادرته في مؤتمر الحوار العالمي الذي عقد في العاصمة الأسبانية مدريد بهدف تأسيس حوار بين أتباع الأديان يرسخ مبادئ التسامح والتفاهم بين الشعوب، ذلك المؤتمر الذي دعا إلى إنشاء مركز دولي للحوار، حيث تم إنشاء مركز الملك عبدالله الدولي للحوار العالمي في العاصمة النمساوية فيينا.

كما قام وفد لجنة الصداقة السعودية الجورجية في مجلس الشورى خلال زيارته لجمهورية جورجيا بزيارة لمدينة باتومي الساحلية على البحر الأسود والتقى رئيس حكومة أدجاريا ذاتية الحكم ليفان فارشالوميدزه الذي قدم لهم إيجازاً عن المقاطعة والفرص الاستثمارية في مدينة باتومي وبخاصة في المجال السياحي حيث تتوفر بالمدينة كافة مقومات السياحة سواء البحرية أو الجبلية.

وأشار إلى أن الحكومة الجورجية على استعداد لتوفير جميع السبل التي تسهل على المستثمرين الأجانب الاستثمار في البلاد مرحباً بالمستثمرين السعوديين الذين دعاهم إلى استغلال الفرص المتاحة.

ونوه إلى حزمة من الحوافز التي توفرها الحكومة الجورجية لجذب الاستثمارات الأجنبية ومنها خفض الضرائب ومنح الأراضي المجانية وتأجير الغابات لسنوات طويلة.

من جهة أخرى التقى وفد مجلس الشورى رئيس المجلس الأعلى لجمهورية أدجاريا ذاتية الحكم ميخائيل ماخاردزه وتبادل معه على غداء عمل الحديث حول أهمية تطوير العلاقات بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها، إلى جانب المراحل التاريخية التي مرت بها جورجيا منذ دخول الإسلام إليها مروراً بالاحتلال السوفيتي وانتهاء بهذا العصر الذي تسابق فيه البلاد الزمن نحو التحديث والتطوير في كافة المجالات.

كما التقى وفد لجنة الصداقة رئيس المحكمة الدستورية الجورجية جيورجي بابوشيفلي واستمعوا منه إلى شرح عن تطوير القوانين والأنظمة التي من شأنها حماية رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد مشيراً إلى أن الحكومة الجورجية اتخذت قراراً سياسياً بمحاربة الفساد والحفاظ على الأمن من سن قوانين صارمة لا تستثني أحداً بدأت نتائجها تظهر على أرض الواقع، وذلك في إطار النظرة المستقبلية للرقي بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة.

من جهته أعرب رئيس الوفد نائب رئيس اللجنة الأستاذ عبدالله بن زامل الدريس عن شكره لرئيس حكومة أدجاريا ولرئيس المجلس الأعلى لجمهورية أدجاريا ذاتية الحكم وبرئيس المحكمة الدستورية على إتاحة الفرصة لهذه اللقاءات متمنياً لجمهورية جورجيا حكومة وشعباً المزيد من التقدم والازدهار.

وأبدى أعضاء الوفد إعجابهم بالإجراءات والاصلاحات التي اتخذتها البلاد لجذب المستثمرين الأجانب وتطلعاتها إلى تنويع مصادر الدخل في المستقبل.

وأطلع رئيس وفد الشورى رئيس المحكمة الدستورية الجورجية على جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين في مجال تطوير القضاء والأنظمة القضائية التي كان لمجلس الشورى دور في تطويرها وتحديثها بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما قدّم له إيجازاً عن مجلس الشورى وآلية العمل فيه وفي لجانه المتخصصة وصلاحياته في دراسة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتحديث الأنظمة القائمة وسن الأنظمة الجديدة.

على صعيد آخر قام وفد لجنة الصداقة السعودية الجورجية بزيارة لمقر الخدمات العامة التابع لوزارة العدل الجورجية الذي يختص بإصدار جوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية الشاملة، وتسجيل العقارات ووثائق الزواج، حيث استمعوا إلى شرح عن آلية العمل في الإدارة وإنجاز المعاملات في وقت وجيز إلى جانب إمكانية إنهاء المواطن الجورجي كافة الإجراءات من منزله أو مكتبه.

وقد أبدى أعضاء الوفد إعجابهم بهذا المستوى المتميز من الأداء والرقي في التعامل من قبل العاملين في الإدارة.

ورافق الوفد مساعد مدير الإعلام والنشر الأستاذ علي بن عبدالله الخضير ومساعد مدير إدارة المراسم الأستاذ فهد بن عبدالله المسيند ومدير أعمال اللجنة الأستاذ سلطان بن محمد الطويل.

النائب التركي محمد باتوك:

على البرلمانات أن تحقق مطالب الشعوب وتصنيع التكنولوجيا إسلامياً هو الحل للتقدم والتطور

الكويت: عبد الحميد زقزوق

أكد عضو البرلمان التركي النائب محمد باتوك أن على الحكام أن يستجيبوا للمطالب المستحقة لشعوبهم طالما عبروا عنها بالطرق السلمية وعلى البرلمانات أن تترجم مطالب هذه الشعوب ترجمة دقيقة، وقال إن البرلمان الذي لا يحقق طموحات الشعب لا يمكن أن يحقق أي نجاح.

ودعا باتوك الشعوب العربية والإسلامية وبصفة عامة شعوب ودول العالم الثالث إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تصنيع ما تحتاجه من آلات بأيديها بدلاً من استيرادها من الغرب لأن من يصنع الآلة يحكم من يستعملها ويتحكم فيه، مؤكداً أن ذلك هو الطريق الوحيد للخلاص من التبعية.

وعن العلاقة بين الشعبين التركي والسعودي قال إنها علاقة طيبة وودية ولكنها على المستوى البرلماني ليست كما نريد لها أن تكون.

وفيما يلي نص الحوار:

ما مدى علاقة التعاون بين البرلمان التركي ومجلس الشورى السعودي؟

في الحقيقة العلاقة ليست فقط برلمانية وإنما هي علاقة أخوية بين الشعبين التركي والسعودي وهي بدورها تنعكس على العلاقة بين البرلمانين، ففي كل عام يذهب إلى المملكة العربية السعودية أكثر من مائتي ألف شخص لأداء مناسك العمرة والحج وهناك عمال وشركات يعملون هناك وإخواننا السعوديون يأتون إلى تركيا للزيارة والسياحة والتجارة، والتجارة بيننا محترمة ولكن علاقاتنا البرلمانية ليست كما نريد لها نحن، فهي علاقة ضعيفة، وأنا الحمد لله زرت المملكة العربية السعودية عدة مرات والتقيت مع بعض أعضاء مجلس الشورى، ولكنني لم أزر المجلس نفسه حتى الآن ونأمل أن تتواصل لقاءاتنا وتتعدد زياراتنا وأن نقيم علاقة ودية وأخوية مباشرة بين البرلمانين وأن نتبادل الخبرات ونستفيد من بعضنا البعض.

ما هو حدود طموح البرلمان التركي لتطوير أدائه؟

كما هو معروف تاريخ البرلمان التركي أكثر من ١١٥ سنة من أيام الدولة العثمانية وينص الدستور التركي على المبادئ والقوانين التي تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما أن لدينا المحكمة الدستورية التي تراقب القوانين التي تصدر من البرلمان ومدى مطابقتها للدستور من عدمه، وعمومًا فالبرلمان الذي يستجيب لرغبات الشعب يكون برلمانًا ناجحًا، وعلى العكس فالبرلمان الذي لا يستجيب لرغبات وطموحات الشعب لا يمكن أن يحقق أي نجاح.

إلى أي مدى تقلقكم التهديدات الإيرانية الأمريكية المتبادلة وانعكاساتها عليكم في المنطقة؟

العالم الإسلامي جميعه والعالم العربي خاصة يعيش اليوم ظروفاً خاصة، ففي سوريا يعيش الشعب السوري في دائرة النار، فهناك مجزرة وملحمة من القتل والذبح وهذا ليس مناسبًا فالشعب السوري هو صاحب البلد والحكام يأتون وتذهبون، وكل البشر إلى فناء ولكن يظل الشعب، فهو صاحب البلد لذلك يجب على الحكومة أن تستمع وتستجيب لمطالب الشعب، وكما نرى في العراق هناك مشاكل عديدة وعنف وصراع داخلي، وهناك أيضاً الطائفية التي تريد تقسيم العراق إلى ثلاث دول أو أكثر، ونحن لا نريد لأي بلد أن يكون لديه مشاكل وصدامات أو مشاكل داخلية، كما نرى أيضا في بعض الدول العربية بعض التبديل في نظم الحكم ولكن بطريقة دموية ونحن نريد أن تتم هذه التغييرات بطريقة سلمية، فالشعوب تعبر عن إرادتها بطريقة سلمية ويجب أن تستجيب الحكومات إلى هذه المطالب بطريقة سلمية بعيداً عن الصدامات الدموية فمثلاً في مصر تتم هذه الأيام الانتخابات الرئاسية والتي نتمنى أن تتم بصورة سلمية، وفي ليبيا مازال هناك قتال ومشاكل ونتمنى أن يتم التغيير بطريقة سلمية وأن يتم تشكيل الحكومة بطريقة تتناسب مع مطالب الشعب.

في رأيكم ما السبيل إلى التنمية الحقيقية في العالم الثالث للتغلب على ما تعيشه الشعوب من تخلف في هذا العالم، وكيف نتشارك لمعاونة بعضنا البعض لتجاوز هذا التخلف؟

في عالمنا الثالث وفى البلاد الإسلامية نجد أن عدم الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة التي نكتفي باستيرادها من الخارج هو السبب الرئيسي في تخلف هذه المجتمعات والركون إلى الاعتماد على الآخر دون أن نجهد أنفسنا، بينما يجب علينا أن نجتهد في صنع كل ما نحتاج إليه أو أغلبه على الأقل، ولك أن تنظر إلى عدد السيارات التي تجرى في شوارع عالمنا الإسلامي بالملايين والتي يندر أن تكون صناعة وطنية، وهناك قاعدة علمية علينا أن نتدبرها ونعيها جيدًا مفادها أن من يصنع الآلة يحكم من يستعملها ويتحكم فيه، لذا كان من الضروري علينا أن نجتهد علمياً وأن ننتج ما نحتاجه حتى نتخلص من التبعية للغرب ونطمح أن نقدم منتجاتنا للآخرين ليستعملوها، ويجب علينا أن نستثمر الخيرات التي منحنا الله إياها.

هل زرتم المملكة العربية السعودية مؤخراً، وما هو انطباعكم عنها؟

نعم زرت المملكة العربية السعودية منذ سنتين وتابعت باهتمام بالغ الجهود الطيبة لخادم الحرمين الشريفين في تطوير الأماكن المقدسة وشاهدت بأم عيني التوسعة الكبيرة التي يجري العمل بها في الحرم المكي والحرم النبوي وهم يبذلون قصارى جهودهم التي نشكرهم عليها باسم المسلمين جميعاً.

الزميل عبد الحميد زقزوق يجري الحوار مع النائب التركي محمد باتوك

عدم الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة سبب رئيس في تخلف المجتمعات

العلاقة بين المملكة وتركيا أخوية وتنعكس إيجاباً على البرلمانيين

العالم الإسلامي جميعه والعالم العربي خاصة يعيش اليوم ظروفاً خاصة تقتضي التعاون والتعاضد

سمو ولي العهد يستقبل رئيس المجلس الوطني في أذربيجان

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – حفظه الله – في الديوان الملكي معالي رئيس المجلس الوطني في جمهورية أذربيجان اوكتاي أسدوف والوفد المرافق.

وجرى خلال الاستقبال بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأذربيجان، واستعراض العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين في شتى المجالات.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز رئيس ديوان سمو ولي العهد المستشار الخاص لسموه، وصاحب السمو الأمير الدكتور مشعل بن عبدالله بن مساعد المستشار بديوان سمو ولي العهد، وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز المستشار بديوان سمو ولي العهد، ومعالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم

آل الشيخ ومعالي السكرتير الخاص لسمو ولي العهد الأستاذ عبد الرحمن بن علي الربيعان وعضو مجلس الشورى الدكتور منصور بن سعد الكريديس العضو المرافق وسفير المملكة لدى جمهورية أذربيجان فهد بن علي الدوسري.

د. آل الشيخ يبحث سبل تعزيز العمل البرلماني مع رئيس المجلس الوطني في أذربيجان

بحث معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي رئيس المجلس الوطني «النواب» في جمهورية أذربيجان اوكتاي أسدوف، مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والمجلس الوطني الأذربيجاني.

جاء ذلك خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس، معالي رئيس المجلس الوطني والوفد المرافق له.

وأكد معاليه متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية أذربيجان في شتى المجالات منوهاً في ذات الصدد بعلاقات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والمجلس الوطني الأذربيجاني، وحرص مجلس الشورى على تعزيز وتطوير هذه العلاقة وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

من جانبه أعرب رئيس المجلس الوطني «النواب» في جمهورية أذربيجان اوكتاي أسدوف عن سعادته بزيارة المملكة، مشيراً إلى أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية والحرص على

تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

ووصف معاليه المباحثات مع معالي رئيس مجلس الشورى بالبناءة والمفيدة لكلا البلدين.

وقال: إن هناك رغبة من البلدين في تطوير وتنمية العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، وأن تنعكس هذه العلاقات في شتى المجالات لتطويرها وتعزيزها في المستقبل.

وفي نهاية الاستقبال تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة ثم صحب معالي رئيس مجلس الشورى معالي رئيس المجلس الوطني الأذربيجاني في جولة داخل أروقة المجلس شملت القاعة الأندلسية والقاعة الكبرى وقاعة جلسات مجلس الشورى الأسبوعية.

حضر الاستقبال معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري وعدد من المسؤولين من الجانبين.

رئيس المجلس يبحث العلاقات الثنائية مع سفير الهند

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير جمهورية الهند لدى المملكة حامد علي راو.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الهندي، وتفعيل دور لجنتيّ الصداقة البرلمانية السعودية - الهندية - بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

من جهته قال السفير الهندي في تصريح صحفي بعد لقائه مع معالي رئيس مجلس الشورى: إن العلاقات بين المملكة وجمهورية الهند حظيت بدفعة كبيرة جداً في مجالات التعاون منذ الزيارة التاريخية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله

بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – إلى جمهورية الهند عام (٢٠٠٦م) وكذلك الزيارة المماثلة التي قام بها دولة رئيس الوزراء في جمهورية الهند الدكتور ما نموهان سينغ إلى المملكة عام (٢٠١٠م).

وأكد أن هذه الزيارات المتبادلة دليل قاطع على رغبة القيادتين في رفع مستوى العلاقات إلى شراكة في مختلف المجالات.

الصداقة البرلمانية السعودية الأذربيجانية تبحث العلاقات المشتركة مع وفد المجلس الوطني في أذربيجان

من جهة أخرى عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأذربيجانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور محمد بن سعد السالم، اجتماعاً في مقر المجلس بالرياض، مع أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الأذربيجانية السعودية بالمجلس الوطني الأذربيجاني برئاسة عضو المجلس فتاح حيدروف وأعضاء اللجنة.

وجرى خلال الاجتماع بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأذربيجان، واستعراض العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين في شتى المجالات، لاسيما على الصعيد البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الأذربيجاني وسبل تعزيزها، وبحث تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

وثمّن رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الأذربيجانية فتاح حيدروف باسمه واسم أعضاء الوفد المرافق لرئيس المجلس الوطني، حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الذي وجده الوفد منذ وصوله، مؤكداً عمق العلاقات بين البلدين.

ونوّه بالدور الذي تقوم به المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – على الساحة الدولية وما تمثله من مكانة وثقل على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مشيداً بالمواقف الثابتة والداعمة لحكومة خادم الحرمين الشريفين تجاه كل ما يكفل أمن واستقرار وتقدم أذربيجان.

وأكّد حرص بلاده منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي على تنمية وتوثيق علاقاتها لاسيما مع دول العالم الإسلامي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية حاضنة الحرمين الشريفين ومهد الرسالة.

من جهته شدّد عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور محمد السالم خلال الاجتماع على اهتمام المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين على تنمية العلاقات لاسيما مع دول العالم الإسلامي ومنها أذربيجان، منوهاً بالجهود الحثيثة التي يبذلها الجانبان في تعميق أواصر هذه العلاقات بما يحقق مصالح الشعبين والبلدين الشقيقين.

لجنة الشؤون المالية تزور جمرك ميناء جدة الإسلامي

قام وفد من لجنة الشؤون المالية بمجلس الشورى برئاسة رئيس لجنة الشؤون المالية بالمجلس الدكتور سعد بن محمد مارق بزيارة إلى جمرك ميناء جدة الإسلامي.

وكان في استقبال الوفد لدى وصولهم مقر الجمرك مساعد مدير عام الجمارك للشؤون الفنية والمعلومات حمد بن سليمان القسومي ومدير عام جمرك ميناء جدة الإسلامي سليمان بن عبد الله التويجري ومدير عام جمرك مطار الملك عبد العزيز الدولي محمد بن علي حجر الغامدي وعدد من المسؤلين بالجمارك.

واستمع الوفد لشرح عن مهام الجمارك وأنشطته من مدير عام جمرك ميناء جدة الإسلامي، ودارت مناقشات حول مهام ونشاطات جمرك ميناء جدة الإسلامي.

بعد ذلك تجول الوفد داخل الميناء وشاهدوا نظام الكشف بالأشعة كما قاموا بجولة على أرصفة الميناء واطلعوا على نظام النافذة الواحدة وهي عبارة عن مبنى يضم جميع جهات الفسح الجمركي.

بعد ذلك توجه الوفد إلى محطة البحر الأحمر للحاويات التي تم تدشينها حديثا ثم زاروا برج ميناء جدة الإسلامي.

الشؤون الأمنية تلتقي وفد الكلية الملكية بالمملكة المتحدة

عقدت لجنة الشؤون الأمنية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سعود بن حميد السبيعي اجتماعاً مع وفد الكلية الملكية للدراسات الدفاعية بالمملكة المتحدة والذي يضمّ عدداً من كبار الضباط من عدد من الدول.

وفي بداية الاجتماع رحّب رئيس اللجنة عضو المجلس بأعضاء الوفد، مقدراً لهم زيارتهم لمجلس الشورى والاجتماع بأعضاء لجنة الشؤون الأمنية.

وتناول الاجتماع استعراض مجمل الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك في الشأن العسكري، وأبرز التطورات التي تشهدها المنطقة.

وقدم رئيس اللجنة لأعضاء الوفد نبذة موجزة عن المجلس وتأسيسه ومهامه وصلاحياته وفق نظامه، وآليات العمل في المجلس ولجانه المتخصصة، ودوره التشريعي والرقابي، وما تقوم به اللجنة من أعمال.

بحضور نائبي الوزير.. لجنة الشؤون التعليمية تناقش أوضاع التعليم والخريجين

عقدت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى اجتماعاً بمقر المجلس في الرياض برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح، وحضور معالي نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي، ومعالي نائب وزير التربية والتعليم لشؤون تعليم البنين الدكتور حمد آل الشيخ وعدد من وكلاء الوزارة، وذلك في إطار مناقشة اللجنة التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

وبحث أعضاء اللجنة مع مسؤولي وزارة التربية والتعليم عدداً من المحاور الواردة في التقرير السنوي للوزارة خاصةً ما يتعلق بالنواحي التعليمية الإدارية والمالية والمباني المدرسية ومستوى الأمن والسلامة فيها والتجهيزات المدرسية والتدريب في الوزارة، وأهم الإنجازات المتحققة على هذا الصعيد، وأبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الوزارة أمام أدائها لمهامها الإدارية والمالية.

كما تم استعراض، أوضاع التعليم والمدارس السعودية في الخارج والتعليم الأهلي والأجنبي، وإلزامية التعليم حتى سن الخامسة عشر ومدى تطبيقه إلى جانب ما يتعلق بالعنف والسلوكيات في المدارس ومدى فاعلية لائحة السلوك المعمول بها.

كما ناقشت اللجنة مع الحضور، أوضاع خريجات الكليات المتوسطة، والشؤون الإدارية والمالية في الوزارة والتشكيلات المدرسية والرتب الوظيفية وما يتعلق بالدرجة المستحقة للمعلمين الذين تم تحسين مستوياتهم الوظيفية، وإمكانية الاستفادة من خريجات الكليات المتوسطة في الوظائف المساندة أو العمل على إعادة تأهيلهن لتعليم الصفوف الأولية.

وتطرق الاجتماع لأوضاع المعلمات اللاتي يعانين المسافات الطويلة والبعيدة عن أماكن إقامتهن، وأبرز الحلول المناسبة لمعالجة أوضاعهن، وطريقة إعلان حركة نقل المعلمين أثناء العام الدراسي والأثر السلبي المترتب جرّاء ذلك، وسن التقاعد للمرأة وتعديل الإجازة الاضطرارية للمعلمة.

كما استعرض الاجتماع عدداً من المحاور المتعلقة بأداء هيئة تقويم التعليم العام والمركز الوطني لتقويم التعليم العام، وإمكانية التوسع في رياض الأطفال والبنية التحتية لها، ومكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمباني المدرسية وطرق التغذية المدرسية والمقررات الإلكترونية.

وأجاب مسؤولو الوزارة ووكلاؤها لشؤون التخطيط والتطوير والشؤون الإدارية والمالية، والشؤون المدرسية، وشؤون تعليم البنين والبنات والمركز الوطني للمعلومات التربوية، على التساؤلات التي طرحها أعضاء اللجنة خلال الاجتماع كل فيما يندرج ضمن اختصاصاته.

الإدارة والموارد البشرية تناقش تقرير الخدمة المدنية

ناقشت لجنة الإدارة والموارد البشرية في اجتماع عقدته برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبد الله آل ناجي، التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ وذلك بحضور وكيل الوزارة عبد الله الملفي، ومدير مكتب مساندة المشاريع التقنية وليد الحميضي.

د. محمد آل ناجي

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع أبرز المحاور المتعلقة بالتقرير السنوي للوزارة، وأهمها ما يتعلق بالتدريب والابتعاث، والوظائف، والمشروعات التي تنفذها الوزارة، كما بحثت آليات التعاون والتكامل بين الوزارة وبقية الأجهزة الحكومية الأخرى فيما يتعلق بشؤون الموظفين والوظائف وتزويد الوزارة بالمعلومات، وأجاب ضيوف اللجنة عن التساؤلات التي طرحها أعضاء اللجنة خلال الاجتماع.

خلال مشاركته في اجتماع بالسودان

الدكتور إبراهيم السليمان يبرز جهود المملكة في سبيل الحد من البطالة

اختتمت بالعاصمة السودانية الخرطوم أعمال اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية للاتحاد البرلماني العربي التي استمرت لمدة يومين. ومثل المملكة في الاجتماع عضو مجلس الشورى عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي الدكتور إبراهيم بن عبدالله السليمان.

وألقى رئيس البرلمان السوداني أحمد ابراهيم الطاهر خلال الجلسة الافتتاحية كلمةً ثمن فيها جهود البرلمانات العربية والوطنية للتصدي لمشكلة البطالة، داعياً الى الاهتداء بتجربة السودان في الإسهام في تخفيف حدة الفقر ومكافحة البطالة والاهتمام بقضايا الشباب.

وأكد ضرورة تبني إستراتيجية عربية شاملة تأخذ في الاعتبار تأهيل الشباب وإنشاء قاعدة معلومات وطنية للوظائف المطروحة في القطاعين العام والخاص والاستفادة من تجربة بعض الدول بفتح الأسواق والتجارة البينية وتقوية التكتل الاقتصادي العربي المشترك بإنشاء السوق العربية المشتركة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وتحسين مناخ الاستثمار، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية مما يساهم من الحد من هذه الظاهرة.

من جانبه أكد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج أهمية انعقاد هذه الاجتماعات بالخرطوم تأكيداً من البرلمانات العربية لدعمها ومساندتها للسودان في ظل الظروف الاستثنائية التي يتعرض لها، موضحاً أن هذه الاجتماعات ستناقش عدداً من أوراق العمل التي تم إعدادها من البرلمانات العربية المكونة للاتحاد حسب تصور كل برلمان ورؤيته في وجود معالجات ودراسة أسباب هذه الظاهرة للخروج برؤية موحدة وتوصيات لإعداد تقرير موحد يرفع للاتحاد في مؤتمره القادم.

واستعرض عضو مجلس الشورى عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد البرلماني العربي الدكتور إبراهيم بن عبد الله السليمان الجهود التي قامت بها المملكة العربية السعودية في سبيل الحد من البطالة، مشيراً إلى حزمة القرارات السامية الكريمة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في هذا الشأن مع وضع الإستراتيجيات والسياسات التي تؤمن فرص العمل للمواطنين بالمملكة.

وقدم السليمان ضمن أعمال اللجنة المالية والاقتصادية في الاتحاد البرلماني العربي التي بدأت أعمالها، ورقة عمل تتضمن مقترحات وحلول لمعالجة ظاهرة البطالة في الوطن العربي.

وناقش أعضاء اللجنة على مدى ثلاثة أيام موضوع البطالة في الوطن العربي الأسباب وآليات العلاج، وتنويع مصادر التمويل لميزانية الاتحاد البرلماني العربي.

وقد أقام سفير خادم الحرمين الشريفين لدى السودان فيصل بن حامد معلا في الخرطوم مأدبة عشاء تكريما لعضو مجلس الشورى عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي الدكتور إبراهيم بن عبد الله السليمان الذي يشارك في اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية في الاتحاد البرلماني العربي الذي جرت أعماله في الخرطوم.

حضر المأدبة أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون لدى السودان وعدد من المسؤولين السودانيين وأعضاء السفارة.

الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية تبحث أبرز التطورات الإقليمية مع مدير مركز «نيسا»

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة المهندس أسامة بن محمد كردي بمقر المجلس في الرياض، اجتماعاً مع مدير مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا الأمريكي للدراسات الإستراتيجية (نيسا) السفير جميس لاروكو.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، واستعراض أبرز التطورات الإقليمية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة.

كما بحث الاجتماع سبل دعم وتعزيز التعاون بين المملكة ومركز (نيسا) فيما يتعلق بفرص التدريب.

حضر الاجتماع نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في المملكة توماس ويليامز، وعدد من الدبلوماسيين الأمريكيين وأعضاء الوفد المرافق لمدير المركز.

الصداقة البرلمانية السعودية التركية تبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي مع السفير التركي

التقى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التركية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الدكتور مشعل بن ممدوح آل علي، سفير جمهورية تركيا لدى المملكة أحمد مختارغون وذلك بمقر مجلس الشورى في الرياض.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وتركيا، واستعراض علاقات التعاون التي تربط البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

كما تناول الجانبان سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان التركي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

كما بحث اللقاء الزيارة الرسمية التي من المنتظر أن يقوم بها وفد الجمعية الوطنية التركية (البرلمان) إلى المملكة خلال الفترة القادمة، والزيارة الرسمية التي قام وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التركية إلى تركيا مؤخراً.

أعضاء المجلس يعرفون بالتجربة الشورية لوفد طلابي أمريكي

التقى عدد من أعضاء مجلس الشورى بمقر المجلس في الرياض برئاسة عضو المجلس الدكتور عبد الرحمن العناد، أعضاء وفد جامعة جون هوبكنز الأمريكية ويضم عدداً من طلاب الدراسات العليا في الشؤون السياسية والثقافية المهتمة بمنطقة الشرق الأوسط.

وفي بداية اللقاء رحب الدكتور العناد بأعضاء الوفد، مقدراً لهم اهتمامهم بزيارة مجلس الشورى والاجتماع مع أعضائه، كما أطلع الوفد الطلابي على تاريخ الشورى في المملكة ومسيرة المجلس منذ تأسيسه وتحديث نظامه، مقدماً لهم عرضاً موجزاً عن آليات عمل المجلس واختصاصاته ولجانه المتخصصة، ودوره في صناعة القرار داخل المملكة من خلال سن الأنظمة والتشريعات ومناقشة تقارير الأداء السنوي لمختلف الجهات الحكومية، ودراسة الاتفاقيات ومذكرات التعاون الدولية.

وتناول اللقاء استعراض مجمل الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك في مختلف الشؤون السياسية والثقافية والاجتماعية والتعليمية، وأبرز التطورات التي تشهدها المنطقة.

كما تم فتح باب النقاش والتساؤلات بين الطلاب وأعضاء مجلس الشورى حول أبرز الموضوعات التي تدخل في اهتمام البحوث الدراسات التي يعكفون على إنجازها.

حضر اللقاء مع الوفد الطلابي أعضاء المجلس الدكتور خالد العواد، الدكتور راشد الكثيري، الدكتور منصور الكريديس، والدكتور سالم القحطاني.

ذكرى بيعة .. وعمق محبة

أ. موسى السليم

كان يوم ١٤٣٣/٦/٢٦هـ من الأيام المشرقة خيراً وبركة، النابضة إخلاصاً ومحبة، الفوّاحة اعتزازاً وبهجة بالذكرى السابعة لبيعة غالية صادقة؛ من شعب مخلص وفيّ لقائد فذّ أبيّ، عزمه عزم الفتوّة، ونهجه نهج الأخوّة، وروحه روح الأبوّة .. لقد كان ذلك الخميس المتميز أنساً وحبوراً؛ ذكرى بيعة، وعمق محبة، لقائد عظيم سيبقى لبلاده فخراً، ولأمّته ذخراً؛ بعزائمه وقراراته الإصلاحية الوطنية البنّاءة وباهتمامه ومبادراته الإسلامية والعربية المعطاءة.. لذا جاء الاحتفاء بهذه الذكرى السامية بمحبة متبادلة وشفافية رائعة بين الراعي ورعيته باعتزاز وصادق حب من قلوب أبناء وبنات الشعب لوالدهم وقدوتهم مصدر فخرهم وقائد مسيرتهم الملك المفدّى عبدالله بن عبدالعزيز (أيده الله وأدام عزه وأسبغ عليه تمام العافية والصحة) ومنه لهم بمشاعر الأب لأبنائه والأخ لإخوانه مفتخراً دون منّ ولا مين أنه يعتز بخدمة دينه ووطنه ومواطنيه.. وبكل الود وصفائه شارك أبناء الوطن وبناته من مختلف فئاته أمراء ووزراء وعلماء ومسؤولين ومفكرين ومواطنين أوفياء في الاحتفاء بذكرى البيعة لصاحب الإنجازات العظيمة والمبادرات الكريمة التي أسداها الراعي الباني أبو متعب بكل إخلاص وحب منذ كان (حفظه الله) ولياً للعهد وساعداً مخلصاً لأخيه وحُبّه الملك فهد (رحمه الله) باهتمامات وطنّية نافعة وخطوات إصلاحية رائعة؛ شمائلها المحبة الزاهية، وخمائلها آمال التطوير السامية في مسيرة نهضة وبناء شاملة، ومجالات إصلاح وعطاء وتطوير تعليمي وقضائي واجتماعي وعمراني واقتصادي وصحي بمنهجية فائقة رغم حسد الحاسدين وكيد الكائدين، ورغم ما تبثّه أبواق سموم إعلام الخونة والحاقدين والخوارج الإرهابيين.

نعم .. لقد حفظنا الله عز وجل بفضله ومنه، وحفظ بلادنا من أحقادهم ووقانا من شرورهم ووفّقنا لتقوية المحبة واللُّحمة الوطنية بين فئات شعبنا وأنحاء وطننا تحقيقاً ولله الحمد لما كافح من أجله جلالة الملك المؤسّس لهذا الكيان الكبير عبد العزيز بن عبدالرحمن وأبناؤه الملوك البررة الذين حملوا راية الكفاح والبناء من بعده (سعود ثم فيصل ثم خالد ثم فهد) - تغمدهم الله جميعاً بواسع رحمته وأسكنهم فسيح جناته- حتى هذا العهد المبارك الزاهر لمليكنا القائد الظافر عبدالله بن عبدالعزيز الذي عمقّ في إحدى مناسبات الوطن أهم أسس منهجه السّامق بقوله الصادق (إننا بعون الله قادرون على حماية وطننا وشعبنا من كل عابث أو مفسد أو إرهابي أجير ولسنا إن شاء الله من الذين يخشون الجهر بالحق وإحقاقه ولا ممن لا يرعى الله في حماية دينه ووطنه).

نعم يا سيدي الملك القائد إننا بإذن الله ثم بإيماننا الحق وفي ضوء عزم وحزم قيادتكم السامية سنتجاوز كل الصعاب بإرادة الله الكريم الوهاب ثم بالرعاية والمتابعة الكريمة من سيدي سمو ولي عهدكم الأمين ورجالكم الأجلاء المخلصين، سواعدكم الأوفياء من أصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب الفضيلة العلماء وأصحاب المعالي الوزراء والمستشارين؛ المحبين حقّاً لمصلحة وطنهم ومواطنيهم؛ الحريصين على تعميق العدالة والنزاهة، ورؤية الحق وأداء الأمانة.

إن بيعه الوفاء مضمخة بشذا البهجة والهناء ومتميزة بعمق المحبة والوفاء من أمة لقائدها اعتزازاً وفخراً بإنجازاته العظيمة ومبادراته الكريمة وما تفضّل به من مساع سامية مخلصة، لتقويه أواصر التعاون العربي ونبذ أسباب الاختلاف والفرقة بين دول وشعوب الأمة، ثمّ ما تفضّل به من نداء نابض بالعزم وصدّق الإبوّة على تحويل التعاون بين دول الخليج العربية إلى اتحاد حق يتسّم بصادق الأخوة والقوّة والإيجابية فإنني أختم هذه المقالة بأبيات نابعة من عمق الاعتزاز والثقة بعظيم الخصال وجليل الفعال لقائد مسيرتنا مليكنا ووالدنا الذي هو حقاً رحيم في عواطفه وعظيم في مواقفه:

أبـو متعـب.. حبيبُ الشعب
على الأشـرار.. سيف باتر مُـرعب
وللأخيار.. لا أندى ولا أطيب..
أصيلٌ في مبادئه..!!
بقيٌّ في شمائله..!!
بأفعـال وأقـوال..!
وعزمٍ عانق الكوكب..!!
.....

أبو متعب.. حبيب الشعب
عظيـمٌ في مواقفـه..
صـدوقٌ في عواطفـه..
وفـي القمّـة.. سما بالعُرب للقمّة..!!
أعـاد العزّ للأمّـة..!
بعزم صادق الهمّة..!!
وبـدّد في مواقفـه..
دياجير من الظلمـة..!!
بتوفيـق من المولى.. أزاح الحـزن والغمّـة
فإذ بنفوسنا نشوى..!!
وإذ بصدورنا أرحب..!!
.....

أبـا متعـب.. حبيبَ الشعب
بكل الحب.. ونبض القلب
ندعـو الله خالقنـا..
بأن يرعاك قائدنـا..
وأن تبقى؛ لنا حبّاً..
به نزهو.. به نسمو..
على خير؛ وفي خير
ونصبح دائماً أطيب
.....

أبـا متعـب.. حبيبَ الشعب
سليـل المجـد.. وفـيّ الوعـد
مسحت الدّمعـة الحرّى..
رفعـت رؤسنا فخـراً..!!
مـلأت نفوسنا عـزّاً..!!
فدمت مليكنا ذخـراً..
لهذا الشعب وكل العُرب..!!
.....

* عضو مجلس الشورى

الزياني يشيد بالتعديلات الدستورية في البحرين

أشاد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني بمصادقة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين على التعديلات الدستورية بعد إقرارها من السلطة التشريعية، ووصفها بأنها نقلة نوعية مهمة في مسيرة الإصلاح والتطوير التي يقودها ملك مملكة البحرين.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون: إن إقرار السلطة التشريعية بمجلسيها النواب والشورى للتعديلات الدستورية جاء ثمرة لمرئيات حوار التوافق الوطني الذي دعا إليه ملك مملكة البحرين ضمن المبادرات الخيرة التي أطلقها الملك، واستكمالاً لمسيرة الإصلاح والتقدم من أجل تحقيق تطلعات شعب البحرين في المزيد من التطور والرقي.

ونوه الأمين العام لمجلس التعاون بما تضمنته الكلمة التي وجهها ملك مملكة البحرين بهذه المناسبة التاريخية من رؤى نيرة وتوجيهات حكيمة برهنت حرصه على المضي قدماً في طريق الإصلاح عبر التوافق الوطني ومن خلال المؤسسات الدستورية تأكيداً للمسيرة الديمقراطية المباركة، مشيداً بتأكيدات الملك حمد بن عيسى آل خليفة بأن أبواب الحوار مفتوحة.

وأكد أن دول مجلس التعاون تؤازر جهود القيادة الرشيدة في مملكة البحرين، وقد أعربت دائماً عن مساندتها للإصلاحات السياسية التي يقودها الملك حمد بن عيسى، ودعمها لمشاريع التنمية والازدهار في البحرين.

الدقباسي يدعو لإنقاذ المسجد الأقصى ويدعو اللبنانيين إلى الارتقاء فوق الخلافات

حذر رئيس البرلمان العربي على سالم الدقباسي اللبنانيين من بوادر فتنة طائفية بسبب الأحداث والخلافات التي شهدتها مدينتي طرابلس وبيروت مؤخراً.

ودعا الدقباسي، في بيان له، شعب لبنان إلى الارتقاء فوق تلك الخلافات والحرص على وحدة لبنان والسلم الأهلي وتفويت الفرصة على القوى التي لا تريد للبنان وشعبه الأمن والاستقرار والازدهار، مبيناً أن هناك من يهدف إلى إثارة القلاقل في لبنان.

ودعا الدقباسي المواطنين العرب عموماً إلى عدم الانجرار وراء الطرح الطائفي من أي جهة كانت وعدم إقصاء الآخر وإلى تركيز جهودهم في دفع مسيرة تعزيز الحريات واحترام حقوق الإنسان في العالم العربي.

كما دعا رئيس البرلمان العربي جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول العربية والإسلامية وسائر دول العالم إلى التحرك الفوري والعاجل لإنقاذ المسجد الأقصى من ممارسات وحفلات المجون الصهيونية داخل المسجد الأقصى، فضلاً عن استمرار أعمال الحفر أسفل المسجد وفي محيطه بغية هدمه وإقامة الهيكل المزعوم، إضافة إلى فرض القيود التعسفية على المصلين من أبناء الشعب الفلسطيني.

وقال الدقباسي: إن الشعوب الإسلامية والمسيحية تستصرخ دول العالم والمنظمات الدولية

والإقليمية ذات الصلة، العمل للحفاظ على هيبة المسجد الأقصى باعتباره رمزاً للديانات السماوية والعمل على اتخاذ الإجراءات الفورية والعاجلة لوقف الممارسات الصهيونية المنافية لقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م والعمل على إنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

عدد المسجلين للانتخاب بلغ ٥٨٦ ألفاً

المغتربون المصريون يصوتون لاختيار رئيس البلاد في جولة الإعادة

فتحت ١٤١ لجنة اقتراع في جولة الإعادة بالانتخابات الرئاسية المصرية أبوابها في مقار بعثات مصر الدبلوماسية بالخارج أمام المصريين المقيمين بالخارج والمسجلين لدى اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات والبالغ عددهم ٥٨٦ ألفا وذلك للتصويت في الانتخابات الرئاسية. وكان عدد من شارك منهم في الجولة الأولى أقل من ٣٢٠ ألف ناخب.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية عمرو رشدي أن المصريين بدأوا في التصويت في جولة الإعادة التي يتنافس فيها المرشحان للرئاسة الدكتور محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة والفريق أحمد شفيق المرشح المستقل، مبينا أن عملية الاقتراع ستستمر لمدة أسبوع.

وأفاد أن ١٣٨ لجنة اقتراع في الخارج من جملة ١٤١ لجنة قد استقبلت بالفعل ناخبين أدلوا بأصواتهم في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة التي تنافس فيها ١٣ مرشحاً وصل منهم اثنان فقط لمرحلة الإعادة.

وقال «إن الوزارة قد دفعت بالفعل بتعزيزات إضافية من الأعضاء إلى سفارات وقنصليات مصر في الخارج التي شهدت كثافة تصويتية عالية في المرحلة الأولى من الانتخابات حيث تم إرسال نحو ٤٠ عضوا إلى

الرياض و١٥ عضوا إلى جدة، كما أرسلت الوزارة ٥٠ عضوا إلى الكويت و١٠ أعضاء إلى مسقط ومثلهم إلى الدوحة بينما أرسلت ٢٠ عضواً إضافياً إلى الإمارات، وذلك بهدف التيسير على المواطنين وضمان سرعة إنهاء إجراءات التصويت والفرز وإعلان النتيجة».

إشادة دولية بالانتخابات التشريعية الجزائرية

جبهة التحرير الوطني تفوز بأغلبية مقاعد البرلمان

أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالسير السلمي للانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر. وحث بان كي مون الحكومة الجزائرية وجميع الأحزاب السياسية في البلاد على التعاون السلمي من أجل المساهمة في تطبيق الإصلاحات السياسية والدستورية وتعزيز العملية الديمقراطية في الجزائر. وكرر التأكيد على التزام الأمم المتحدة المتواصل في متابعة الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل دفع التطور الاجتماعي الاقتصادي والإصلاح السياسي.

من جانبه رحب الاتحاد الأوروبي بنجاح العملية الانتخابية في الجزائر، وقال بيان أصدرته المفوضية الأوروبية في بروكسل إن الاقتراع جرى في مناخ سلمي ومنظم.

وأضاف أن الانتخابات يجب أن تكون خطوة إلى الأمام في عملية الإصلاح التي بدأت في أبريل ٢٠١١م.

وأكد أن دعوة الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي لمراقبة هذه الانتخابات هو علامة ثقة وأن مرقبي الاتحاد الأوروبي أشادوا بسير العملية وأعربوا عن اعتقادهم في فرص تطوير العملية الانتخابية في المستقبل.

كما أكد التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة حوار مفتوح وشامل وبناء مع الجزائر من أجل تعزيز الشراكة الثنائية وتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المنتخبين حديثا في البرلمان للمضي قدما في عملية الإصلاح على أساس المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وكان وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية قد أعلن فوز حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية، بعد حصوله على ٢٢٠ مقعدا من أصل ٤٦٢.

وأوضح الوزير أن التجمع الوطني الديمقراطي جاء ثانيا بحصوله على ٦٨ مقعدا يليه تكتل الجزائر الخضراء وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني بـ ٤٨ مقعدا.

وكانت الانتخابات الجزائرية قد شهدت حضور وفد من الجامعة العربية وآخر من منظمة التعاون الإسلامي إلى الجزائر للمشاركة في مراقبة الانتخابات.

توافق أوروبي حول رؤية هولاند للأزمة المالية

أعلن الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند بشكل علني وواضح انه سيقوم بمعاودة التفاوض بشان اتفاقية الانضباط المالي التي وافق عليها زعماء الاتحاد الأوروبي في مارس الماضي وربطها بملحق محدد يشير إلى اعتماد آلية لإنعاش الاقتصاد وحفز النمو.

ويجد الطلب الفرنسي أذانا صاغية في غالبية دول الاتحاد الأوربي حالياً بعد سقوط إحدى عشرة حكومة أوروبية بشكل متتال منذ اندلاع الأزمة المالية بسبب عجزها على مواجهة تداعيات سياسات التقشف التي فرضتها ألمانيا.

وأعلن رئيس المفوضية الأوروبية خوزيه باروزو في أول ردة فعل له عن استعداد الجهاز التنفيذي الأوروبي التعاون مع الرئيس الفرنسي الجديد لحفز النمو.

من جانبه أجرى الرئيس الأوروبي هرمن فان رومباي اتصالات بالرئيس الفرنسي المنتخب لبحث فرص الدعوة لعقد قمة استثنائية أوروبية وبحث المقترحات الفرنسية.

لكن الأسواق المالية تبدي ترددا في مواكبة هذا التحول الأوروبي المتحفظ وتشكك في وجود إرادة أوروبية فعلية للاستمرار في سياسات ضبط الحسابات العامة.

كما إن الموقف السياسي في اليونان بعد الانتخابات التشريعية التي جرت مؤخراً يثير قلق الأوروبيين بسبب الهامش الضيق الذي تتمتع به كافة الأحزاب السياسية اليونانية المؤيدة لضبط الحسابات العامة والتقدم الذي سجله المناهضون للأطروحات الأوروبية.

وقال رئيس البرلمان الأوروبي مارتين شولتس إنه يشعر بقلق فعلي أمام هذا التطور ولكنه لا يمكنه الحكم بشكل قاطع على التوجهات المقبلة لأثنيا.

فيما هدد وزير الخزانة والمال الألماني فولغانغ شوبيله المرشح لتولي رئاسة منطقة اليورو بأن الاتحاد الأوروبي قد يعلق آلية إنقاذ اليونان في حالة تراجعت أثينا عن الالتزامات التي فرضتها عليها الترويكا الدولية حتى الآن.

حزب المحافظين البريطاني يفقد عدداً من مقاعده في انتخابات محلية

أعرب رئيس الوزراء البريطاني زعيم حزب المحافظين الحاكم ديفيد كاميرون عن أسفه لفقدان عدد من أعضاء حزب المحافظين لمقاعدهم في انتخابات المجالس البلدية والقروية التي جرت في المملكة المتحدة.

وقال: إنني أشعر بالأسف لفقدان هؤلاء مقاعدهم في الانتخابات المحلية على الرغم من عملهم الدؤوب المخلص.

وقد حصل حزب العمال المعارض الذي يتزعمه ايد ميليباند على ١١٩٤ مقعدا في المجالس المحلية بزيادة قدرها ٥٠٧ مقعد، فيما حصل حزب المحافظين الحاكم على ٦٢٨ مقعدا بخسارة قدرها ٣٠١ مقعداً، وحزب الأحرار الديمقراطيين المشارك في الحكومة الائتلافية البريطانية على ٢٤٠ مقعد بخسارة قدرها ١٤٥ مقعداً، و حصلت الأحزاب الأخرى على ٢٥٠ مقعداً بخسارة قدرها ٩١ مقعداً.

البرلمان السوداني: تشكيل لجنة رئاسية لصياغة إستراتيجية للتعامل مع جنوب السودان

طالب البرلمان السوداني بتشكيل لجنة رئاسية قومية تعكف على صياغة إستراتيجية شاملة للتعامل مع جنوب السودان بجانب العمل على توحيد الرؤية الوطنية تجاه القضية، وحث على إعطاء الأولوية في التفاوض مع جوبا للقضايا الأمنية والعسكرية.

ودعا نواب بالمجلس خلال ردهم على بيان وزير الخارجية علي كرتي بشأن سياسة السودان الخارجية إلى ضرورة تنسيق المواقف المشتركة مع الدول الإفريقية لكسب تأييدها لصالح السودان.

وأعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان محمد الحسن الأمين رفض بلاده تحويل دور الوسيط إلى محكّم.

وقال إن السودان لا يقبل بقرارات تفرض عليه من أي جهة، وجدد رفض السلطات للحوار مع الحركة الشعبية قطاع الشمال التي تحمل السلاح ضد الحكومة السودانية.

من جهته دعا رئيس كتلة نواب المؤتمر الوطني في البرلمان الدكتور غازي العتباني الخارجية السودانية إلى وضع الخطط لمواجهة القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي. مشيرًا إلى أن الخارجية تواجه خلال المرحلة المقبلة معركة سياسية وقانونية غير مسبوقة.

وطالب البرلمان بتحديد هوامش التفاوض لوفد الحكومة، مشددًا على ضرورة أن يبدأ التفاوض من حيث انتهت اتفاقية السلام الشامل.

البرلمان الألماني يوافق على توسيع أعمال مكافحة القرصنة في القرن الأفريقي

وافق البرلمان الألماني بوندستاج على توسيع المهمة التي يقودها الاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة في القرن الأفريقي.

وصوت لصالح القرار ٣٠٥ أعضاء، غالبيتهم من أحزاب الائتلاف الحاكم، بينما رفضه ٢٠٦ أعضاء، فيما امتنع عن التصويت ٥٩ عضواً.

وأفادت « وكالة الأنباء الألمانية » أنه بموجب التفويض الجديد، يسمح للجيش الألماني بشن هجمات جوية على مواقع للقراصنة إذا تواجد هؤلاء على مسافة لا تزيد عن كيلومترين من مياه البحر باتجاه اليابسة.

تجدر الإشارة إلى أن قوام القوات الألمانية المشاركة في هذه المهمة تبلغ الآن نحو ٣٤٠ جندياً.

الدوما الروسي يوافق على ميدفيديف رئيساً للوزراء

وافق مجلس دوما الدولة الروسي (مجلس النواب في البرلمان) على تعيين ديميترى ميدفيديف رئيساً للوزراء في الحكومة الروسية الجديدة.

يذكر ان الرئيس الروسي الجديد فلاديمير بوتين قدم إلى(دوما) الدولة مشروع قانون بترشيح الرئيس الروسي السابق ميدفيديف رئيساً للوزراء.

وقد تعهد دميتري ميدفيديف خلال كلمة ألقاها أمام مجلس دوما الدولة بالحد من عجز الميزانية الفيدرالية ليصل إلى ١ بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عقب الفترة الانتقالية.

وجاءت كلمة ميدفيديف أمام (مجلس النواب في البرلمان) خلال جلسة مناقشة تعيينه رئيسا للوزراء.

التربية والتوعية البيئية:

مطلب وطني!!

د. زيد الرماني*

لقد اهتم الإنسان منذ القدم بدراسة مقومات بيئته وأثرها في حياته واستخدم في ذلك تفسيرات كان بعضها يعتمد على الخرافة وبعضها الآخر يعتمد على دراسة علمية سليمة. وقد شعر الإنسان منذ آلاف السنين بأهمية مصادر بيئته وضرورة المحافظة على هذه المصادر.

إن مهمة المؤسسات الإعلامية والثقافية والتعليمية لابد وأن تشمل نشر الوعي والمعرفة حول عناصر البيئة وأهمية المحافظة عليها، وكذلك طرق التعامل مع البيئة.

فالمحافظة على مصادر البيئة تعني حسن استغلال كنوز الأرض التي وهبها الله لنا، وليس المراد عملية ادخار للمستقبل، وبصورة عامة تعني المحافظة وعدم الإسراف عند استعمال مصادر البيئة الطبيعية.

إن التربية البيئية هي ارتقاء بالإنسان، لاكتساب الوعي، والاهتمام بالبيئة، وبالمشكلات المرتبطة بها، واكتساب المعرفة، والاتجاهات والميول، والمبادرة للعمل على حل المشكلات الحالية، ومنع ظهور مشكلات جديدة أخرى.

التربية البيئية هي جانب من التربية، يساعد الناس على العيش بسلام على كوكب الأرض. وتستند مبررات التربية البيئية إلى خصائص كل من الإنسان والبيئة من ناحية، وإلى تطور العلاقات بين الإنسان والبيئة من ناحية أخرى.

إن من الأسباب التي تدعو إلى الاهتمام بالبيئة، ما يلي:

أولاً: أن البيئة (الطبيعة) تقوم بالدور الرئيس في معاونة الإنسان على إنتاج السلع المادية اللازمة لإشباع حاجاته المتزايدة؛ ولذلك فمن المهم صيانة هذه الموارد الطبيعية حتى يمكن مواصلة دورها بفاعلية وكفاءة.

ثانياً: أن الإنسان يحتاج إلى ظروف بيئية معينة، حتى يستطيع أن ينمي مواهبه على أحسن وجه وينعم بحياة جيدة، ونفسية سليمة.

ومن المبادئ التي يجب أخذها في الاعتبار عند القيام بالتوعية والتربية البيئية، ما يلي:

أولاً: تعقد العلاقات بين الإنسان والبيئة، وتشابكها إلى أبعد الحدود، وتعرض هذه العلاقات للتغيير والتبديل.

ثانياً: أن كل أو معظم التغيرات التي يحدثها الإنسان في كوكب الأرض الذي يعيش عليه هي ظواهر بيئية، لا يمكن فهمها إلا في ضوء العلاقة الثلاثية القائمة بين الإنسان والمجتمع والبيئة.

ثالثاً: أن الإنسان يوجد في البيئة، كجزء منها، يؤثر فيها، ويتأثر بها.

رابعاً: أن تأثير البيئة في الحياة الاجتماعية، سواء في المنتديات الثقافية أو الاجتماعية، لا يعني أن هذا التأثير يصل إلى حد تشكيل حياة الناس كلها، وتوجيهها في اتجاه مرسوم.

خامساً: ضرورة التعرف على تأثير العوامل البيئية على التنظيم الاجتماعي، وعلى البناء الاجتماعي، وعملية التكيف في المجتمع.

لقد أصبحت الحاجة إلى الوعي البيئي قضية سياسية مهمة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، فالحركة الخضراء الجديدة أو ما يُسمى بحزب أو جمعية السلام الخضر «Green peace" وخاصة في ألمانيا قد لعبت دوراً مهماً في الانتخابات الأوروبية.

لقد أصبحت التوعية والتربية البيئية تعي أهمية التوازن البيئي، التوازن بين الكائنات الحية وعلى قمتها الإنسان من جهة، وبين العناصر الطبيعية من جهة أخرى؛ ذلك لأن تجديد الموارد الطبيعية لا يتم إلا إذا توافرت الشروط اللازمة لضمان توازن البيئة التي تتواجد فيها هذه الموارد. بحيث نعيد النظر في القيم الحديثة التي تراعي كميات الموارد الطبيعية، على أساس أن للأرض طاقة استيعابية معينة.

وتولي التوعية والتربية البيئية أهمية كبيرة للتخطيط البيئي؛ وذلك لأنه أسلوب علمي منظم يهدف للتوصل إلى أفضل الوسائل لاستغلال موارد البيئة المتاحة، والقدرات البشرية في تكامل وتناسق.

ويقوم التخطيط البيئي على مبادئ ثلاثة، هي:

أولاً: شمولية التخطيط البيئي للبيئة بمفهومها التكاملي (الطبيعي، والاجتماعي، والثقافي) كمّاً ونوعاً.

ثانياً: أن يكون التخطيط البيئي طويل المدى، يحده منظور مستقبلي، ينظر إلى الأفق البعيد.

ثالثاً: دمج التخطيط البيئي مع التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

إن التوعية والتربية تحتل أهمية كبرى ضمن وسائل وأساليب مواجهة المشكلات البيئية والوقاية منها.

* عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إدمان الإنترنت والبلاك بيري

د. جبريل عريشي*

تعد الإنترنت شبكة متعددة الأوجه والاستخدامات فهي شبكة اتصالات تربط العالم كله، وتساعد في إجراء الاتصالات بين الأفراد والمجموعات لتبادل المعلومات والخبرات المهنية والتقنية، وتعزز المشاركة في المعارف والمعلومات، وتزيد من فرص التعليم والتدريب والتثقيف، وتقدم الدعم المعرفي لمرتاديها، الأمر الذي يجعلها الوسيلة الرئيسة لبناء مجتمع المعلومات، وواحدة من أهم الوسائل في عملية التنمية البشرية. وأصبح التعامل مع شبكة الإنترنت جزءا من الحياة اليومية التي لا يستطيع عدد كبير من البشر -لاسيما في الدول المتقدمة- الاستغناء عنها، سواء للعمل أو الدراسة أو حتى تمضية أوقات الفراغ.

إلا أنها -وكأي تقنية جديدة- تحمل في ثناياها الإيجابيات والسلبيات، والمنافع والمساوئ، ومفتاح ذلك كله في يد المستخدم نفسه، فإن أحسن الاستخدام حصل له النفع والفائدة، وإن أساء الاستغلال وقع في شَرك الإدمان والانحراف.

وقد أصبح العلماء يتحدثون الآن عن العالم الوهمي البديل الذي تقدمه شبكة الإنترنت، والذي قد يسبب آثارا نفسية هائلة خصوصا للفئات العمرية الصغيرة التي يختلط لديها الواقع بالوهم، والتي تبني -من خلال الإنترنت- علاقات وارتباطات غير موجودة في العالم الواقعي، قد تؤدي بمرور الوقت إلى تشكيل شخصية نفسية غير سوية عاجزة عن التفاعل مع المجتمع والواقع المعاش.

وقد ثبت أن تجاوز الحد المعقول في استخدام الإنترنت قد يؤدي بالشباب -الأصحاء عقلياً- إلى الاكتئاب وذلك بعد فترات طويلة من الاستخدام "المرضي" للإنترنت والذي يطلق عليه pathological internet، وهي في ذلك مثلها كمثل كل الأمور الطيبة والمشروعة في حياة الإنسان. فتجاوز الحدود في تناول الطعام يسبب الأمراض، وتجاوزها في ممارسة الرياضة يؤدي إلى الإجهاد البدني.. وهكذا، فالوسطية والاعتدال هما الأصل في كل الأمور.

وظهر مصطلح إدمان الإنترنت في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وكان أول من صك هذا المصطلح -عالمة النفس الأمريكية كيمبرلي يونغ - Kimberly Young التي تعد من أوائل أطباء علم النفس الذين عكفوا على دراسة هذه الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٤.

إدمان الإنترنت والبلاك بيري

والإدمـان نوعان، الأول وهـو إدمـان العقاقير وهـو معـروف وشـائـع، والـثـاني وهـو السلوك الإدماني، لكن فكرة الإدمان واحدة في النوعين وهي التعود على شيء ما وتعاطيه بصفة يومية ومتزايدة، وبعض هذه الأنواع يؤدي إلى ظهور أعراض انسحابية تؤثر على الحياة الاجتماعية للفرد والسلوك الإدماني ليس دائمًا ضارًا فقد يكون مفيدًا مثل الحب سواء للمجتمع أو النفس ويزيد من قدرة الإنسان على الإجادة (١).

وقـد عـرّفـت كيمبرلي يـونـغ مـدمـن الإنـتـرنـت بأنه هو الشخص الذي يقضي نحو ٣٨ ساعة أسبوعياً متصفحاً للشبكة العنكبوتية خارج أوقات العمل، وهو الوقت المخصص في الأساس للراحة والتفرغ للحياة اليومية العادية.

وقد جاء في دراسة سويسرية صدرت عن مركز متابعة إدمان المخدرات والمسكرات: "إن كثرة استخدام الإنترنت قد تؤدي إلى نوع من الإدمان المرضي سواء بين المراهقين أو البالغين».

وتحـذر الدراسة من الإغـراق في التعامل مع ألعـاب الإنـتـرنـت وغـرف المحادثة حيث يـؤدي ذلك إلى مشكلات نفسية وصحية وتتحول مع الوقت إلى نوع من الإدمان الضار.

ومن أبـرز الأضرار التي تحذر منها الدراسة عدم تخصيص أوقات للأنشطة الاجتماعية، وقطع أواصر الصلات بين مستخدم الإنترنت والعالم الحقيقي المحيط به، مما يجعله يعيش في عالم افتراضي خيالي لا وجود له في الواقع.

كما تظهر الآثـار السلبية في فقدان القدرة على السيطرة على ردود الفعل، حيث لا يتمكن المدمن في أغلب الأحيان من التمييز بين الواقع والخيـال، فيكون رد فعله غير واقعي وربما يكون مفرطاً في القوة أو مصحوباً بنوع من اللامبالاة.

ويعتقد الخبراء بأن وضع معايير الاستخدام يجب أن يكون ذاتياً وبمشاركة جماعية من الأسـرة والمجتمع. وفي هـذا الصـدد ينصح خبراء التربية بمراقبة الألعاب الإلكترونية التي يحرص المراهقون على ممارستها مع لاعبين آخرين عبر الإنترنت، إذ يجب أن تكون ملائمة لأعمارهم وألا تتضمن أحداثاً شديدة العنف أو خيالية، وألا يزيد استخدام الإنترنت في هذا المجال عن نصف ساعة يوميا.

وتكمن خطورة تلك المواقع -وفقاً للدراسة- في وضع اللاعب في قالب غير واقعي يصعب التخلص منه بسهولة سـواء كـان فـائـزاً أو مهزوماً، ففي الحالة الأولى يبقى لديه شعور

كاذب بالقوة وفي الحالة الثانية يصاب بالاكتئاب دون سبب واقعي (٢).

وهناك العديد من الدراسات الأخرى التي توصلت إلى نفس النتائج، فهي ظاهرة تكاد تكون منتشرة في كل المجتمعات في العالم بسبب توفر الحاسوب والإنترنت في الكثير من المنازل، وإن لم يكن موجوداً في المنزل فهو موجود في مقاهي الإنترنت التي تنتشر في كل مكان.

في دراسة أخرى، ظهر أن طلاب الجامعات الأمريكية المدمنين على وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة يظهرون أعراضًا مشابهة

لتلك المصاحبة لإدمان المخدرات، واكتشف الباحثون في جامعة ماريلاند الذين طلبوا من ٢٠٠ طالب التخلّي عن جميع وسائل الإعلام لمدة يوم كامل أن كثيرًا من الطلاب أظهروا بعد اكتمال المدة علامات الانسحاب والحنين والقلق، إلى جانب عدم القدرة على العمل بصورة جيدة بدون وسائل الإعلام وأجهزة التواصل الاجتماعي(٣).

وقد تفاقم هذا الإدمان الرقمي بعد أن ظهر منافس آخر للإنترنت، وهي تقنية البلاك بيري التي زادت شعبيتها في الفترة الأخيرة، وانتشرت كالنار في الهشيم لدى شرائح مختلفة من المجتمعات. وقد كان أول إنتاج للهاتف الجوال بلاك بيري عام ١٩٩٩م بواسطة شركة آر آي إم، ثم بعد ذلك بعامين -في الهجوم الإرهابي على برجي مركز التجارة العالمي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لم يستطع المواطنون الذين حوصروا بين النيران أن يتصلوا بأحبائهم بواسطة الهاتف الجوال بسبب العطل الذي أصاب شبكات الجوال كلها، ماعدا حاملي البلاك بيري. وبعد انهيار البرجين كانت كل سيارات الإسعاف والمطافىء والخدمة المدنية -بل ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني- يستخدمون أجهزة وشبكات البلاك بيري التي كانت وسيلتهم الوحيدة المتاحة للاتصال في ذلك الوقت. الأمر الذي زاد من شعبيته منذ ذلك الحين، حتى إنه يوجد الآن ١٧٥٠٠٠ حاسوب مزود لخدمة البلاك بيري على مستوى العالم (٤).

ويمتاز البلاك بيري بتشفير رسائله بتقنية خاصة، ولعل هذا هو ما دفع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتنائه، حيث شوهد في أروقة البيت الأبيض وهو يمسكه بيده ويتطلع

إليه، وحينئذٍ صرح المتحدث الرسمي للبيت الأبيض بأن الرئيس يقتني بلاك بيري ليتصل بعدد من كبار المسؤولين والأصدقاء (٥).

ويملك مهندسو شبكة البلاك بيري القدرة

على إلغاء أو تجميد أي بيانات على أي جهاز على مستوى العالم في حال فقده أو سرقته.

ويتيح الهاتف الجوال بلاك بيري لمستخدمه الكثير من الوظائف المعروفة كالرسائل القصيرة والمكالمات الصوتية وغرف المحادثة، إضافة إلى إمكانيات إرسال واستقبال البريد الإلكتروني عن طريق برامج خاصة مثيلة لتلك التي في الحاسوب المعتاد، وهي قد صممت خصيصًا لرجال الأعمال الذين يحتاجون

لاستخدام الإنترنت في أغلب الأوقات لإرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية التي تبقيهم على اطّلاع كامل بأعمالهم وإنجاز الكثير من الأعمال حتى عندما يكونون خارج مكتبهم.

وقد زادت هذه التقنية من فرصة «اللقاء الإلكتروني» لأعداد كبيرة من الشباب من الجنسين من خلال التجمعات groups تتجمع على كف اليد، وفي أي مكان من العالم، وتعبر عن ذواتها في الـ «شات»، أو الـ «إيميل»، أو الردود على المنتديات أو تبادل البلوتوث، والرسائل المصورة، أو تصفح صفحاتهم على الفيس بوك، أو المحادثة مع آخرين على الـ«ماسنجر»، حيث تمكنت هذه التقنية من استقطاب الكثيرين للدخول إلى عالم الإنترنت، وأصبح الشخص -بضغطة على زر في جهاز بحجم كف اليد- قادرًا على التواصل مع من حوله في المكتب والسوق والمطار والمدرسة والجامعة والكوفي شوب والمطاعم ... الخ، لاسيما إذا كان هذا الآخر من غير جنسه.

وقد ظهر الإدمان الإلكتروني بصورة أكثر حدة مع انتشار تقنية البلاك بيري، ولم يعد مستغربًا الآن أن يرى المرء شابًا - أو فتاة- مطأطئ الرأس، أو لا يبالي بمَن حوله، أو ينظر إلى لا شيء، بحيث يشعر مَن أمامه أنه يحدق من خلاله إلى شيء خلفه، وربما يصطدم به أثناء السير، أمّا يده فهي تتحرك بسرعة البرق، وتلامس أزرار المفاتيح في هاتف البلاك بيري، وكأنها تعزف على «بيانو»، ثم لا يلبث أن تعتريه ملامح الدهشة والاستغراب، أو تعلو وجهه الابتسامة، أو يقهقه وكأنه يتواصل مع مخلوقات في عالم خفي.

ويتفق الكثيرون في أن البلاك بيري يأخذ منهم الكثير من الوقت، ويحرمهم من الراحة والنوم الكافي، إضافة إلى عدم تناولهم للطعام بشكل صحي، وانعزالهم عن أقرب الناس إليهم من خلال اعتمادهم على استخدام الرسائل النصية في التواصل على حساب المحادثات الصوتية، أو اللقاء المباشر.

ويرى أحد مدمني استخدام البلاك بيري أن أحد أهم الطرق الناجعة للتخفيف من هذا الإدمان هي تفعيل استخدام كلمة السر لفتح الجهاز واختيار كلمة سر طويلة نسبيًا، فإن مجرد الاحتياج إلى كتابة كلمة السر متعددة الحروف لهو أمر كافٍ لعدم استخدام الهاتف إلاّ عندما يكون الأمر ضروريًا.

* عضو مجلس الشورى

المراجع:
١- الدكتور هاشم بحري- أستاذ الطب النفسي.
٢- المصدر الجزيرة ٢٦١٣٠-t/g-girl-vb.com/forum.http://.htoml.
٣- http://www.adwa-alresala.com/vb/showtheread.php?t=4869
٤- BlackBerry planet. Alastair Sweeny. ElLEY. 2009
٥- http:/blogs.cio.com/al__sacco/president__abama__s__official__smarthone__blackberry__8830__verizon

خريجون يطلبون التوظيف
وآخرون يطلبون إعادة النظر في أنظمة التقاعد

رفع عدد من المواطنين عدة عرائض لمجلس الشورى عرضوا فيها لأوضاعهم وطلبوا من المجلس دراسة حالاتهم والتي رأوا أنها تستحق الدراسة. وتراوحت الموضوعات بين خريجين يطلبون التوظيف وآخرين يطلبون إعادة النظر في أنظمة التعاقد التي رأوا أنها حرمتهم من بعض حقوقهم.

رفعت مجموعة من خريجات المعاهد الأهلية عريضة قلن فيها:

معالي رئيس مجلس الشورى:

نتقدم لكم بمعروضنا هذا والذي نتظلم فيه من وزارة الخدمة المدنية ونحن بحاجة ماسة لمن يصغي لنا

ويستمع لمطلبنا والذي هو حق مشروع لنا.

نحن مجموعة من خريجات معاهد أهلية دبلوم سنتين والبعض سنة واحدة بعد الثانوية العامة والبعض خريجات كلية المجتمع لمدة سنتين بعد الثانوية، انتظمنا بالدراسة في المعاهد الأهلية بعد أن انتشرت في الصحف المحلية تصريحات وزارة الخدمة المدنية بتعيين خريجات الدبلوم المعتمد من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في وظائف حكومية بالدولة. وبعد التخرج تقدمنا لدى وزارة الخدمة في شهر ربيع الأول لعام ١٤٣٠هـ، وأصدر لنا موعد بالمفاضلة في ١٤٣٢/٨/١هـ ثم تم تأجيلها إلى تاريخ ١٤٣٢/٨/٢٠هـ ومن ثم تأجيلها إلى ما بعد شهر رمضان وها نحن أنهينا العام دون أن نرى تلك المواعيد التي تستخف بعقول وحقوق المواطنات. فأين تنفيذ قرار وزارة الخدمة المدنية بتعيننا إذن؟ ولماذا هذا التأخير والمماطلة؟

قال الرسول صلى الله عليه وسلم «استوصوا بالنساء خيرا» أين هو الخير عندما تصرح وزارة الخدمة المدنية وتعلق آمال المواطنات؟ أين هو الخير في مواعيد مفاضلات وهمية تتجدد من حين لآخر؟ أين هي تعيينات وزارة الخدمة لنا نحن الخريجات؟

كل ما نريده هو تنفيذ قرار تعيين خريجات المعاهد الأهلية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وخريجات كلية المجتمع المرخص لها من قبل وزارة الخدمة المدنية.

حتى هذه اللحظة لم يتم تعيين أي خريجة دبلوم على الرغم من قلة عددنا. وكما تعلمون فقد تم استحداث ١١ ألف وظيفة إدارية نسائية لوزارة التربية والتعليم حسب تصريح وزارة التربية والتعليم ونحن مؤهلات تأهيلاً كاملاً للعمل في هذه الوظائف لكن مواعيد المفاضلات الوهمية حالت دون حصولنا على حقنا.

كما رفعت إحدى خريجات معهد المعلمات عام ١٤١٩هـ عريضة لمعالي رئيس المجلس قالت فيها: انتظرنا بعد تخرجنا سنة ثم سنتين إلى أن امتدت معاناتنا إلى حوالي ١٤ عاماً تقريباً ورغم وجود تعميم من عام ١٤٠٢هـ ينص على أن خريجات معاهد المعلمات مؤهلات للتدريس في المرحلة الابتدائية وبعد أن أوصدت جميع الأبواب في وجوهنا رفعنا نحن خريجات معاهد المعلمات أصواتنا مناديات لوالد الجميع والقلب الحنون على جميع أبناء وطنه خادم الحرمين الشريفين للوقوف بجانبنا ووضع حداً لمعاناتنا وتعييننا، وجاء الفرج من الله ثم من والدنا خادم الحرمين الشريفين حين أمر بتكليف لجنة عادلة للنظر في وضعنا والخروج بها بوظائف إدارية على المرتبة الرابعة الدرجة الأولى على ثلاث دفعات يتم التعيين في كل دفعة ٤٢٠٠ معلمة.

وقمنا بالشكر لله ثم لخادم الحرمين الشريفين وقلونا تلهج بالدعاء له بتحقيق حلم استمر لأكثر من ١٥ عاماً، ففي عام ١٤٣٢هـ تم تعيين الدفعة الأولى ومنذ ذلك الوقت وكل خريجة عرفت دورها في التعيين ونتظره على أحر من الجمر إلى أن اقتربنا من موعد ظهور أسماء الدفعة الثانية وجدنا الصدمة الكبرى من وزارة التربية والتعليم وتغير كلام مسؤولي وزارة التربية والتعليم حول دور كل خريجة بتأخيرها سنة كاملة بدون أسباب تذكر ومن ضمنها أن خريجات عام ١٤١٨-١٤١٩هـ منذ سنة كاملة وهن في الدفعة الثانية ولديهن دليل يؤكد كلامهن من خلال إيميلات الوزارة لهن أنهن من الدفعة الثانية. رغم أحقيتهن بالدفعة الثانية لأن الدفعة الأولى شملت عام ١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧هـ والممتاز والجيد جداً من دفعة ١٤١٨هـ وتوقفت عند الجيد منهن. ورغم تثبيت كثير من خريجات المعاهد بالأمر الكريم فنخشى أن يضيع حقنا في التعيين وتتبخر هذه الأحلام.

ورفع عيد بن حامد البلوي عريضة نيابة عن زملائه في محافظة العلا قائلاً:

معالي رئيس مجلس الشورى

نرفع مطلبنا هذا وبه نفيد أنظار المجلس الموقر بأننا أبناء هذه البلاد الغالية ممن خدموا هذه البلاد أكثر من اثنا عشر عاماً بنظام الأجر بالساعات حيث تم تثبيتنا على نفس مراتب المتعاقدين عليها وهي المرتبة الثانية وبالدرجة الأولى دون النظر في مؤهلاتنا وخبراتنا السابقة في المدة التي أمضيناها بالعمل وفي ذلك مظلمة علينا جميعاً ونتطلع إلى دراسة طلبنا

وشمول المدة التي أمضيناها أكثر من اثنا عشر عاماً بنظام الأجر بالساعات واحتسابها ضمن خدماتنا تحقيقاً لمبدأ المساواة، حيث إن الأوامر الصادرة مؤخراً تقتضي بدراسة وتحسين الأوضاع لجميع الموظفين بالدولة والتي تمنحهم راتب حسب المؤهلات والخدمة في العمل ونطلب مساواتنا بهم تحقيقاً لمبدأ العدل والمساواة والله يحفظكم ويرعاكم.

كما رفع مذكر بن سالم الجهمي عريضة لمجلس الشورى جاء فيها: إنني أحد أبناء هذا الوطن وقد خدمته بإخلاص طوال ٤٠ سنة وقد تقاعدت قبل أربع سنوات عن مدة خدمة ٣٧ سنة مدني و٣ سنوات عسكري بدأت في ١٣٨٩/١١/١هـ في الحرس الملكي وهي قبل خدمتي المدنية وعند تقاعدي طلبت إضافتها إلى خدمتي المدنية للاستفادة منها في راتب التقاعد وقد تم إكمال اللازم من مرجعي الحرس الملكي وتم

تحويل طلبي إلى المؤسسة العامة للتقاعد وتمت إضافة الخدمة الثلاث سنوات إلى خدمتي المدنية وبذلك أصبحت خدمتي في الدولة ٤٠ سنة وتم صرف راتبي كاملاً حسب النظام أي إن راتبي التقاعدي الذي حصلت عليه من الخدمة العسكرية يساوي ٨٢٧ ريال فقط واستمر صرف هذا المبلغ فترة من الزمن ضمن راتبي التقاعدي وبعد ذلك تم قطع ٨٢٧ ريال التي صرفت لي مقابل الخدمة العسكرية ما هي الأسباب؟

١- هناك تعميم يقال إنه صدر من وزارة الدفاع من عام ١٣٨٤هـ إلى ١٣٩٤هـ فترة عشر سنوات وكل من خدم خلال هذه الفترة في القوات البرية وترك الخدمة خلال الفترة ١٣٨٤هـ إلى ١٣٩٤هـ وله مطالبات في هذا الجهاز فإن الوزارة لا تصرف لهم تلك الحقوق الذين خدموا في القوات البرية فقط

دون القطاعات الأخرى.

٢- أنا لم أخدم في القوات البرية خلال الفترة التي صدر بها التعميم وخدمتي في الحرس الملكي ولا أعرف القوات البرية عملي في القطاع الذي أعمل فيه الحرس الملكي ونحمد الله لم نواجه حروب ولا ضروب منذ تعييني في الحرس في ١٣٨٩/١١/١هـ حتى ١٣٩٣/١/٥هـ نهاية خدمتي.

أرجو الاهتمام بمشكتي وإعادة حقي الذي هو من نصيبي ونصيب أسرتي الذين هم أحوج ما يكون لهذا المبلغ القليل في حجمه الكبير في معناه. وأفيدكم أن مشكلتي بدأت منذ تقاعدي في ١٤٣٠/٧/١هـ حتى هذا اليوم.

فأرجو إعفائي من هذا التعميم الذي هو مطبق في القوات البرية وأنا خدمتي في الحرس الملكي وصرف هذا المبلغ الذي حق من حقوقي.

الشهري يعرض رؤيته لموضوع الإسكان

رفع المواطن عبدالله بن علي الشهري عضو مجلس بلدي سابق عريضة لمجلس الشورى عرض فيها رؤيته تجاه موضوع الإسكان، حيث قال: بما أن مجلسكم الموقر جهة تشريعية مهمة ويضم نخبة ذات كفاءة وأمانة – نحسبكم كذلك- وقد اختاركم ولي الأمر حفظه الله، وهو الحريص دائماً على رفاهية المواطن وتوفير سبل العيش الكريم له وأنتم لا تقلون حرصاً، وبما أن معظم الشعب السعودي من الشباب الذين يعانون من مشكلة الإسكان ونحن في بلد واسع والحمد لله، والإمكانات متوفرة إلا أن هناك بعض النقاط التي نعاني منها نحن أهالي منطقة عسير خاصة أريد أن أطلع معاليكم على بعض منها وأرجو قراءتها بدقة وتمحيص:

١- تصدر تعاميم وأنظمة عامة لدى البلديات والمحاكم الشرعية وفروع الزراعة لم يراع فيها الفروق بين خصوصيات المناطق، فكما تعلمون معاليكم بأن منطقتنا جبلية وأراضيها مدرجات محدودة ومملوكة متوارثة منذ آلاف السنين، وبها كثافة سكانية وفي ازدياد مستمر، وبها حتى الكهوف مقسمة بين عدة أشخاص لحفظ أعلاف الحيوانات فيها، وبعض الصخور مقسمة أيضاً لرفع وحفظ المؤنة من المنتجات الزراعية وتختلف طبيعتها عن وادي الدواسر مثلاً، أو منطقة الساحل أو المناطق الشمالية والشرقية ذات المساحات الواسعة والمغرية لضعاف الأنفس للتعدي عليها والاستيلاء عليها بطرق غير شرعية.

٢- نحن نعاني من مشكلة السكن فبعضنا لديه عشرة من الأولاد ويحتاجون إلى مساكن مستقلة، ويملك أراض صغيرة محدودة يريد إفراغها لأولاده للبناء عليها إن كان لديه صكوك عليها فيصطدم بتعقيدات من البلديات والمحاكم، قد تصل إلى سنوات وهو لم يحصل على مراده، وقد يبقى مستأجراً طول حياته براتبه الذي لا يتعدى الإيجار أو معاشه من الضمان الاجتماعي. فهو مطالب بتحويلها إلى سكنية إن كانت زراعية، وهذا يتطلب سنوات حتى يحصل على ذلك التحويل، ومعاملته تدور بين الزراعة والبلدية والأمانة والمحكمة، ثم تحتاج إلى سنوات لإفراغها، حيث صاحبها مطالب برفع مساحي يصور ما قطره ٤٠٠ متر، من جميع الجهات، وقد يضم قرية بأكملها والجميع في غنى ذلك، والمستفيد الوحيد من ذلك هو المكتب الهندسي الذي يتفنن أصلاً في ابتزاز المواطنين قبل هذا التعميم.

٣- إذا أراد المواطن البناء فهو مطالب بترخيص من قبل البلدية وهذا حق، والبلدية تطالبه بالصك وهذا حق، فإن كان لديه صك فإنه يصطدم بما ذكرناه أعلاه وزيادة، وإن كان ليس لديه صك فالمصيبة أعظم، حيث لا يحصل على هذا الصك إلا بعد عشرات السنين، وقد يتقاعد إن كان موظفاً ويموت وهو لم يحصل على هذا الصك، علماً بأنه ورث الأرض عن آبائه وأجداده وقد لا يكون التعقيد في النظام نفسه ولكنه لعدم فهمه وتطبيقه من بعض الموظفين هداهم الله.

٤- هناك عوامل تؤدي إلى عدم حصول المواطن على الصك المطلوب، فمثلاً الإحياء الشرعي يجب أن يكون قبل عام ١٣٨٧هـ. والجيل الذين يشهدون على هذا التاريخ توفي معظمهم والباقون معاقون أو عاجزون عن الحضور للمحاكم للإدلاء بشهاداتهم لكبر سنهم وما إلى ذلك، فما المانع في تعديل ذلك التاريخ إلى ما بعد ١٤٠٠ مثلاً.

ومن العوامل: فتح المجال لأصحاب الدعاوى الكيدية، وعدم تطبيق معاقبتهم بما ينص عليه الأمر السامي الخاص بذلك، ومنها أيضاً: تفنن بعض الموظفين في اختراع طلبات تعجيزية للمتقدم، مثل طلب الكروكيات المكلفة وغيرها، ومنها أيضاً: التعلل بحدود النطاق العمراني، ومنطقتنا معظمها قرى متناثرة لا ينطبق عليها هذا الشرط.

والمستفيد من هذا كله هم ثلاثة: إما المكاتب الهندسية التي لا رادع لها في الأسعار الخيالية، وإما الموظف الكسول الذي يحضر للمكتب ويعود لبيته ولم يقدم للوطن والمواطن أي شيء، وإما الموظف الحاقد الذي يستغل الفرص لابتزاز المواطنين والانتقام منهم لإشباع رغبته الحاقدة.

٥- إن دورة المعاملة بين الإدارات الحكومية تأخذ وقتاً طويلاً وبالإمكان اختصارها بإعطاء البلدية مثلاً أو فروع الزراعة الصلاحية في الأمور التي تسهل للمواطن طلبه دون الإخلال بالنظام، حيث إن البلديات أصبحت وسيطاً فقط بين الأمانة والمواطن، دون أن تقدم له أي شيء في هذا الجانب، علماً بأن

لديها الكوادر والإمكانات التي تخولها لإنجاز الأعمال، وإلا ما الفائدة من وضعها أصلاً.

هذا قليل من كثير في هذا الجانب أنقله لمعاليكم بكل أمانة وصدق.

نرجو من الله ثم من معاليكم وأعضاء مجلسكم الموقر دراسة هذا الموضوع ووضع التوصيات التي تحقق طموحات مليكنا المفدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله- وحكومته الرشيدة تجاه هذا الشعب الكريم ثم تُعين هذا المواطن الضعيف على أن يعيش حياة كريمة، وتسهيل الأمور التي من شأنها خدمة المواطن ثم النهوض العمراني والتطويري لهذا الوطن الغالي، وفقكم الله وأعانكم على ما فيه صالح هذا الوطن الكريم والمواطن.

رفض إقرار رسوم المنافع على صائدي الأسماك

لدى الاطلاع على أوراق هذه المعاملة الواردة إلى المجلس من لدن مقام رئاسة الوكلاء رقم ١٠٤ في ١٣٥٢/١/٢٥هـ ظهر ما يأتي:

١- أن مصطفى بديوي من تجار الوجه قدم عريضة بتاريخ ١٣٥١/٩/٢٩هـ إلى وزارة المالية يقول فيها: إنه اصطاد من المياه الحجازية بواسطة سفن شراعية مقداراً من الفسيخ وقد دفع الرسوم المقررة عليه أولاً وهي الخمس لدائرة المالية ثم دفع رسم الإخراجات لإدارة الرسوم ثم طالبه مأمور الرسوم علاوة على هذين الرسمين بدافع رسم المنافع على الفسيخ المذكور.

وحيث إن المواد ٦٥-٦٦-٦٧ من نظام صيد الأسماك تنص بعدم أخذ أي رسوم على الصيد خلاف الموضح بالنظام يسترحم الأمر على من يلزم بإعفاء ما ذكر من رسوم المنافع.

٢- جاء في مذكرة رئيس قسم التفتيش رقم ١٤١ في ١٣٥٢/١٢/٢٠هـ أن رسوم المنافع هي من ضمن الرسوم الجمركية ولا بد من تقاضيه، أما عدم إدراجها في نظام صيد الأسماك قد يكون بواقع السهو ويطلب إصدار الأمر بتأييد تلك القاعدة وإلحاقها بنظام صيد الأسماك.

ولدى البحث والمناقشة فيما ذكر ومراجعة النظام المذكور ظهر أن المادة ٦٦ منه تتضمن بأن تستوفى رسوم الإخراجات باعتبار ٥٪ على نفس القيمة التي يجري تقديرها حين إيفاء معاملة الخمس بموجب النظام. وجاء بالمادة ٦٧ أنه لا يجوز

استيفاء شيء خلاف ما هو مندرج بهذا الفصل من الرسوم.

بناء عليه فقد قرر المجلس بالإجماع عدم تكليف مصطفى بديوي برسوم المنافع المبحوث عنها أعلاه طبقاً للنظام المذكور.

وظهور عدم وجود أوراق خاصة لذلك سوى إلصاق الطوابع المذكورة المتضمن قرار المجلس المذكور أن أوراق إجازات الأنكحة هي من الأوراق الشبيهة بالرسمية وهي مماثلة للصكوك الجاري استعمالها في البيوع والإقرارات وما شابه ذلك، ولا بد من تخصيص أوراق مطبوعة رسمياً لتكون محل الاعتبار على أن يجعل لتلك الأوراق قيمة بسيطة تتفق مع المصلحة ا.هـ.

وبعد البحث والمناقشة فيما ذكر قرر المجلس بإجماع آرائه:

١- الموافقة على قرار المجلس المالي بأن تخصص أوراق مطبوعة ذات قيمة للمأذونين بقصد النكاح.

٢- تكون قيمة الورقة المذكورة خمسة قروش أميرية.

٣- ترسل منها الكميات الكافية إلى الملحقات لتعميم استعمالها ويكتفى بها عن إلصاق الطوابع الجاري العمل بها سابقاً.وعلى ذلك جرى التوقيع.

لا رسوم على رعاة الأغنام داخل المدن

لدى اطلاع المجلس على أوراق هذه المعاملة الواردة إليه من لدن المقام السامي تحت رقم ٧٧٤ في ١٣٥٢/١/٣٠هـ المختصة بمنع دخول الأغنام إلى البلدة ظهر ما يأتي:

أ- إن جابي رسوم التذكية يفيد في مذكرته المرفوقة بتاريخ ١٣٥٢/١/٥هـ إلى أمين العاصمة أنه قد نتج من بيع الأغنام داخل البلدة ضرر بمصلحة البلدية، وأن من رأيه درءاً لذلك أن يستحصل رسوم على الأغنام عند نزولها إلى البلدة بعد كتابة عددها واسم راعيها وعند رجوعها يكلف الراعي بدفع الرسوم بمقدار ما ينتقص منها على أن ينبه على شيخ المعابدة بذلك.

ب- جاء بقرار هيئة الأمانة الصادر في موضوع رقم ٥٢ في ١٣٥٢/١/١٤هـ بأن من رأيها منع دخول الغنم إلى البلدة بواسطة مراكز الشرطة ومتى وجدت أغنام بالبلدة يدفع صاحبها ثلاثة قروش أميرية على كل رأس منها جزاء له.

وبعد البحث والمناقشة فيما أشير إليه بعاليه قرر المجلس بالأكثرية ما يأتي:

أولاً: الموافقة على اقتراح جابي رسوم التذكية الموضح بعاليه لما فيه من ضمان المصلحة.

ثانياً: عدم الموافقة على ما ارتأته هيئة الأمانة من منع دخول الأغنام إلى البلدة وذلك لفقر أهلها وضرورة مساعدتهم بالوجه الشرعي ولكون المتجولين بالأغنام داخل البلدة لم يكن معهم إلا القليل.

ثالثاً: أما مصلحة البلدية فهي مؤمنة بتطبيق اقتراح جابي الرسوم المذكور.

وعلى ذلك جرى التوقيع.

مجلس الشورى يفصل في تسليم تركة مدير الأوقاف السابق

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفوقة الواردة من المقام السامي برقم ٥٨٠ في ١٣٥٢/١/٢٣هـ المختصة بموضوع الدور والتسليم المراد إجراؤه بين مدير الأوقاف الحالي وبين القائم بشؤون تركه المدير السابق. وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر في المعاملة المرفقة وفي قيودات المجلس ظهر وتقرر لدى المجلس بإجماع آرائه ما يأتي:

١- إن المجلس قد سبق أن أحيلت إليه معاملة بهذا الموضوع ولدى دراستها جرى تحويلها لوزارة المالية لإبداء مرئياتها نحوها وبأن حقيقة ما أفاده القائم بشؤون التركة المذكورة الشيخ محمد كامل كروي من أنه قد صدر أمر على وزارة المالية بصرف مبلغ ٣٥ جنيهاً للمدير السابق وأنه لم يستلمها حتى الآن وطلبه خصم هذا المبلغ من المتبقي طرف المدير المذكور.

٢- وبعد تلقي الإفادة فيها رفع المجلس للمقام العالي برقم ١٩١ في ١٣٥١/٥/٣٠هـ بأنه ارتأى تنويراً للموضوع ما يأتي:

أ- أن يطلب من القائم بشؤون تركة مدير الأوقاف السابق صور من الأمر العالي المنوه عنه في مذكرته بتاريخ ١٣٥١/١/١٦هـ القاضي بصرف مبلغ ٣٥ جنيهاً المذكورة.

ب- إعطاء المجلس صورة من المضبطة المنوه عنها في مذكرة وزير المالية المرفوقة عدد ١٧٣٥ في ١٣٥١/٥/٢٥هـ.

ج- الاستيضاح من وزارة المالية عن المبالغ التي لها طرف المعارف المنوه في مذكرتها بتاريخ ١٣٥١/٥/٢٥هـ وعدد ١٧٣٥ بقولها «أما المبلغ الذي يدعيه على المعارف فإن المالية لم تعتمد صرفه بناء على أنها تطالب المعارف بجملة لم تسدد لديها وهل كانت في المدة التي كان فيها المرحوم الشيخ ماجد كروي مديراً للمعارف أم لا»؟

٣- ولم يبلغ المجلس بعدئذ جواباً على الاستيضاحات التي طلبها في الخصوص المذكور.

٤- وبإمعان النظر في محتويات المعاملة المرفقة ظهر من مذكرة مدير المعارف عدد ٧٠١ في ١٣٥١/٢/٢هـ بأن الكتب التي ابتاعتها المعارف قد قررت تدريسها وأن هذه الكتب قد بلغت قيمتها ٣٨٥٠ قرشاً وقد حول مؤلفها على مديرية المعارف أبناء المرحوم الشيخ ماجد كروي لتسديدها لهم، وقد سبق أن كتبت المعارف للمقام العالي بصرف قيمة الكتب الدراسية التي رفعت بها بياناً مرفوقاً بمذكرتها المنوه عنها وأن من ضمن هذه البيانات قيمة الكتب المذكورة. وقد صدر الأمر العالي بصرف المبلغ أي الذي يخص ورثة الشيخ ماجد كروي من قيمة الكتب المقررة في الميزانية ولم تقبض المعارف من ذلك سوى مبلغ ٩١٢٨ قرشاً وسبع مليمات. وهي من قيمة الكتب المبتاعة من مصر وقد طالبت المعارف المالية بصرف المبلغ المذكور مراراً لتسديده لأربابه ولم تتحصل منه على شيء.

٥- ويتضح مما ذكره أعلاه ومن قيودات المجلس أن مدير الأوقاف يطالبه القائم بشؤون تركة المدير السابق بمبلغ ١٣٧ و٣٠٢ و١٠ و٨٢ قروش بموجب خطابها عدد ٢٣ في ١٣٥١/١/١٤هـ وهذا المبلغ هو المتبقي طرف المدير المذكور من واردات الأوقاف، وحيث قد أفاد القائم بشؤون التركة المنوه أن المبلغ المتبقي على مدير الأوقاف السابق لم يقبضه كله ذهباً من دافعيه بل إن معظمه قبض ريالات، حيث لم يكن فرق في حينها بين الذهب والفضة وطلبه عرض الكيفية على المقام العالي لإصدار الأمر بقبضه ريالات بعد خصم مبلغ ٣٥ جنيهاً من مديره السابق طرف مديرية المعارف والتي صدر الأمر على وزارة المالية بصرفها، وحيث قد اتضح من إفادة قلم مديرية الأوقاف المربوطة بخطاب هذه المديرية رقم ٥٠ في ١٣٥١/١/٢٧هـ أنه قبض من أربعة أشخاص وهم: الشيخ أحمد غزاوي، وأحمد ميره، وصدقة نيروه، وشرف شيخ القهوجية، مبلغ ٤٢٠ ريالاً عربياً، أجرة للعقارات التي استأجروها من قبل المديرية بدلاً عن الذهب، حسبما هو موجود في دفتر الأساس للعقارات.

فإن المجلس يرى أن يستلم من القائم بشؤون تركة مدير الأوقاف السابق ما هو متبق طرفه بمقتضاه ما قبضه من المستأجرين وسجل في الدفتر المختص بذلك، وبعد خصم مبلغ ٣٥ الذي له من أصل المتبقي طرفه طبق الأمر الصادر في ذلك وأن تقوم المالية بتسديد المعارف مبلغ ٣٥ جنيهاً وهي بدورها تسددها للأوقاف. وعلى هذا حصل التوقيع.

من رجال الشورى

محمد طاهر الدباغ

١٣٠٨-١٣٧٨هـ

ولد السيد محمد طاهر مسعود الدباغ، بمدينة الطائف عام ١٣٠٨هـ.

وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، وتلقى علومه الابتدائية بمكة المكرمة، ثم الإسكندرية، وحصل على الشهادة الابتدائية عام ١٣٢٤هـ. عاد إلى مكة المكرمة وواصل تعليمه على يد

علماء عصره بالمسجد الحرام حتى حصل على إجازة التدريس فيه، وذلك عام ١٣٣٣هـ.

عمل محمد طاهرة الدبلاغ مدة من الزمن في المسجد الحرام، ثم التحق مدرساً بمدرسة الفلاح، وأصبح مديراً لها عام ١٣٣٦هـ، تولى المالية في عهد الشريف حسين عام ١٣٤٣-١٣٤٤هـ. كان السيد طاهر الدباغ ذا نشاط سياسي تابع لحزب الأحرار الذي اتخذ من الأردن مقراً له، وقد استطاع الملك عبدالعزيز بحنكته أن يشل نشاط ذلك الحزب، ويقضي عليه تدريجياً عندما استقطب عدداً من أعمدته مرحباً بعودتهم إلى الحجاز وولاهم مناصب حكومية مهمة. عام ١٣٥٥هـ خلف الشيخ إبراهيم الشورى في إدارة المعارف العامة حتى عام ١٣٦٤هـ، عين عضواً بمجلس الشورى من عام ١٣٦٥-١٣٧١هـ، للسيد طاهر الدباغ لمسات على التعليم في المملكة منذ تأسيس المدارس التسع بنجد، والأحساء (الرياض، حائل، بريدة، عنيزة، المجمعة، الأحساء، القطيف، الجبيل)، حيث أضاف مواداً علمية جديدة إلى جانب اهتمامه بالحركة الكشفية والرياضية. أول من عدل المناهج الدراسية وطورها، حيث دمج المرحلة التحضرية والابتدائية في مرحلة ابتدائية مدتها ست سنوات، عني بتأسيس مدرسة تحضير البعثات في مكة المكرمة في محرم ١٣٥٦هـ، وهي تعد أول مدرسة ثانوية بالمملكة، عمل على توسيع وتنظيم مدرسة الأمراء بالرياض.

توفي بمصر حيث ذهب للعلاج ودفن في القاهرة وذلك في ١٣٧٨/٧/١٨هـ.

كلام في السياسة

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر *

من أشهر تعريفات السياسة أنها الكلام في كل مناحي الحياة، ولهذا يصح لكل إنسان مهما كان تخصصه وخلفيته العلمية أن يتحدث في السياسة، ويقول رأيه في ما يجري حوله. أليس ما يجري من حوله سياسة؟ وأنا لا أحصي عدد الناس من مختلف المشارب الذين لهم صولات وجولات في السياسة. وقد بنى العاملون في علوم المصطلح على هذا التعريف كلامهم في ما يخص السياسة. ومنذ كتب أرسطو كتابه في السياسة والناس ينحون منحاه. ولو أحصينا ما يُكتب ويُنشر عن السياسة تحديداً لوجدناه كماً هائلاً.

ومع تقدم العلوم ظهر في أوروبا في عصر النهضة بداية تحديد دقيق للسياسة. وبدأ تسمية من يحق له أن يكتب فيها، ويدعي أنه متخصص فيها. ثم مع التراكم المعرفي أصبحت السياسة علوماً وليست علماً واحداً. لهذا نجد القوم في الغرب يطلقون على تخصص السياسة: العلوم السياسية. لأنهم يعتقدون أن هذا التخصص يحوي العديد من العلوم المتداخله. وتعليلهم لهذا أن السياسة تخصص يهتم بالإنسان في حياته ومعاشه، وبالتالي فعلوم كثيرة لابد أن تكون مؤثرة في الإنسان.

ثم قام على ساقه علم آخر لصيق بالسياسة وهو علم الدبلومات أو الدبلوماسية. على أن هذا العلم أضيق من صنوه السياسة، لهذا فقد حدد بمحددات نظرية. وهو يستفيد من علوم مثل التاريخ والاجتماع وعلم النفس والإدارة وغيرها، لكن استفادته تشبه استفادة العلوم من بعضها بعضاً. أما السياسة فالاستفادة تكاد تكون متداخلة يصعب فصلها، ولهذا سموه علوماً بدلاً من علم.

ثم مع نشوء البرلمانيات الحديثة وما تفرع عنها من هيئات ولجان واتحادات جعلت العمل السياسي في صلب عملها واهتماماتها النظرية والتطبيقية، هذا الصنيع جعل بعض البرلمانات تؤسس لوحدات دراسية وتنشر مجلة علمية محكمة لحاجتها الماسة إلى دعم مناقشات الأعضاء واتجاهاتهم الفكرية. بقي أن اشير إلى أن العمل السياسي داخل البرلمانات ينقسم إلى نوعين رئيسيين: السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. ويندرج تحت هذين القسمين لجان عديدة.

ويقتصر التناول السياسي في معظم البرلمانات العالمية على ما له علاقة بالتطبيق وعلى ما يمس سياسة الحاضر. صحيح أن الأعضاء يستفيدون من التنظير السياسي، لكنهم معنيون على وجه الدقة بالجانب العملي والتطبيقي. ثم أمر آخر فإن الأعضاء لا يهمهم التفريق بين السياسة والدبلوماسية عند تناول قضية سياسية أو مسألة سياسية داخلية أو خارجية، ذلك أن الدبلوماسية من شأن من يتولى عملاً دبلوماسياً. نشأت هذه التداخلات منذ زمن. وكتب عنها كثير من الذين يتناولون الشأن السياسي كتخصص والذين يتناولون البرلمانات وما يتفرع عنه من مسائل تخص الديموقراطية والتمثيل والانتخابات وحقوق الإنسان.

ونحن في مجلس الشورى لم ننغمس في هذه المسائل لا من حيث التنظير ولا من حيث التطبيق، كون مجلسنا يختلف عن معظم البرلمانات الدولية عند الحديث عن السياسة أو الدبلوماسية. وسبب آخر أن مجلس الشورى منذ تشكيله في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز يرحمه الله يُعد مجلساً حديث العهد. وسبب ثالث أن نظام مجلس الشورى لا زال ينأى بنفسه عن الانغماس في المجادلات ذات الصبغة الحزبية أو الجهوية أو المذهبية، وبالتالي فمائة وخمسين عضواً يشكلون حزباً واحداً اسمه: حزب الوطن. وهم بهذا لا يحتاجون لتنظير ومجادلات سياسية واسعة.

* عضو مجلس الشورى
رئيس لجنة الشؤون الخارجية